الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث والعلمي
جامعة سطيف 1 فرحات عباس

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

محاضرات في الاقتصاد النقدي

إعداد: د. منصوري سعدان

شكر وإهداء

أشكر الله جل وعلى أولا على فضله وامتنانه
بإتمام هذا العمل
ومن تمام الشكر: أن أشكر
جميع من ساهم في هذا البحث من قريب أو بعيد

كما أهدي هذا العمل إلى:
الوالدين الكريمين وأدخلهما فسيح جناته،
وإلى الأسرة الكبيرة: الأخوة والأخوات،
وإلى الأسرة الصغيرة: زوجتي وأبنائي
وإلى جميع الأهل والأقارب من قريب ومن بعيد
وإلى كل أساتذتنا وطلبتنا الأعزاء
وإلى كل مهتم بالعلم والعلماء

تصديـــر

جاءت هذه المطبوعة المعنونة بـ مطبوعة الاقتصاد النقدي للإلمام بالقواعد الأساسية لهذا المقياس و التحكم بمصادر التمويل و أهميتها بالنسبة للمؤسسة و القطاع البنكي الاقتصاد ككل، وهذا المقياس خاص بطلبة السنة الثانية LMD ، جذع مشترك، و سنقوم بتوصيف المقياس كما يلي :

أولا- تعريف بالمقياس

الاقتصاد النقدي إحدى فروع الاقتصاد الكلي الذي يدرس أثر النقود على أداء النشاط الاقتصادي لدولة ما أو منطقة نقدية، وقبل أن نبدأ بشرح المفاهيم الأساسية للعملية النقدية في هذا المقياس يجب أن يعرف الطالب المفهوم العام لدراسة الاقتصاد النقدي و السوق النقديو سوق رأس المال، فمن الواضح الآن أن كل اقتصادات العالم في الوقت الحاضر هي اقتصادات نقدية يجري فيها تبادل السلع والخدمات باستخدام النقود لذا فان دراسة النقود تعني دراسة دور النقود في اقتصاد نقدي وتأثيراته، ويبرز في هذا المجال الدور المتجدد للبنك المركزي في النشاط الاقتصادي والنقدي باعتباره بنك الإصدارو بنك البنوك. كذلك لا ينحصر دراسة البنوك هنا بمعناه المؤسسي وإنما يقصد بها تفهم دورها بشكل خاص ودور الوساطة المالية، ومن هذا الجانب سيتم التركيز على البنوك بكونهاالمسؤولة عن الجزء الأكبر من عرض النقود. أما دراسة السواق المالية سيعتمد على دراسة الجوانب التمويلية التي ترتبط بالنقود والبنوك من خلال الأسواق النقدية وأسواق رؤوس الأموال، حيث يتم تبادل مختلف الأدوات والأصول بين أصحاب العجز والفائض من خلال حلقة الوسطاء الماليين.

ثانيا- أهداف المقياس

يهدف المقياس الموجه أساسا لطلبة السنة الثانية LMD شعبة العلوم الاقتصادية، والتجارية، وعلوم التسيير إلى تحقيق المقاصد الرئيسية التالية:

- التعريف بنشأة وتطور النقود والبنوك وطبيعة النقود وماهيتها ووظائف وأنواع النقود والنظم النقدية والسياسات النقدية.
- تمكين الطالب من فهم الظاهر النقدية وتفسيرها تفسيرا اقتصاديا صحيحا.
- إدراك الطالب لدور البنك المركزي والبنوك التجارية.
- تعريف الطالب بالسوق النقدي وادواته والمتدخلون فيه.

ثالثا- مخرجاتالتعليم: يفترض بالطالب بعد دراسته لهذا المقياس أن يكون قادرا على

تحليل الكتلة النقدية وإعطاء أسباب واضحة عن ركود النشاط الاقتصادي وعن زيادة معدلات التضخم وما هي مختلف الإجراءات والحلول المتبعة للخروج من أزمة نقدية أو مالية، التي تكون من قبل الجهاز المصرفي أو من قبل الدولة في شكل سياسات ناجعة.

كما ركزنا على قدرة الطالب في مدى معرفته للسوق النقدي وادواته ودور البنك المركزي في التحكم فيهباعتبار السوق النقدي سوق ما بين النوك تحت اشراف البنك المركزي.

رابعا -المعارف السابقة: على الطالب المقبل على هذا المقياس أن يكون مطلع على المفاهيم العامة الخاصة بمدخل الاقتصاد، كالادخار والاستثمار وسعر الفائدة وعناصر الإنتاج، بالإضافة إلى أهم النشاطات التي يقوم بها البنك التجاري كقبول الودائع وإعطاء القروض بعد الاطلاع على مكونات ميزانيته، كما يجب على الطالب أن يهتم بتطور نشاط البنوك التجارية، وأيضا المفاهيم البسيطة لأدوات التعامل في السوق النقدي.

خامسا - طرق تقييم المعرفة المكتسبة: عن طريق البحوث والأسئلة الموجهة للطلبة وكذلك البطاقات الفنية، بالإضافة إلى امتحان كتابي وبعض التمارين العملي.

الفصل الأول:النشاط الاقتصادي والنقود

تمهيد

عرفت اقتصاديات النقود أهمية بالغة لتأثيرها على مجمل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعيةوعلى الكفاءة الاقتصادية المرتبطة بالتخصص في الإنتاج وخفض تكاليفه ورفع من مستويات الاستثمار وتصديها لعدم الاستقرار والأزمات الدورية الاقتصادية.

فلقد مرت النقود في تطورها عبر التاريخ بعدة مراحل واعتبرتكأساس لتقسيم التطور التاريخي للمجتمعات إلّا أنَّ النقود لم تصل إلى شكلها الحالي إلّا بعد مرحلة من التطوُّرات الاقتصادية والاجتماعية والتاريخيّة الطويلة التي بدأت من المقايضة أو التبادُل السِلَعي ثمَّ تَبَادُل المعادن وخاصة الثمينة كالذهب والفضّة، إلى أن وصلت إلى العملات الورقيّة بشكلها الحالي، والشيكات وغيرها من أشكال العُملة الورقيّة، والتي ما زالت في تطور نحو استخدام الأساليب الحديثة في التبادُل التجاري كالنقود الرقمية الإلكترونيّة.

ونخص في هذا الفصل لمرحلة المقايضة ثم النقود السلعية والمعدنية والورقية ونختم بمرحلة النقود الالكترونية

1- نظرة عامة عن النقود وتطورها من المقايضة الى النقود الرقمية

1 -1 في ظل المشاعة البدائية:

في ظل النظام الاقتصادي الاول واقتصاد الاكتفاء الذاتي و الاقتصاد المغلق او مرحلة الحياة الفطرية التي كانت تثيرها الفطرة ، اعتمد الانسان في حياته على جميع ثمار الارض وصيد الحيوانات كل واحد منهم حقق الكفاية الذاتية في كل من المأكل ،الملبس، المشرب والمأوى من غير مزاعم في عالم الطبيعة شأنه شأن الطيور و الاسماك و الحيوانات الاخرى في هذا المجال فلم تكن هناك ضرورة الدخول في علاقات اقتصادية وتبادل تجاري كما لم تكن هناك الحاجة الى النقود ولم تكن هناك حاجة تبادل و ضرورة الدخول في علاقات اقتصادية بين الجماعات و عرفت هذه المرحلة بمرحلة الاقتصاد الذاتي او ظاهرة الاكتفاء الذاتي

خلاصة مرحلة الانتاج الذاتي المقترن بظاهرة الاشباع الذاتي للجماعات الانسانية الأولى.

ثم بدا الانسان يتعلم تدجين الحيوانات و فلاحة الارض وزرعها و تدريجيا بدا التخصص لدى الجماعة في انتاج مجموعة من السلع بل انه في داخل الجماعة داخلها كان هناك نوع من التخصص يسمى تقسيم العمل متمثلا في توزيع المهام بين افراد الجماعة الواحدة بالنسبة للعملية الانتاجية الواحدة ثم اعقب ذلك تنامي السلع و الخدمات المتبادلة بين مختلف الجماعات و اصبح الدخول في علاقات اقتصادية و اجتماعية ضرورة ملحة نتيجة الحاجة للحاجات المادية ثم عقب ذلك تنامي السلع و الخدمات المتبادلة بين مختلف الجماعات و اصبح الدخول في علاقات اقتصادية و اجتماعية ضرورة ملحة نتيجة الحاجة الملحة المادية

1-2 اقتصاد المبادلة او المقايضة:

ان ظاهرة التخصص او تقسيم العمل ادت الى تزايد الكفاءة الانتاجية مما يؤدي الى تحقيق فائض في السلع المنتجة لكل جماعة وتبدو الحاجة الى المبادلة في مبادلة فائض كل جماعة اخرى وهذا ما حدث في المجتمعات الاخرى وهو ما يمكن تسميته بنظام المقايضة حيث اصبحت عملية المبادلة تتم على اساس مبادلة السلع من بعضها لبعض.

- ✓ المقايضة: هي مبادلة سلعة او خدمة بسلعة او خدمة اخرى إن أمكن بصورة مباشرة دون استخدام النقود مثال: مبادلة كمية من الجلود بكمية من القمح أو رأس من البقر بكمية من السمك.

I -2 -1 شروط المقايضة

- ✓ وجود سوق معينة.
- ✓ العارض والطالب للسلع في زمان ومكان معينين
- ✓ سلعة موضوع المبادلة ونظرا لعدم توفر كل او بعض هذه الشروط تظهر صعوبة المقايضة مثال: مبادلة كمية من الجلود بكمية من القمح أو رأس من البقر بكمية من السمك.

I -2 -2 صعوبات المقايضة

- صعوبة توافق رغبات المتبادلين اي رغبة كل طرف في الحصول على السلعة لمقدمة من الطرف الاخر كميته ووضعها

قد يكون ذلك ممكنا عندما يكون السوق مكونا من طرفين او عدد قليل من الاطراف مكملا بعدد محدود من السلع عندئذ يمكن قياس الرغبات مباشرة غير انه كلما ازداد عدد السلع موضوع المبادلة بدت صعوبات المقايضة اكثر و ظهرت التناقضات بصورة واضحة حتى فرض توافق الرغبات فمن الصعب تحقيق ذلك مكانا و زمانا مثل صعوبة نقل السلع و ارتباطها بخصائص الحجم و الوزن و التخزين و اختلاف توقيت انتاج السلع خاصة الزراعية التي تخضع لقوانين مختلفة مثال نفترض ان خباز ذهب الى السوق بعدد من الخبازات و اراد ان يستبدلها بكمية من الزيت لكن للأسف صاحب الزيت لم يكن بحاجة للخبز لذا لم تكن لديه نية ،الارادة في تبديل بضاعة الزيت بالخبز وكان يوجد في السوق عارضين للأواني الفخارية و الحبوب و الصرف ...وهكذا يتحتم على صاحب الخبز هنا ان يقوم بعمليات بتبادل قبل ان يحصل على السلعة التي يريدها ومنه فان المبادلة تتم الا بشروط توافق الرغبات من حيث العدد و النوع و الجودة ومكان ومان للتمثيل وهي كلها صعوبات تحد من القيام بالمبادلة.

- صعوبة تقييم المبادلة: على اي اساس يتم تقييم السلع المتبادلة:

كيف يمكن مواجهة معدلات التبادل المتعددة بتعدد السلع والتي هي بحد ذاتها تخضع لتقلبات متعددة مرتبطة بتغير خصائص كل سلعة عندما نحاول تقييم معدل المبادلة بيع السلع المقسمة ولمعرفة عدد معدلات المبادلة لكل سلعتين معا داخل نطاق التجزئة الكلية فان ذلك يتحدد بالمعادلة التالية:

- ✓ كل سلعة عندما نحاول تقييم معدل المبادلة بيع السلع المقيمة و لمعرفة عدد المعدلات المبادلة لكل سلعتين مع داخل نطاق التجزئة الكلية فان ذلك يتحدد بالمعادلات التالية l2 (N_1)B=N حيث ان:
  - Bالعدد الكلي للأسعار او نسب التبادل
  - N عدد السلع المتبادلة
  - N-1عدد المبادلات لكل سلعة

فاذا كان عدد السلع يبلغ 100 سلعة فان لكل سلعة يكون 99 نسبة للتبادل او سعر المقايضة فان العدد الكلي للاسعار يمكن التعبير عنه:

- 2/ (100-1)100 =Bومنه تساوي 4950
- مثال 2: السلع A b C D E

A: B/A C/A D/A E/A

B : C/B D/B E/B

C : D/C A/C

D : E/D

E : 0

B=5-(5-1) /2=10

-صعوبات اخرى

- ✓ فصعوبة استخدام بعض السلع كوسيلة للتبادل حاجتها لأسعار كبيرة او مكان واسع للتخزين وتحمل صاحبها تكاليف الاضافية
- ✓ صعوبة تجزأه او تقسيم بعض السلع والخدماتوتتجلى هذه الصعوبة في اختلاف السلع من ناحية قابليتها للتجزئة من حيث حجمها وطبيعتها في الوقت الذي تستغرقه لإنتاجها فنرى بعض السلع تقسم بصغر حجمها وحجم وحداتها ولهذا يسهل تجزئتها بينما في بعض السلع الاخرى تقسم بكبر حجمها وبالتالي عدم قابليتها للتجزئة كالحيوانات
- ✓ احتمال تغير سعرها نتيجة التغيرات المفاجأة في سعرها

- ✓ صعوبة ايجاد مقياس للدفع المؤجل ففي حالة وجود عملية الدفع المؤجل تتجلى هذه الصعوبة بوضوح حيث ينشأ عنها العديد من المخاطر مثال: اذا تعهد منتج الارز ان يدفع الى منتج البن في فترة زمنية مقبلة في المستقبل حيث يمكن ان ترتفع قيمة احدى السلعتين او تنخفض و بالتالي سوف يتحمل احدهما هذه الخسارة كذلك قد يحدث ان تتلف السلعة التي يتم الدفع بها او تتدهور كتلتها بسبب الاحتفاظ بها و مع التطور الاقتصادي و اتساع نطاق التخصص و ازدياد عدد السلع و تطور التبادل بين الافراد و انتشاره الواسع ادى بوره الى ضرورة البحث عن الوسائل المتمثلة للتغلب على معوقات اقتصاد التبادل لان هذا الاخير اصبح عاجزا على تامين متطلبات الاقتصاد وفي هذا الاطار مبدا الحاجة ام الاختراع

المعادلة التي يتم من خلالها حساب عدد المبادلات تتم من خلال وجود سلعة وسيطة هي (N-1)

وعلى الرغم من العيوب التي اعتَرت نظام المقايضة، فلا شكَّ أنَّه أدَّى دوره التاريخي بنجاح لا سيّما عندما كان عدد السلع قليلاً وأنواعها محدودة وحاجات الإنسان سهلة وغير معقَّدة، الأمر الذي أدَّى إلى زوال هذا النظام تماماً فيما بعد

وقد اعتُبِرَت هذه السلع المتداولة بمثابة وسيلة للتبادُل على الرغم من أنّ قيمة الوحدة ما تزال قابلة للتفاوض، وانتشر هذا النظام الذي يجمع بين المقايضة والتجارة في جميع أنحاء العالم، ولا يزال قائماً في بعض المناطق من العالم حتّى الآن.

I -3 - مرحلة النقود السلعية:

كانت أول خطوة للتغلب على صعوبات المقايضة هي استخدام سلعة معينة تلعب دور النقد، وكان كل مجتمع يتخذ سلعة من السلع الشائعة والمستهلكة كنقد، وقد كان من نتيجة استعمال بعض السلع كنقود كونها وسائل المبادلة لها قيمة ذاتية هي القيمة الاستعمالية للسلعة التي تتكون منها و تسمى بالنقود المحاسبية اي السلعة التي يتم اختيارها (تحسب بها قيم السلع الاخرى)

و تسمى كذلك نقود الاتفاقية اي اتفق المجتمع على قبولها و اختيار مثل هذه السلع لابد ان يكون خاضع لأذواق المتبادل و الندرة نسبيا و طبيعة الشعائر الدينية

والجدول رقم (1 - 1) يبين بعض السلع التي استعملت كنقد، وقد أوردها شاندلر في كتابه اقتصاديات النقد والبنوك.

	الماعز	الخزف	الأواني
أسنان الحوت	العبيد	السفن	الصوف
القطيع	الأرز	الأحجار	الجلد
الخنازير	الصلصال	الحديد	الذهب
الحصان	الدخان	النحاس	الفضة
الأغنام	الملح	الرصاص	البرونز

المصدر: lesterchandler the economics of money and banking, 3nd, ed, 1949p.20

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن بعض السلع غير ملائمة لاستعمالها كنقد مثل الحيوانات والسفن وذلك لصعوبة تجزئتها وحجمها الكبير، وتعرض بعضها للتلف والفساد مثل بعض السلع الغذائية كما يتطلب بعضها نفقات عالية للنقل والتخزين.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن بعض السلع غير ملائمة لاستعمالها كنقد مثل الحيوانات والسفن والبيوت وذلك لصعوبة تجزئتها وحجمها الكبير، وتعرض بعضها للتلف والفساد مثل بعض السلع الغذائية كما يتطلب بعضها نفقات عالية للنقل والتخزين.

وقد ذكر أن العرب استعملوا نقودا سلعية مختلفة فقد استعمل أهل الحجاز الحنطة، وأهل اليمن الذرة، والحبر في بغداد
وعموما تمثلت الأنواع الأولى للنقود بتلك الأشياء التي تميزت بقدرتها الاستعمالية العالية في المجتمعات المختلفة.
ومهما كانت طبيعة السلع التي اختيرت كنقود، فإن قيمتها كانت تتأثر بظروف العرض والطلب.

1 – 4-مرحلة النقود المعدنية:

مرحلة النقود السلعية لم تتوفر على الشروط التي تجعل من هذه السلع تؤدي دور النقود، فبدأ البحث عن كيفية التخلص من عيوب المبادلات التي ما زالت تحول دون قيام بعض المبادلات الأخرى، مما أدى الى استعمال النقود المعدنية كالحديد، النحاس، البرونز، إلا أن هذا لم يلبث كثيرا حتى تم الاهتداء للمعادن النفيسة لاستخدامها كنقود في التبادل نظرا لما تتمتع به هذه المعادن (الذهب، الفضة) من مميزات هامة

1-4-1-خصائص النقود المعدنية

- ✓ الثبات النسبي في قيمتها بالمقارنة بباقي السلع الاخرى
- ✓ سهولة التعرف عليها والتحقق من عيارها
- ✓ قابليتها للذوبان والسحق اي يمكن تحويلها الى اجزاء صغيرة متجانسة دون نقصان قيمتها
- ✓ سهولة الحفظ والقدرة على المقاومة فهي لا تتلف نتيجة التخزين
- ✓ ثمنها مرتفع نظرا لكونها نادرة نسبيا
- ✓ ثبات القيمة يأتي من التوازن في انتاجه السنوي وسعة الطلب عليها

- ✓ التماثل إذا كان لقطعتين من الذهب او الفضة نفس الوزن و العيار فانهما متماثلتان و لقد استعملت المواشي قبل المعادن النفيسة و كانت قادرة على القيام بهذا الدور نظرا لعدم توفر عنصر التماثل فيما بينها

1-4 -2 أشكال النقود المعدنية

لقد مرت النقود المعدنية بثلاثة مراحل مما جعل شكلها يتغير من مرحلة إلى أخرى فاتخذت الأشكال التالية:

النقود الموزونة: حيث كان يتم وزن المعدن في كل عملية من عمليات التبادل(البيع و الشراء)و كان هذا الأسلوب ينطوي على مساوئ كثيرة منها

-قد يلحق الضرربأطراف التعامل نتيجة عدم الوزن بدقة

- صعوبة تقطيع المعدن ووزنه في كل عملية من عمليات التبادل(البيعوالشراء)

- ضرورة التحقق من جوهر المعدن ومعرفة درجة نقائه وما يسببه ذلك من ضياع جزء من وزن المعدن

النقود المعدودة أو المحسوبة:وتدعى كذلك القطع المعدنية، وهي سبائك مستديرة الشكل تضمن الدولة وزنها و عيارها و تسجل ذلك على وجهها، لكن استخدام هذه النقود في المبادلات كان خارج أوامر السلطة الحاكمة لمدة طويلة، فكان التجار و المصرفيين الذين يتمتعون بثقة الناس هم الذين و ضعوا الدمغات الأولى على القطع المعدنية و كان الأفراد يقبلونها في مبادلاتهم بمحض إرادتهم و دون أن يكونوا مجبرين على قبولها.

النقودالمسكوكة أو المضروب:

وهي أضل النقود المعدنية على الاطلاق فبعد أن كان التعامل بها اختياريا أصبحت ملزمة على الناس بقوة القانون فأصبحت الدولة هي التي تضع الدمغات على القطع للإثبات وزنها، وفي هذه المرحلة دعت الحاجة لضرب أو استعمال معادن أخرى ذات قيمة و ضيعة للإتمام المعاملات الصغيرة أو على درجة متناهية من الصغر فتم استعمال البرونز،القصدير، الألمنيوم أو النيكل.

لكن يجب أن نميز بين النقود الرئيسية La monnaie principale التي تمثل القطع الذهبية والفضية و النقود التكميلية la monnaie d'appoint و تمثل باقي المسكوكات من المعادن الرخيصة، فكانت الأولى تتميز بقوة إبراء مطلقة force libératoire و للثانية قوة إبراء محدودة force libératoire limité و هذا يعني أن المدين débiteur لم يكن له الحق على إلزام دائنةcréancier أن يستوفي دينه بقطع مصنوعة من المعادن الرخيصة بعكس ما كانت عليه القطع الذهبية.

1 -5 -النقود الورقية:

ظهرت في القرن السابع عشرميلادي في اروبا عندما اتجه الافراد و الصرافة الى الصناعة حاملين ما لديهم من معادن نفيسة ونقود معدنية لكي يودعونها لديهم في خزائنهم الحديدية لتأمينها من المخاطر و السرقة و الصياغ وفي المقابل هذا الايداع يتسلم المودعون شهادة او صك عبارة عن تعهد منهم برد ما اودعوه لديهم بمجرد طلبه كما ان صاحب الوديعة لم يكن ليحصل على فوائد بل كان يدفع عمولة للصناعة: كأجرة للحفاظ و الحراسة و تدريجيا بدا الناس يتداولون بهذه الشهادات اي الايصالات الإيداع ك اداة للوفاء بالالتزامات دون الرجوع الى الصناعة لاسترداد معادنهم النفيسة ان يستعملونها لسداد التزاماتهم كالنقود المعدنية للأسباب التالية :

- ✓ انها قابلة للمبادلة بالنقود المعدنية عند الطلب
- ✓ اصبحت ذات قبول عام للوفاء عند الطلب
- ✓ تستطيع الجهة المودعة لديها المعادن النفيسة مقابل شهادات ورقية بثقة الجمهور

واول المبادرات في تطوير الشهادات الورقية وجعلها تتداول دون خوف يرجع الى بنك البندقية عام 1987 وأطلقت على هذه لشهادات اصطلاح النقد التمثيلي لأنها مثل كمية معدنية من النقد المعدني (تمثل المعادن

المخزنة لدى البنك، بنك امسردام1607، بنك السويد 1656) قام بدمج عمليتين منفصلتين هما اصدار الاوراق المصرفية وخصم الورق وكانت البنوك لما تخصم الورقة تعطي في المقابل نقود معدنية.
معنى خصم الورق: عبارة عن ورقة يتعهد فيها المدين بتسديد الدين وهي من شخص الى اخر حتى تصل الى اخر شخص ويذهب المدين الى تسديد الدين عند انتهاء المدة
تأخذ هذه الورقة للبنك المتعامل مع المدين حيث يعطي البنك مقابل هذه الورقة نقود ورقية ويأخذ الفائدة مثل 100000ويعطى له 99000 وهكذا تأكدت الثقة بهذه الاوراق بين الافراد وقابلية استبدالها بالنقود المعدنية
الاوراق التجارية: هي وسيلة دفع حتى تاريخ استحقاقها غير ملزمة وغير اجبارية، مما يساعدها على انتشارها وتداولها ومن ثم سميت النقود الورقية الثانية لأنها تمثل نقود اخرى حقيقية موجودة في البنوك
بمعنى ان النقود الورقية معطاة اي مضمونة قيمتها بمعادن 100 %ويمكن تحويل هذه النقود الورقية الى معدن بمجرد تقديمها الى البنك من خلال الممارسة. اكتشفت البنوك ان ما يطلب منها تحويله للذهب والفضة من النقود الورقية التي تمثل نسبة من مجموع ما اصدرته و بالتالي و بالتالي و ان البنوك انه ليس من الضروري ان تكون النقود الورقية الصادرة مغطاة كلية بالمعادن النفيسة وان اصدار الاوراق لخصم الاوراق التجارية، وتقديم القروض من اجل الحصول على فوائد
واصبح لدى الافراد كمية من النقود لا تقابلها ارصدة معدنية ولكن في نفس الوقت هي قابلة للتحويل عند الطلب وهذا ما ادى و جعل الافراد يثقون بالجهة التي اصدرت هذه النقود الورقية ومع بداية الفترة 20 ظهرت الازمة الاقتصادية العالمية، مما يجعل البنوك غير قادرة على استبدال النقود بمعدن ومن جهة اخرى اندلاع الحروب حيث لجأت الدولة الى الاصدار طالبة للقروض ونفاذ المخزون الاحتياطي من الذهب و الفضة الذي اتفق في تسديد النفقات (الحروب) وفي عام 1914 اعلنت الحكومات التداول الاجباري للنقود الورقية و العنت قابلية احلال النقود الورقية بالذهب ما عدا الدولار الامريكي الذي هو بدوره توقف عن الابدال بالذهب سنة 1971
الشرح: من الاهداف الاساسية للبنوك هو الحصول على الفائدة من خلال تقديم القروض
_ في السابق كانت النقود الورقية تساوي 100 %ذهب ولكن بالممارسة اصدار كمية من النقود أكبر من المعدن بغية الحصول على فائدة مثلا، بأخذ 500 كفائدة تعطي في خصم الاوراق وكذلك كقروض الى غاية 1914 في الحرب تصبح قيمة النقود لا شيء
_ فرض سعر اجباري في الاوراق التجارية اصبحت حيث فرضت الحكومة اسعار غير قابلة للتحويل
_ قبل 1919 النقود المعدنية كانت ملزمة واجبارية اما بعد فأصبحت النقود الورقية هي الاجبارية ولهذا ظهرت النقود القانونية الاجبارية
وماهوا لتريخ الذي تم فيه توقيف استبدال الورقية بالمعدن الذهبي؟ كان ذلك عام 1914 ما عدا الولايات المتحدة الامريكية عام 1971

1 -5-1-تعريف النقود:

استقراء التاريخ، نجد أن الانسان استخدم أكثر من سلعة للتبادل، فاستعمل القمح والحريروالحيوانات و جلودها وكذلك الشاي و التبغ، و اختلف ذلك حسب الزمان و المكان، بشرط أن تكون شائعة الاستعمال و لها القدرة النسبية على القبول العام.
عرفها هنري غيتون "" أداة أو وسيلة تعطي لحائزها بالمعنى الاقتصادي قوة شرائية، كما أنها من الناحية القانونية تمثل أداة سداد الالتزامات
تعرف النقود عادة بأنها "كل شيء مقبول بوجه عام في التعامل"،ومفاد هذا التعريف، أن الأشياء التي تتمتع بالقبول العام تعتبر نقودا، من ناحية، ومن ناحية أخرى" إن أي شيء مقبول بوجه عام في الوفاء بالالتزامات يعتبر أيضا نقود " من وجه نظر اقتصادية، والبعض عرف النقود على أنها أداة لتسوية الديون.
وكلا التعريفين يركز على بعض وظائف النقود، مما حدا بالبعض الاخر الى القول:
" النقود كل ما تفعله النقود ".

I -5 -2 – خصائص النقود- The characteristics of money

بناء على التعاريف السابقة يمكن خصائص النقود فيما يلي:

- العمومية: يقصد بها قبول المجتمع لها في الاستخدام،والقبول العام هنا إما أن يكون إجباريا، أي تفرضه الدولة بما لها من سلطة وسيادة بحيث تصبح ملزمة للجميع ويتم بها تسديد كافة الديون،وقد يكون القبول اختياريا أي يقوم على أساس ثقة الافراد في قيمة وحدة النقود.
- الاستمرار: ويقصد بها أن تكون قابلة للدوام والبقاءلفترة طويلة نسبيا دون أن تتعرض للتلف أو التآكل.وهذه الصفة كانت السبب الرئيسي في ظهور النقود المعدنية واحلالها محل النقود السلعية.
- القيمة: والقيمة هنا تعني ثبات قيمة العملة نسبيا دون أن تتعرض لتقلبات عنيفة مع مرور الوقت، فالنقود تستخدم للوفاء بالالتزاماتالآجلة، فعدم ثبات قيمتها يؤدي الى اضطراب المعاملات وفقدان الثقة فيها.
- الندرة النسبية: يتم اختيار المادة التي تصنع منها النقود بحيث تكون ذات ندرة نسبية و ذلك حتى لا تفقد قيمتها سريعا، و هذه الصفة واضحة بالنقود المعدنية المصنوعة من الذهب و الفضة، باعتبارهما معادن نفيسة تتمتع بالندرة النسبية في الطبيعة.
- التماثل: أن تكون وحدات النقد متماثلة تماما، أي تتشابه كل وحدة تماما مع الوحدات الاخرى المساوية لها في القيمة ، حتى لا يعطي المتعاملون لبعض وحدات النقود قيمة مختلفة عن الوحدات الاخرى.
- القابلية على القسمة: ـأن تكون النقود قابلة للإقسام دون أن تفقد قيمتها، و بتعبير آخر يمكن لوحدات النقد ان تنقسم الى وحدات صغيرة قادرة على الوفاء بالمعاملات صغيرة الحجم و القيمة، و ذلك دومن أن تفقد قيمتها.
- خصائص عامة: سهولة حملها و التعرف عليها ، و قابليتها للتشكيل و هي صفات الهدف منها أن تؤدي النقود وظائفها المختلفة بكفاءة.

I -5 -2 - وظائف النقودthe functions of money:

أن زيادة التطور الاقتصادي واتساع نقدية الاقتصاديات المختلفة بات واضحاً أن النقود تشكل أحدى الأدوات الأساسية للسياسة الاقتصادية الممكن استخدامها للتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل مستوى الأسعار والاستهلاك والادخار والاستثمار والاستخدام والإنتاج، ومن هنا تعددت وتنوعت وظائف النقود. وفي ضوء ما تقدم يمكن أن نبين الوظائف التي تؤديها النقود داخل النظام الاقتصادي .

1 -5 -2-1. النقود كأداة للتبادل:Money as a Medium of Exchange

تستخدم النقود كأداة لتسهيل عمليتي البيع والشراء للسلع والخدمات، فهي أداة تمنح صاحبها القدرة على شراء أي سلعة أو خدمة وتعطيه الحق في تسوية المدفوعات وسداد الدين بدون أبطاء أو تأجيل، وهذه الوظيفة التي تقوم بها النقود مستمدة من طبيعة النقود نفسها في كونها مقبولة مقبولاً عاماً من الأفراد في استخدامها أداة مناسبة لتسوية عمليات المبادلة وسداد الديون، لذلك يطلق غالباً على النقود في أنها (قوة شرائية) بمعنى أن حائزها يستطيع بموجبها أن يحصل (يشتري) على ما يساوي قيمتها من السلع والخدمات ومن أي سوق يشاء وفي أي وقت يريد وكذلك بالشروط التي يرها مناسبة له. باعتبار أن النقود ستقبل من قبل جميع أفراد المجتمع دون أي تحفظات أو شكوك حول قدرتها في مبادلتها بسلع وخدمات أخرى، فقبولها من قبل جميع أفراد المجتمع مكنها أن تكون وسيطاً صالحاً لإتمام عملية المبادلة بين جميع أنواع السلع والخدمات.

فوظيفة النقود كوسيط للتبادل جاءت نتيجة التطور في مراحل التعامل الاقتصادي بين أفراد بالسلع والخدمات، إذ أنها جاءت في أعقاب التعامل بأسلوب المقايضة المعتمد على مبادلة سلعة بأخرى وبصورة مباشرة وفي ذات المكان والزمان، فأصبح فيما بعد باستخدام النقود استبدال السلعة بالنقود كمرحلة أولى من التعامل، ثم استبدال النقود بسلعة أخرى في المرحلة التالية، أي تتم عملية البيع والشراء بصورة غير مباشرة، وأصبح عن طريق النقود بالإمكان التنازل عن السلع بما يساوي قيمتها من نقود ثم يتم شراء السلعة المرغوب بها بما يساوي قيمتها من نقود، وأن هذا الفصل بين عمليتي البيع والشراء زماناً ومكاناً كانت أداته النقود

وبواسطتها تتم أجراء صفقات البيع والشراء لمختلف أنواع السلع والخدامات ويعتبر استخدام النقود هو القضاء على جملة المشاكل التي سببت انهيار نظام المقايضة.
إذن نخلص تستخدم النقود كوسيط لتسهيل عمليات التبادل التجاري (سلعة – نقود – سلعة) أي يتم بيع السلعة مقابل النقود ثم تستخدم النقود لشراء سلعة أخرى فبواسطة النقود تنتهي مشكلة عدم توافق الرغبات التي كانت في نظام المقايضة.

1 -5 -2-2. النقود مقياس للقيم السلع والخدمات ووحدة حساب:

تتضح أهمية النقود كأداة للقياس قيم السلع والخدمات من خلال الصعوبات التي واجهت التعامل بأسلوب (المقايضة) إذ لا تتوفر وحدة مشتركة يعتمد عليها معياراً لقياس قيم السلع والخدمات المختلفة، وبعد استخدام النقود في التداول تمكن الأفراد من اعتمادها أساساً يتم بموجبه تحديد أثمان وأقيم مختلف السلع والخدمات. والمقصود بالنقود كوحدة حساب أو مقياس للقيمة هو تلك الوسيلة النقدية العامة المستخدمة في التعبير العددي عن قيم السلع والخدمات. ويتجلى ذلك في أن النقود تسمح بتحديد عدد الوحدات النقدية الضرورية التي تدفع للحصول على السلع والخدمات. أي بفضل النقود نستطيع معرفة ما تعادله القيم الاقتصادية المعروضة للمبادلة من وحدات نقدية، وعلى هذا الأساس تجري عمليات مبادلة القيم الاقتصادية من السلع والخدمات بالنقود.
وفي كل عملية تبادل تصبح النقود أداة مشتركة لقياس قيم السلع والخدمات، ذلك لان قيم جميع المعاملات يعبر عنها بمقياس حسابي واحد، فوحدة الحساب المتمثلة بالنقود تمكن كافة إطراف عملية التبادل من تحديد لكل سلعة قيمة معينة تختلف عن قيم السلع الأخرى، ويظهر ذلك بوضح عندما نقارن بين اقتصاد طبيعي واقتصاد نقدي. ففي النظام الطبيعي تكون عملية المبادلة عبر المقايضة ولا تستخدم فيه النقود، وتتعدد أقيم السلع والخدمات بسبب تعدد وحدات الحساب، ويصبح لكل سلعة موضع تبادل قيم متعددة طالما تشير إلى مقياس للقيمة بالنسبة للسلعة الأخرى التي يحصل عليها أحد طرفي عملية المقايضة في مقابل التخلي عن السلعة الأولى، أما في اقتصاد قائم على استخدام النقود فيكون لكل سلعة أو خدمة قيمة، ذلك لان ما يميز النقود عن السلع الأخرى هو أنها معادل عام مقيم السلع والخدمات. أي مقياس عام للقيمة،ويمكن المقارنة بين القيم النسبية لمختلف السلع عن طريق تقدير عدد الوحدات النقدية اللازمة للحصول على كل سلعة، وعادة يعبر عن العلاقة بين كمية الوحدات النقدية وكمية السلع والخدمات التي تجري مبادلتها بالسعر (الثمن) وهذا السعر هو بمثابة التعبير النقدي لقيم الأشياء. لذلك يمكن اعتبار النقود تلك الأداة التي بها نقدر أسعار جميع السلع الأخرى، وبفضلها يستطيع المتعاملون في السوق تحديد أسعار منتجاتهم قبل دخولهم السوق وهذا أمر يصعب تصوره في اقتصاد المقايضة.
وفي ضوء ما تقدم يتجلى لنا أن لكل السلع والخدمات في السوق أسعار يعبر عنها بمقياس مشترك يسمى وحدة حساب، مثل الدينار، فالنقود قاسم مشترك لقياس ومقارنة أسعار السلع المتبادلة، فلو كان سعر السلعة (A) 10 دنانير وسعر السلع (B) يساوي 5 دنانير فهذا يعني أن قيمة الأولى تساوي ضعف قيمة الثانية وهكذا نستطيع قياس القيمة التبادلية للسلع والخدمات في السوق من خلال مقارنة أسعارها النسبية بالوحدات النقدية وهذه الأخيرة تمثل أدوات موجهة لتوحيد نظام القياس.

1 -5 -2-3. النقود كمخزن للقيمة:

لقد تطرقنا في ظل نظام المقايضة إلى صعوبة تخزين السلع والاحتفاظ بها لفترة زمنية معينة، لان بعض السلع تتعرض للتلف مما يلحق بصاحبها الخسارة، كما أن هنالك سلعاً لا يمكن تخزينها أصلاً أو أن تخزينها يحتاج لتوفير جملة من الشروط المكلفة لصاحبها. لذلك تظهر أهمية النقود كأداة للخزن قيم السلع والخدمات المختلفة لفترات لاحقة، إذ يمكن خزن النقود كقوة شرائية عامة مدة من الزمن بقصد أعادة استعمالها في المستقبل حين تظهر الحاجة أليها، فقيام النقود بفصل عمليتي البيع والشراء يجعل النقود قادرة على خزن قيم السلع والحصول عليها في فترات لاحقة بوصفها أداة للخزن القيمة وأداة لادخار أيضاً. فالنقود تمكن مالكها من حجزها عن التداول مؤقتاً أي استخدامها كأداة للادخار، ولان الادخار هو عدم أنفاق جزء من الدخل النقدي على الاستهلاك الجاري. فأن النقود تكتسب قدرة نقل القوة الشرائية من فترة لأخرى واختيار اللحظة المناسبة لأنفاقها.

فالنقود تعمل كجسر تربط بين الحاضر والمستقبل، فتكون مهيئة للأنفاق على السلع والخدمات المعروضة في السوق في الوقت الحاضر وتستخدم في المستقبل كأرصدة نقدية لمواجهة الظروف الطارئة كفقدان العمل أو المرض أو الشيخوخة أو توظيفها في الأصول المالية أو تكوين رأس المال جديد.

ومن الملاحظ أن النقود لا تنفرد لوحدها في أداء وظيفة مخزن للقيمة، فهنالك موجودات أخرى يمكن أن تلعب نفس الدور الذي تلعبه النقود، فالودائع المصرفية الآجلة والادخارية والسندات والأسهم تمثل جميعها خزين للقوة الشرائية. وبالتالي فهي حقوق على السلع والخدمات الكافة. ولكن هذه الموجودات كمخزن للقيمة لا يمكن أن تستعمل مباشرة في المبادلات إذ يجب أن تتحول أولاً إلى نقد لكي تستعمل في الحصول على السلع والخدمات التي يقوى الأفراد على شرائها، لهذا تتفوق النقود على الأصول الأخرى في كونها أكثر سيولة، أي تامة السيولة*.

غير أنه يتسنى لأشكال أخرى من الموجودات أن تنافس النقود في أداء وظيفة حفظ القوة الشرائية ومخزن للقيمة، وتمتد هذه المنافسة خاصة في أوقات ارتفاع مستويات الأسعار وانخفاض قيمة النقود. ففي هذه الأوقات يقلل الأفراد ما يحتفظون به من نقود سائلة ويتجهون نحو الموجودات الثابتة كالعقارات والذهب والعملات الأجنبية أي يتجهون نحو مسالك استثمارية ذي فائدة تعوضهم عما تفقده النقود من قوة شرائية.

I -5 -2-4. النقود كأداة للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي:

يقصد بهذه الوظيفة أن النقود لها أثر على حركة الاستثمار والإنتاج والدخل والاستخدام والأسعار، وأن لها دور في توجيه هذه المتغيرات الكلية التي تحكم سير النشاط الاقتصادي.

أن هذه الوظيفة للنقود لم تحتل أي أهمية في أطار الفكر الكلاسيكي ويرجع السبب في ذلك إلى فكرة حيادية النقود، والمقصود بها أن الدور الذي تلعبه النقود لا يتجاوز تسهيل تدفق السلع وتداول وبالتالي فان النقود لا شأن لها بالمتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد وبالتالي ينعدم أثر النقود على الإنتاج والاستخدام والدخل. ألا أن الأفكار الاقتصادية التي بدأت بالظهور في مطلق القرن العشرين أثبتت خطأ هذا التحليل وأبرزت الدور الفعال للنقود في الاقتصاد من خلال تأثيرها على ديناميكية الاقتصاد، ويمكن بيان ذلك على النحو التالي:

تؤثر النقود على حركة النشاط الاقتصادي عن طريق العلاقة بين عرضها (كميتها) والطلب عليها (حاجات السيولة النقدية) فلو زاد المعروض النقدي عن المطلوب منه نتيجة أتباع سياسة نقدية توسعية. فأن ذلك سيؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك إلى المنتجين، مما يشجع المنتجين على زيادة إقراضهم مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار ويرتفع الأنفاق الكلي على السلع والخدمات وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الإنتاج والاستخدام. والنتيجة هي ارتفاع حجم النشاط الاقتصادي وهكذا يشهد الاقتصاد حركة توسعية في مستوى فعالياته الاقتصادية ككل.

وفي الحقيقة أن زيادة الإنتاج الذي يخلقها العامل النقدي يتوقف على شرطين: الأول هو مرونة الجهاز الإنتاج، فكلما كان هنالك عوامل أنتاج غير مستخدمة، كلما كان بالإمكان التصدي للطب الناتج عن زيادة كمية النقود عن طريق زيادة الإنتاج دون التأثير على أسعار السلع والخدمات. وبالعكس تؤدي الزيادة في كمية النقود إلى ارتفاع الأسعار وليس إلى زيادة الإنتاج في حالة بلوغ الاقتصاد مستوى الاستخدام الكامل للموارد الإنتاجية أو تعرضه لاختناقات سواء كانت كمية كشحه عناصر الإنتاج أو نوعية كنقص في الخبرة الفنية. أما الشرط الثاني فيتعلق بالمرحلة التي يمر بها الاقتصاد من حيث التوسع والانكماش في النشاط الاقتصادي. ففي فترات الكساد اقتصادي الطويل الأمد تعمل زيادة التفضيل النقدي على تقليص الطلب وخاصة الاستهلاكي مما يقود إلى تقليص الاستثمارات. لذلك لا تحدث حركة توسعية في نشاط الاقتصادي والعكس صحيح في فترات الانتعاش.

* السيولة التامة: هي أمكانية الحصول على أي سلعة أو خدمة بواسطة النقود الحاضرة دون الحاجة إلى تحويلها من شكل غير نقدي إلى شكل نقدي سائل. وتدرج سيولة الأصول حسب أنواعها. فكلما قلت سيولة الأصل كلما تكلف صاحبه كلفة ووقت وجهد تحويله إلى نقد سائل. وكلما زادت سيولة الأصل كلما قلت الخسائر وزادت سرعة تحويله إلى نقد تام السيولة.

ويحدث العكس لو انخفضت كمية النقود المتداولة بالنسبة إلى الطلب عليها، ففي هذه الحالة سترتفع معدلات الفائدة وتزداد كلفة الاقتراض من البنوك، وبالتالي سينخفض حجم الائتمان المصرفي المطلوب لتمويل الإنتاج وبالتالي ستقلص حجم الاستثمارات ويهبط حجم الإنتاج والدخل والاستخدام مما يسبب حركة انكماشية في مستوى النشاط الاقتصادي.

I -5 -2-5 النقود كأداة لإعادة توزيع الدخول :

ترتبط هذه الوظيفة ارتباطاً وثيقاً بالمتغيرات الحاصلة في قيمة النقود. ويقصد بقيمة النقود قوتها الشرائية، أي كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بوحدة من النقد. ويتوقف ذلك على مستوى أسعار السلع والخدمات المعروضة في الأسواق، وهذا يشير إلى أن هنالك علاقة بين تغيرات مستوى الأسعار وتغيرات قيمة النقود. فأن أي ارتفاع في مستوى الأسعار سيؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للنقود، أي انخفاض كمية السلع الممكن شرائها بالنقود. وبالعكس إذ انخفض مستوى الأسعار فأن حائزي النقود سيحصلون على كمية من السلع أكبر من ذي قبل. مما يعني أن قيمة النقود قد ارتفعت.

أن تغيرات في قيمة النقود كنتيجة لتغيرات مستوى الأسعار تحدث تعديلات في توزيع الثروة والدخل. حيث أن بعض الطبقات الاجتماعية تتأثر بارتفاع الأسعار خاصة أصحاب الرواتب والأجور والمدخرين والدائنين، وذلك لان المبالغ التي يستلمونها تكون قوتها الشرائية متناقصة، حتى وأن حصلت أي زيادة في الرواتب والأجور والفائدة تكون اقل من سرعة ارتفاع الأسعار وبالتالي ستفقد هذه الطبقات جزءً من قوتها الشرائية أي أن دخولهم ستوفر كمية من السلع والخدمات أقل من السابق، ويحدث العكس في حال انخفاض الأسعار.

1 -5 -2-6 النقود وسيلة للدفع المؤجل:

يستخدم الأفراد النقود لتسديد الديون، فكما هي أداة صالحة لتسوية المبادلات الآنية فأنها أداة صالحة لتسوية المبادلات الآجلة أيضاً. وتظهر أهمية هذه الوظيفة من خلال توسع عمليات التعاقد الفردي والرسمي الآجلة، حيث يمكن بعض الأحيان شراء سلع معينة يتم تسديد ثمنها بالإقساط أو تسديده مرة واحدة في فترة لاحقة لفترة التعاقد سواء كان ذلك للأفراد أو الحكومات. ويتم تسوية أو تسديد هذه الديون بواسطة النقود التي تعد خير وسلة للدفع أو تسديد المؤجل وذلك لكونها مقبولة قبولاً عاماً لدى الأطراف المتعاملة بها فضلاً عن أنها قادرة على تأدية وظائفها.

1 -6 - النقود المصرفية:

يطلق عليها نقود الودائع والنقود الكتابية والنقود الائتمانية وهي عبارة عن ديون في ذمة البنوك قابلة للدفع عند الطلب ويمكن تحويلها من فرد الى فرد بواسطة شيك او امر تحويل

والنقود المصرفية غير ملموسة اي انها توجد صورة حساب (في دفاتر البنوك) وللذكر ان لهذه الحسابات هي نقود و ليست شيكات فالشيك وسيلة تحويل او اداة تحويل هذه النقود

وتكون النقود المصرفية الجزء الاكبر من عرض النقود اي ما يقارب 90 % من الدول المتقدمة

والنقود المصرفية تأتي في الدرجة الثانية بعد العملات الورقية من حيث درجة السيولة وهي نقود غير ملزمة وتنشا نقود الودائع عن طريقتين

اما ايداع حقيقي يقوم به العميل وذلك عندما يقوم بتسليم البنك مبلغا معينا من النقود مثلا 100000 دج وعندما يفتح اليك حساب العميل على سبيل الاقراض

الشرح 100000 هي وديعة وهي نقود مصرفية

عند الطلب: وهي عبارة عن خطوط تسجيل في دفاتر حيث تسجل فيها قيمة المبلغ المودع لدى البنك (تسحب عند الطلب)

مكتوبة: لأنها مكتوبة ومسجلة في دفتر

ائتمانية: لان الفرد الذي أودع هذا المبلغ له ثقة في البنك
الودائع لأجل: تستعمل لأجل معين حتى تستوفي اجلها
السيولة: هي النقود التي تتحول مباشرة الى سلع وخدمات وفي مقدمتهم الاوراق النقدية التي يصدرها البنك المركزي

1 -7 - نقود الإلكترونية:

أدى التطور المذهل في عالم تكنولوجيا الاتصالات، والتنامي المستمر لاستعمال الإنترنت، في تبادل المعلومات، وإتمام الصفقات للسلع والخدمات عن طريق ما يعرف بالتجارة الإلكترونية E. Commerce إلى زيادة أهمية بطاقات الائتمان لإنجاز هذه المعاملات، وتتمثل النقود الإلكترونية E. Moneyفي وحدات أو رموز ذات قيمة نقدية، يمكن عدها ونقلها على شبكات الإنترنت كوسيلة للدفع، وتتحدد قيمتها بما لدى المتعامل فيها من رصيد نقدي لدى البنوك.

ويقصد بالنقود الالكترونية أو النقود الرقمية أيضا الوسائل الالكترونية لتحويل من مكان الى مكان وفقا لنظام يسمى نظام تحويل الأموال الالكتروني. تعتبر النقود الالكترونية من أحدث أنواع النقود، وهي نقود غير ملموسة وليس لها كيان مادي محسوس، وانما هي وحدات الكترونية تخزن في مكان امن على الهارد ديسك لجهاز الكمبيوتر الخاص بالعميل ويعرف بالمحفظة الالكترونية حيث يسمح للعميل استخدام هذه المحفظة في عمليات البيع والشراء والتحويل من جهة أخرى. وتعتبر البنوك وصناديق الاستثمار والوسطاء الماليين من أكثر الجهات استخداما لأساليب التحويل الالكتروني للنقود ويمثل الصراف الآلي (ATM) أحد وسائل الإيداع والسحب والتحويل للنقود الالكترونية

1 -8 -العملات الرقمية المشفرة

تعتبر العملات الرقمية المشفرة إحدى نوازل العصر المتعلقة بالنقود، حيث بدأ العديد من الاقتصاديين بتسليط الضوء على هذه النازلة، لما لاقته من إقبال كبير لدى أصحاب الاختصاص والمتعاملين على حد سواء في العديد من الدول كونها ابتكارا رقميا وثورة معلوماتية يتوقع منها توفير العديد من الخصائص والميزات بما يتناسب وعصر السرعة.

1 -8 -1تعريف العملات الرقمية المشفرة:

- عرفت العملات الافتراضية بتعريفات عدة أهمها: تمثيل رقمي لقيمة نقدية ليست صادرة عن بنك أو عن سلطة عامة. وليست بالضرورة بالعملة الورقية ولكنها مقبولة لدى أشخاص طبيعيين أو اعتباريين كوسيلة للدفع. ويمكن نقلها وتخزينها أو تداولها إلكترونيا.

- وفي تعريف أخر عرفت بأنها: عملة رقمية افتراضية (ليس لها كيان مادي ملموس أو وجود فيزيائي) منتجة بواسطة برامج حاسوبية، ولا تخضع للسيطرة أو التحكم فيها من جانب بنك مركزي أو أي إدارة رسمية دولية، يتم استخدامها عن طريق الانترنت في عمليات الشراء والبيع أو تحويلها إلى عملات أخرى وتلقى قبولا اختياريا لدى المتعاملين فيها.

وتعرف أيضا بأنها: عملة افتراضية تعمل خارج نظام النقد الرسمي، فهي تمثيل رقمي للقيمة النقدية صادر عن غير البنك المركزي والمؤسسات الائتمانية، وتستمد قيمتها من الثقة الكائنة في القبول الطوعي لها.

ومن أبرز و أشهر العملات المشفرة نذكر: البتكوين(سنة 2009)، الليتكوين(سنة 2011)، الربل(سنة 2013)، الثوريوم(سنة 2015).

1 -8 -2: مزايا العملة المشفرة:

من أهم مزايا التي تتسم بها العملة الرقمية المشفرة، والتي تزيد من قبول المتعاملين بها ، ما يلي:

1- اللامركزية.
2 – الرسوم المنخفضة.
3 – السرعة والخصوصية والسرية.
4 – العالمية.
5 – الشفافية.
6 – الأمان.

1 -8-3 : أوجه الاختلاف بين العملات الرقمية والعملات المشفرة :

– من حيث جهة الإصدار: تصدر العملات الرقمية عبر تقنية التشفير والتعدين ولا تنسب لأي سلطة نقدية، في حين أن العملات الرقمية تصدر إما من قبل البنوك المركزية أو مؤسسات مختصة في ذلك تحت سلطة ورقابة السلطات النقدية في كل بلد.

– المحدودية: بالنسبة للنقود فغن عمليات إصدارها غير محدودة، في حين أن العملات المشفرة محدودة بعدد تشفيرات معينة فعلى سبيل المثال لن يتجاوز البتيكوين 21 مليون وحدة.

– التذبذب: العملات المشفرة أكثر تذبذبا من العملات الرقمية لأنها غير مركزية وتخضع لقوى العرض والطلب ولايمكن التدخل وحماية قيمتها عكس العملات الرقمية.

والجدول الموالي يوضح أهم الفروقات أيضا:

الجدول رقم 2/1: أهم الفروقات بين العملات الرقمية والعملات المشفرة:

العملات المشفرة	العملات الرقمية
تصدر عن شركات وجهات خاصة	صادرة عن البنوك المركزية
محظورة قانونيا في بعض الدول مثل الجزائر	تمتلك رمزا تسلسليا لمنع تزويرها
تستخدم في أنشطة غير قانونية أحيانا	تستخدم في عمليات البيع والشراء اليومية
يتم الحصول عليها عن طريق التعدين	يتم التسعير على الأداء الاقتصادي والسياسات النقدية للدولة
تتسم بوجود سقف نهائي لعدد الوحدات المصدرة	غير محدودة الإصدار
شديدة التقلب لاعتماد التسعير على قوى العرض والطلب	أكثر أمانا وأقل تقلبا

أسئلة تطبيق:

- ❖ وضح كيف ان العلاقة بين النقود والبنوكوالاقتصاد هي العلاقة تكاملية وطردية و توازنية؟
- ❖ وضح علاقة النقود ببعض المفاهيم (النقودوالثروة) (النقود و السيولة) (النقود و الدخل)(النقود و السلع)

مسالة: يوجد سوق لثلاث سلع: قمح، غنم، ذهب

_ حدد اشكال هذه السلع؟

_ إذا اعتبرنا ان هذه السلع هي شكل من اشكال النقود ماهي السلع الاكثر مبادلة ولماذا؟

_ ما الفرق بين الاسعار النسبية والاسعار المطلقة؟

_ في سوق تتوفر فيه نقود سلعية (في حالة وجود 100سلعة)؟

ما هو عدد المبادلات؟

الفصل الثاني الأنظمة النقدية

تمهيد

بعدما درسنا النقود و أنواعها التاريخية و أشكالها المعاصرة، و كذلك الكتلة النقدية و مقابلاتها ، نكون منهجيا أمام تسيير لهذه النقود في أطار منظم ، تحكمه تشريعات و تنظيمات و تديره مؤسسات و قصد فهم الموضوع نتطرق لما يسمى "النظام النقدي".

1- ماهية النظام النقدي:

1 -1-تعريف النظام النقدي:

يمكن بوجه عام تعريف النظام النقدي بأنه مجموعة القواعد التنظيمية والإجراءات التي تضبط إصدار وسحب "تدمير " النقود من التداول.

أو هو مجموعة العلاقات و التنظيمات المميزة للحياة النقدية في مجتمع ما و خلال فترة زمنية معينة و مكان محدد، و لكل مجتمع نظام نقدي خاص به،و هذا النظام يعكس التطورات الاقتصادية و الاجتماعية فيه.

1 -2 أهداف النظام النقدي:

يقوم القطاع المصرفي بترجمة أهداف النظام النقدي،باستخدام وسائل ملائمة تحت إشراف البنك المركزي،وتتلخص هذه الأهداف فيما يلي:

أ-كفاءة إدارة النقود المتداولة في الاقتصاد: يتم هذا طبقا لتطورات النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال:

-المرونة والديناميكية في تسيير كمية النقود المتداولة،والتحكم فيها بما يتناسب و الاحتياطات الحقيقية للاقتصاد.

-مرونة التحويل بين مختلف أشكال النقود المتداولة،وتتطلب هذه المرونة التحكم في التكنولوجيا الجديدة المطبقة في البنوك وبالتالي يكون التحويل بحرية ويسر دون تكاليف.

ب-ثبات قيمة وحدة النقد: "الحفاظ على القوة الشرائية لوحدة النقود بالتالي يتأتى ذلك إلا بالمحافظة على ثبات المستوى العام للأسعار لإن قيمة النقد = مقلوب المستوى العام للأسعار.

ت- تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المسطرة.

ث- توفير الثقة في قيمة وحدة النقد "محليا ودوليا"،ويضمن هذه الثقة حاليا تواجد سلطة نقدية مصدر للجميع

جـ- إمكانية تحويل العملات الوطنية لعملات دول أخرى: هنا يتدخل النظام النقدي من خلال ضبط أسعار الصرف.

-1-3خصائص النظام النقدي :

يتميز هذا النظام بثلاثخصائصأساسية:

-خاصيةالتركيب

:فالنظامالنقديكأينظاماقتصاديتمتعبخاصيةالتركيب،بمعنىأنهيتكونمنمجموعةمنالعناصر،منهاماهوأساسيومحدّدومنه اماهوثانوي،والعنصرالأساسيفي

النظامالنقديهو »القاعدةالنقدية« أوقاعدةالقِيم،والغايةمنهاالمحافظةعلىالقيمةالاقتصاديةللنقودفيالداخلوالخارج.

-

النظامالنقداجتماعي:فيأيدولةهوجزءلايتجزأعنالنظامالاقتصاديالاجتماعيالسائد،والروابطالنقديةهيأساسًاروابطاجتما عية.

-النظامالنقدينظامتاريخي :أي انه لا يتصف بالثبات بل يتطور و يتغير مع تطور و تغير النظام الاقتصادي و الاجتماعي الذي ينتمي اليه.

1 -4مكونات النظام النقدي :

ومنالضروريالاشارةإلىأنالنظامالنقديلدولةمايتكونمنثلاثةعناصررئيسيةهيعلىالنحوالتالي:

-المؤسسات

النقدية:والذييشيرإلىمجموعةالمؤسساتالنقديةالوطنيةالتيتختصقانونابإصداروخلقالنقودومايرتبطبهامنمتغيراتبالزيادةأ والنقصانوتحددقوانينالدولةوحدةالنقدالوطنيةوالأجزاءالتيتتكونمنها.

- وحدة الحساب (العملة):وهوالعنصرالذييختصبالنقودوأنواعهاالمختلفةالتيتستخدمفيالتداولداخلإطارالدولةوحدودها.

- القوانين و التنظيمات:وهوالعنصرالذييتضمنمجموعةالقوانينواللوائحوالاجراءاتالتيتحكمكميةالنقودوالتغيراتالمرتبطةبها.

2 -أنواع النظم النقدية وفق معيار القاعدة النقدية:

لقد عرف العالم عدد من الأنظمة النقدية المختلفة، و يؤخذ اسم النظام النقدي او القاعد النقدية من السلعة أو السلع التي تثبت وحدة النقد بدلالتها ، فإذا تم تثبيت عملة الدولة بالنسبة الى الذهب قيل انها تتبع قاعدة الذهب Gold standard ، و إذا تم ربط العملة بالذهب و الفضة في آن واحد اطلق على النظام النقدي اسم قاعدة المعدنيين ، أما اذا ثبتت بالنسبة الى الفضة قيل انها تسير على قاعدة الفضة ،و إذا لم يتم ربط عملة الدولة بأي معدن قيل انها تتبع النظام النقدي الورقي.

حسب القاعدة النقدية يمكن التمييز بين نوعين من الانظمة قاعدة النقود المعدنية (المعدن الواحد، المعدنيين) و قاعدة النقود الورقية الإلزامية.

شكل رقم (03): أنواع الأنظمة النقدية

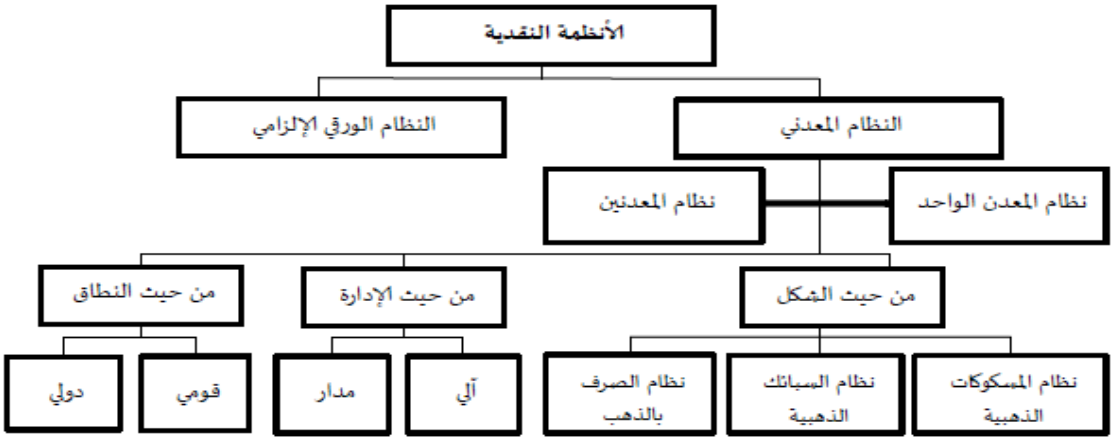

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك: الأساسيات والمستحدثات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 40.

2-1 قاعدة النقود المعدنية: و تشمل قاعدة المعدن الواحد و قاعدة المعدنيين

2-1-1 قاعدة المعدن الواحد(الذهب):

يرتكز هذاالنظامعلىمعدنواحد،ذهبًاكانأوفضة،وفيكلتاالحالتين يعمدالمشرّعإلىإنشاءعلاقةثابتةبينوحدةالنقدووزن المعدن المتخذ أساسا للقاعدة النقدية في البداية استخدم النظام النقدي قاعدة الفضة ثم تغير لقاعدة الذهب.

واهم القواعد المعدنية قاعدة الذهب، هذا الاخير يتميز بثلاث اشكال:

- نظام المسكوكاتالذهبية: وفقا لهذا النظام تم استخدام الذهب كملة في التداول،وهو بذلك أقدم النظم النقدية،وعليه يعرف هذا النظام بأنه عبارة عن وحدات ذهبية صغيرة الحجم ومتجانسة الوزن والعيار.

شروطها:

-تحديد وزن وعيار الوحدة النقدية.

-حرية تحويل السبائك الذهبية الى قطع نقدية ذهبية دون أن يتحمل حامل السبيكة أية نفقات عن هذا التحويل حتى لا تختلف القيمة الاسمية عن القيمة السلعية للوحدة النقدية الذهبية وتستمر المحافظة على تعادل القيمتين الاسمية و السلعة، وحتى لا تصبح القيمة الاسمية أكبر من القيمة السلعية للمسكوكة الذهبية، و إلا أصبحت القيمة الاسمية أي قيمة ما تحتويه القطعة من الذهب +نفقات سك السبيكة الى قطع نقدية ذهبية، أي ان القيمة الاسمية تصبح أكبر من القيمة السلعية عند فرض نفقات سك من قبل السلطات النقدية.

-حرية تحويل المسكوكات الذهبية الى سبائك ذهبية حتى لا تصبح القيمة الاسمية أقل من القيمة السلعية للوحدة النقدية.

-ضمان حرية تصدير واستيرادالذهب،وذلك من أجل المحافظة على ثبات أسعار الصرف، وتتوقف أسعار صرف العملات في ظل نظام المسكوكات الذهبية على الذهب الصافي الموجودة في كل من هذه العملات.

- ✓ ملاحظة: هناك حرية تحويل النقود الورقية والكتابية الى ما يعادلها ذهب في شكل مسكوكات وسبائك دون قيود وتكاليف.

- نظام السبائك الذهبية:

أدى نشوب الحرب العالمية الاولى 1914 الى تخلى دول العالم عن نظام المسكوكات الذهبية،وذلك نظرا لازدياد نفقات الحرب و حاجة الدول المتحاربة الى مزيد من النقود لتغطية نفقاتها الحربية.

و نظرا لمحدودية كمية الذهب المتوفرة في العالم كان من المستحيل توفير هذه الكمية الكبيرة من القطع النقدية الذهبية، لذلك اضطرت دول العالم الى التخلي عن نظام المسكوكات الذهبية و سحبها من التداول، و القيام بصدارة نقود ورقية إلزامية و طرحها في التداول.

وعليه أصبح النظام لا يسمح بتحويل الاوراق النقدية المتداولة الى ما يساويها ذهبا، في إطار مسكوكات ذهبية ، و يسمح فقط بالتحويل الى سبائك ذهبية معادلة لقيمة الورقة ، و عادة كان لا يقبل التحويل الى سبيكة وزنها أقل من واحد كغ ذهب ، و تم استخدام السبائك كغطاء إصدار .

- نظام الصرف بالذهب:

وهيآخرصورلقاعدةالذهبوأقلهاكمالا،اذأنهاتعنياتباعقاعدةالذهببطريقةغيرمباشرةذاتطابعدوليوليسبطريقةمباشر ةوذات طابع وطني او قومي بحث كماهوالحالفيالصورتينالسابقتين،يتميزهذاالنظامبأنوحدةالنقدالأساسيةفيهتكونمرتبطةبالذهببطريقةغيرمباشرةو عنطريقوحدةالنقدالأساسيةلدولةأجنبية تسيرعلىقاعدةالذهب،وفيهذاالنظامكماهوواضح لاتتحددقيمةالوحدةالنقديةللبلدعلىأساسالذهبمباشرة،وإنماترتبطبنسبةثابتةلعملةبلدآخريسيرعلىنظامالسبائكالذهبية ،أيأنعملةالدولةتكونقابلةللصرفبالذهبولكنعنطريقعملهوسيطةلدولةأخرى.

إذنقامتهذهالقاعدةعلىربطالعملةالمحليةبعملةأخرىقابلةللتحويلإلىذهببدلامنقابليةتحويلوحدةالنقدالمحليةبشكلمباشر،كما سادخلالفترةالتعاملبصورةالصرفبالسبائكالذهبية،وقدتمالتعاملبهذهالصورةمنخلالمؤتمرجنوةعام 5877

م،إذكانتبريطانيامنأهم الدولالمشجعةللتعاملبهذهالصورةوذلكمنخلالقدرتهاعلىسحبسنداتعلىخزينتهالصالح الدولالتيتخضعلسيطرتهادونااللجوءإلىاستخدامأوهدرمواردهاالتيتمتلكهامنذهب.

- انهيار قاعدة الذهب:

بعد الحرب العالمية الأولى استفاقت الدول على خراب ودمار هياكلها الاقتصادية الأساسية وأزمات اقتصادية انعكست مباشرة على قاعدة الذهب وأدت إلى انهيارها وذلك في عام 1931م . والأسباب التي أدت إلى ذلك هي ما يلي:

- ❖ انخفاض الإنتاج العالمي من الذهب أمام حجم الطلب المتزايد عليه لأغراض تغطية العملات أو لأغراض صناعية.
- ❖ استحواذ كل من الولايات المتحدة وفرنسا على النصيب الأعلى من الذهب في العالم أي سوء توزيع الاحتياطات الذهبية بين دول العالم ودفع ذلك الدول الفقيرة إليه تقدير حركة دخوله وخروجه منها وهذا التصرف تخل بأهم أركان قاعدة الذهب.
- ❖ توسع الحكومات في الإصدار النقدي دون الاهتمام بتوفير الاحتياطي من الذهب وذلك سبب المشاريع الاستثمارية لتنشيط اقتصاداتها.
- ❖ قيام البلدان الصناعية المتقدمة بإتباع سياسة الحماية التجارية لتقوية مراكزها الاقتصادية وذلك من خلال القيود الجمركية والسياسية النقدية وبالتالي اختلفت الأسعار بين الدول وأصبحت العلاقات بين قيمة العملة الوطنية وسعر الذهب الموحد محلياً ودولياً مختلفة.
- ❖ الازدياد باستمرار لأسعار السلع والخدمات سبب هيمنت الاحتكارات الصناعية وارتفاع الأجور أدى ذلك لإصدارات نقدية لا تقابلها غطاءات ذهبية.

مازال الذهب يحتفظ بمكانته كأصل احتياطي لدى السلطات النقدية في العالم على الرغم من إنهاء دوره النقدي في إطار النظام النقدي الدولي

2-1-1 قاعدة المعدنين:

هذا النظام عبارة عن نظام نقدي مزدوج ترتبط بمقتضاها قيم النقود بعلاقة ثابتة مع قيمة الذهب وقيمة الفضة في نفس الوقت، إذ يتميز نظام المعدنين بوجود نقود قانونية من المسكوكات الذهبية الى جانب نقود قانونية من المسكوكات الفضية على أساس نسبة قانونية من المعدنين تحددها الدولة، وتكون النقود الورقية قابلة للصرف بأي من المعدنين.

ويتحقق هذا الارتباط بتوافر ثلاثة شروط:

-أن يتم تحديد الوزن الذي تساويه وحدة النقد في كل من المعدنين (الذهب والفضة) على التوالي بما يترتب على ذلك من إنشاء علاقة ثابتة بين قيمة الذهب والفضة.

-أن تتمتع المسكوكات المصنوعة من كل من المعدنين بقوة إبراء غير محدودة في الوفاء بالالتزامات.

-إطلاق الحرية للأفراد في تحويل سبائك أي المعدنين الى المسكوكات، وبالعكس طبقا للنسبة القانونية التي تقررت بين أوزان كل منهما.

ويتميز نظام المعدنين بالمزايا التالية:

- زيادة حجم القاعدة النقدية، وبالتالي زيادة كمية النقود مع الزيادة في حجم العمليات التجارية.
- إن الأسعار تكون في حالة إتباع نظام المعدنين أكثر ثباتا منها في حالة إتباع نظام المعدن الواحد، إذ يسهل إعادة التوازن عن طريق التفاعل الذي يحدث بين المعدنين.

أما عيوب نظام المعدنين فتثملت أساسا في كون الحكومة لا تستطيع أن تحدد نسبة قانونية بين المعدنين دون أن تختلف هذه النسبة مع النسبة السوقية ،و حتى إذا سارت النسبتان جنبا الى جنب في دولة واحدة، فلا يمكن الحكم بأن هاتين النسبتين ستضلان معا في الدول الأخرى ، لأن هذا يتوقف على طلب كل من الذهب و الفضة ، الامر الذي يؤدي في النهاية الى اختفاء أحد المعدنين ، وبلغة جريشام "العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول "، إذ غالبا ما يحدث أن تختفي أحد أشكال النقود "النقود الجيدة أو المقومة بأقل من قيمتها السوقية" لصالح الشكل الأخر "النقود الرديئة أو المقومة بأكثر من قيمتها السوقية "و قد انتهى الأمر في النهاية الى اتباع قاعدة المعدن الواحد "قاعدة الذهب".

2-2 قاعدة النقود الورقية و نقود الودائع :

2-2 -1 قاعدة النظام الورقي:

في ظل القاعدة النقدية الورقية لم يعد الإصدار معتمدا على احتياطي المعدن الثمين، لأن احتياجات الدولة الحديثة الى النقود أصبحت كبيرة جدا بحيث لا يمكن ربط هذه الكمية بالذهب لقلة إنتاج الذهب في العالم ، و حاجة الدولة الحديثة ترمي الى النقود لتحقيق أهدافها الاقتصادية المتعددة.

و بفصل الإصدار عن الغطاء أصبح الإصدار يرتبط بمستوى النشاط الاقتصادي الوطني ، حيث يسمح للبنك المركزي إصدار الكمية الضرورية اللازمة لتغطية حاجة المبادلات التجارية ،إذ يقوم البنك المركزي بتقديم وسائل الدفع اللازمة للحكومة ليساعدها على تنفيذ نشاطاتها المتعددة مقابل حصوله منها على سندات الخزينة ، و هكذا يقدم البنك المركزي القروض المباشرة الى الحكومة عندما تواجهها مشكلة عجز الميزانية.

في ظل النظام النقدي الورقي يطلق اسم النقود الالزامية على النقود الورقية، أي أن قوتها مستمدة من قوة القانون الذي يلزم الناس بقبولها في التداول،وتتميز النقود الورقية بالخصائص التالية:

- الورقة النقدية لا قيمة لها بحد ذاتها كقطعة من الورق، بل تستمد قيمتها من قوة القانون، تماما على عكس المسكوكات النقدية التي تتمتع بقيمة ذاتية، حيث القيمة الاسمية للقطعة النقدية =قيمتها السلعية، أي قيمة ما تحتويه من معدن ثمين.
- إن القوة الشرائية للورقة النقدية تعتبر غير ثابتة، طالما أن بوسع الحكومة إصدار الكمية المطلوبة منها عند الضرورة.
- إن حجم الكتلة النقدية الورقية يتوقف على قرار السلطات النقدية الذي يعتمد بدوره على الظروف الاقتصادية السائدة.

2-2 -2 قاعدة نقود الودائع :

عرفنا سابقا أن نقود الودائع تمثل الأرصدة الدائنة لدى البنوك التجارية، ويستعمل فيها الصك كأداة دفع ، و تنتقل ملكيتها من شخص لآخر عن طريق السحب أو التحويل ، فإنه يشترط في الودائع أن تكون تحت الطلب ، و أن البنك التجاري يمارس عملية ائتمان إقراض و اقتراض.

2-3 قاعدة الدولار ونظام النقد الدولي :

- ❖ شكل الدولار المحور الأساسي للنظام النقدي الدولي الذي جاء به مؤتمر بريتون وودز ونقطة الارتكاز في نظام استقرار أسعار الصرف ويعود السبب في ذلك لكون الولايات المتحدة الأمريكية خرجت منتصرة من الحرب وبكامل قوتها الاقتصادية لأن الحرب لم تدر في أراضي أمريكية على عكس أوروبا التي دمرتها الحرب فأصبح الدولار سيد العملات بلا منازع.
- ❖ أمام هذا الوضع لم يمكن لأمريكا سوى اقتراح خطة مارشال والتي عرفت باسم برنامج الإنعاش الأوروبي و قد قامت الدول الأوروبية بتخفيض قيمة عملتها بغرض تشجيع صادراتها .

3) أدى هذا إلى تحسين موازين مدفوعات الدول الأوروبية وزيادة احتياطاتها النقدية كما جلب رؤوس أموال أمريكا ووضع هذا الأمر حدا أمام ندرة الدولار وأصبح العالم يعرف وفرة الدولار حيث تراكم لدى الدول الفائض مع الولايات المتحدة خاصة الدول الأوروبية و ارتفاع معدلات التضخم العالمي .

2-4 النظام النقدي الدولي في ظل اتفاقية بريتون وودز

بعد الحرب العالمية الثانية، شهد الاقتصاد العالمي هزات واضطرابات عنيفة في نظامه النقدي ومعدلات منخفضة لحركة التجارة العالمية. مما أدى بأمريكا وبريطانيا للتفكير في خلق نظام نقدي جديد يكون أساسا لعلاقات نقدية دولية لعالم لفترة ما بعد الحرب ولهذا الغرض نظمت مؤتمر في بريتون وودز بالولايات المتحدة في يوليو 1944 وحضر هذا المؤتمر 44 دولة في ظل وجود اقتصاديين عالميين هما جون ماينار دكيز وهاري ديكستو واتيت

2-4-1 أهم أهداف المؤتمر :

1ضمان حرية التحويل بين العملات الدول المختلفة.
2) وضع نظام لأسعار الصرف يمنع التقلبات العنيفة فيما بينها.
3) تحقيق التوازن في موازين المدفوعات.
4) النظر في موضوع الاحتياطات الدولية لتوفير السيولة الدولية.
5) الإدارة الدولية للنظام النقدي العالمي الجديد .

2-4-2 نتائج المؤتمر :

من أهم نتائج المؤتمر انشاء صندوق النقد الدولي (والذي مارس دورا هاما في استقرار أسعار الصرف والإشراف على تنفيذ قواعد النظام النقدي العالمي الجديد.) وإنشاءالبنك الدولي للتعمير والإنشاء أو ما يعرف

باسم البنك العالمي (والغرض منه هو مساعدة الدول الأوروبية التي دمرتها الحرب ثم مساعدة الدول الأخرى على التنمية الاقتصادية)

مراحل نظام بريتون وودز

- وقد تميزت هذه المرحلة التي ساد فيها نظام بريتون وودز بعدة مراحل:

-المرحلة الأولى 1945-1958:

وهي مرحلة أفول الاستعمار وحصول معظم المستعمرات وأشباه المستعمرات على استقلالها السياسي، ويلاحظ في هذه المرحلة أن الدول حديثة الاستقلال لم تعاني من مشكلات عويصة في موازين مدفوعاتها، ولم تضطر إلى تخفيض عملتها أو التورط في استدانة خارجية كبيرة وذلك بسبب مرحلة الإنشاء والتعمير التي انشغلت فيها أوروبا بعد الحرب وبالتالي حجم الطلب الكبير لهذه البلدان على المنتجات التي كانت هذه الدول قد تخصصت في إنتاجها)المواد الغذائية- موارد الطاقة- المواد الأولية...الخ) وكذلك الحرب الكورية بالإضافة إلى الرقابة على الصرف، وكان حجم ما تملكه هذه البلدان من مجموع الاحتياطيات العالمية 20% عام 1957 وهو ما كان يتناسب مع نصيبها في التجارة العالمية.

- المرحلة الثانية 1958-1965:

تتميز هذه المرحلة بانخفاض الطلب على منتجات الدول المتخلفة وبالتالي فإن السنوات السعيدة لعالم ما بعد الحرب كانت قد انتهت و زادت في المقابل الثورة التكنولوجية التي أدت إلى الاستغناء عن كثير من المواد الأولية بمواد مصنوعة، وأصبحت الكثير من الدول الأوروبية تنتج المواد الغذائية، فعملت على وضع القيود الجمركية ضد هذه المواد، الأمر الذي أدى إلى ضعف السيولة، ونتيجة لذلك تطور العجز في موازين مدفوعاتها وأصبح يشكل مشكلة خطيرة

- المرحلة الثالثة تحلل نظام بريتون وودز 1965-1971:

تمثل هذه الفترة قمة التناقضات والصراعات التي احتدمت بين المراكز الرأسمالية العالمية (الولايات المتحدة الأمريكية، دول غرب أوروبا، اليابان) التي عجلت في النهاية بموت نظام بريتون وودز عام 1971 عندما أعلن الرئيس نيكسون في خطاب شهير له وقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب. و من ثم اختفى الأساس التي استند إليها هذا النظام (ثبات أسعار الصرف، تجنب القيود على المدفوعات الخارجية، القابلية للتحويل، التزام الولايات المتحدة بتحويل الدولار إلى ذهب عند سعر ثابت). كان اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية في تمويل عجزها الخارجي على الدور الذي لعبه الدولار كعملة دولية، ببساطة شديدة كان في إمكانها أن تتوسع في الإصدار التضخمي دون أن تخشى آثاره التضخمية طالما أنها تقوم بتصدير هذا التوسع إلى مختلف دول العالم، وهذه الدول كانت تقبل الدولارات الورقية وتعتبرها كعملة احتياط لغطائها النقدي المحلي. وبذلك كان التوسع النقدي في الولايات المتحدة لا يلبث أن ينعكس في شكل توسع نقدي تضخمي في الدول الأخرى.

لكن دول اوروبا و بالذات بدأت تعترض علىهذا النظام النقدي و ما يصاحبه من ضغوط تضخمية وبدأت فرنسا تطالب وزارة الخزانة الأمريكية بصرف الدولارات الورقية التي كان بحوزتها ذهباً .وأعقبها موجة عارمة لسحب الذهب من الولايات المتحدة الأمريكية من مختلف دول العالم مما أدى إلى انهيار الثقة بالدولار، ، اضطر الرئيس الأمريكي نيكسون وقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب وتخفيض المساعدات الخارجية بنسبة 10%

وفرض ضريبة بمقدار 10% على الواردات، وإعلان إجراءات تستهدف تجميد الأجور والأسعار لمدة ثلاثة أشهر للحد من التضخم. وكان ذلك إعلاناً بنهاية عصر بريتون وودز.

2-4-3 سقوط نظام بريتون وودز:

أولا – أدى توفر الدولار لدى دول الفائض مع الولايات المتحدة إلى فقدان الثقة في احتياطاتها الدولارية ومن ثم عمدت إلى تحويل هذا الفائض إلى ذهب مما أدى إلى هبوط مخزون الرصيد الذهبي الموجود في حوزة الولايات المتحدة.

ثانيا – وقد زاد من سوء الوضع انخفاض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة مع بقائها مرتفعة في أوروبا وهذا أدى إلى هروب رؤوس الأموال من أمريكا إلى اوربا .

ثالثا – بدأت حركات المضاربة في الاشتعال مرة أخرى. ووقعت ضغوط شديدة على الجنيه الإسترليني الأمر الذي أدى بالحكومة للعودة إلى تعويم الجنيه مرة أخرى في حين قامت كل من هولندا وسويسرا واليابان إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى وقف تدفق الدولارات إلى أسواقها.

رابعا – أعلنت اليابان تعويم الين كما أعلنت الولايات المتحدة تخفيض ثاني في قيمة الدولار بنسبة 10% وكان هذا لإجراء طبيعي تنص عليه الاتفاقيات الأخيرة.

خامسا - وبهذا التخفيض فقد الدولار تماما مكانته كنقطة ارتكاز في النظام النقدي. كما أن تخلي الدول الأوروبية واليابان عن التزاماتها بالتدخل لدعم الدولار وترك عملتها لتعويم بمثابة إعلان عن وفاة نظام بروتونودوز وأسعار الصرف الثابتة.

2 – 5 التطورات النقدية العالمية بعد انهيار بروتونودوز:

لقد أجبرت التغيرات الحاصلة على المستوى العالمي من سقوط نظام بروتونودوز إلى تعويم العملات و من اهم الاتفاقيات التي برزت بعد انهيار بروتونودوز هي اتفاقية جامايكا و قد جاءت اتفاقية جاميكا للتأكد على ضرورة الإصلاح النقدي ولعل أهم إصلاح قامت به هو إلغاء أو تعديل المادة الرابعة من اتفاق الصندوق التي كانت تلزم بتحديد أسعار الصرف الخاصة بعملات وفقا لنظام استقرار أسعار الصرف أو أسعار التعادل بمادة أخرى تنص على حرية أسعار الصرف نظام تعويم العملات وقد اعتبر هذا التعديل مجرد تحصيل حاصل لأن أغلب الدول قامت بذلك بدون اللجوء إلى الصندوق .

وأما القرارات الأخرى التي جاءت بها الإصلاحات الخاصة بالنظام النقدي الدولي فهي:

- لغاء سعر الصرف تسمي للذهب (السعر الثابت) وترك الحرية الكاملة للبنوك في تعامل في الذهب وتحديد أسعاره.
- إنهاء دور الذهب كوحدة مرجعية لتقييم حقوق السحب الخاصة وكذلك كأساس لتقويم العملات الوطنية للدول الأعضاء.

- إلغاء أي بند من الاتفاقية تنص على التعامل بالذهب إلا أنه لم يفقد أهميته بالكامل من قبل الدول.
- تطوير حقوق السحب الخاصة لكي يكون لها وزن في الأصول الاحتياطية الدولية.

6-2 حقوق السحب الخاصة

قام صندوق النقد الدولي عام 1969 بإدخال حقوق السحب الخاصة وحدة نقدية وهمية (حسابية) وعرفت بوحدة حقوق السحب الخاصة كسلة من بعض العملات الوطنية. وتعتبر جزء من احتياطيات اي دولة لدى الصندوق و هي عبارة عن حسابات للدول لدى الصندوق

وتحدد قيمة حقوق السحب الخاصة باستعمال سلة من العملات وتراجع هذه السلة كل خمس سنوات للتأكد من أن العملات الداخلة في السلة هي المستعملة في المبادلات الدولية وأن قيمها وأوزانها تعكس أهمية هذه العملات في الأنظمة المالية والتجارية. وتغير طريقة اختيار العملات في السلة وكذلك الأوزان المعتمدة لكل عملة كل خمس سنوات.

وطبقا لهذه الشروط لا بد أن يتأكد صندوق النقد الدولي بأن العملة المستخدمة في السلة تستعمل بكل حرية ولا قيود على استعمالها بمعني أنها واسعة الاستعمال في المبادلات الدولية والمدفوعات بين الدول وأنها تسوق في أسواق العملات الدولية المختلفة (البورصات المالية المختلفة).

ويرتكز الوزن أو النسبة المئوية المنسوبة لكل عملة في سلة حقوق السحب الخاصة علي قيم الصادرات من السلع والخدمات للأعضاء أو الاتحادات النقدية وعلى مبالغ الاحتياطيات من العملات المختلفة التي يحتفظ بها الأعضاء الآخرون في صندوق النقد الدولي وعلى أهمية كل عملة ودورها في التجارة الدولية وفي المعاملات المالية.

وكانت آخر مرة تم فيها تقويم حقوق السحب الخاصة هي العام 2006. وتسري هذه المدة حتى عام 2010.

وطبقا لهذا التقويم تصل مساهمة الدولار في السلة إلى 44% مقابل 34% لليورو و11% للين الياباني و11% للجنيه الإسترليني.

وتحدد وتحتسب معادلة وحدة حقوق السحب الخاصة بالدولار الأميركي يوميا بقيم العملات الأربع التي تحدد بسعر الصرف المعتمد وقت الظهيرة في سوق لندن المالي.

الفصل الثالثالكتلة النقدية ومقابلاتها

تمهيد

تعد الكتلة النقدية محددا رئيسيا لمستوى النشاط الاقتصادي، وهذا ما يلزم السلطات لأي بلد التحكم الحسن في هذا المتغير بما يتلاءم وتطور ونمو النشاط الاقتصادي للبلد، ويجنبه الآثار السلبية كالتضخم والانكماش وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى مفهوم الكتلة النقدية ومكوناتها.

1- الكتلة النقدية:

تعرف الكتلة النقدية على أنها:" مجموع الأموال الجاهزة النقدية وشبه النقدية التي تتم إدارتها بواسطة النظام المصرفي والخزينة العامة"، ونتعرض فيما يلي إلى أهم مكونات الأموال الجاهزة النقدية وشبه النقدية.

1.1. مكونات الكتلة النقدية::

1.1.1. الأموال الجاهزة النقدية:

وبالإمكان التمييز بين فئات من الأموال الجاهزة النقدية كما يلي:

- الأوراق النقدية قيد التداول الصادرة عن البنك المركزي.
- نقود التجزئة، كسور النقود (la monnaie divisionnaire) قيد التداول.
- الودائع تحت الطلب: وهذه الودائع تحت الطلب أو النقود الكتابية تتوزع طبقا للمؤسسات التي تتلقاها على النحو التالي:

أ- ودائع تحت الطلب لدى البنوك وباقي مؤسسات الإقراض، وهي تشكل النسبة العظمى من مجمل الودائع تحت الطلب، كما أن حسابات الشيكات تمثل جزءا مهما من الودائع تحت الطلب لدى البنوك.

ب. ودائع لدى الخزينة العمومية (لدى مراكز الشيكات البريدية، والحسابات الجارية للأفراد والمؤسسات لدى محاسبي الخزينة العموميين).

جـ. حسابات الأفراد والمؤسسات (المشاريع) لدى البنك المركزي، والجدير بالذكر أن علاقات البنك المركزي مع الزبائن من القطاع غير المصرفي ليست إلا من قبيل الإستمرار في إحياء نشاطاته السابقة.

د. باقي الودائع في حسابات الشيكات لدى صناديق الإدخار (في حال وجودها).

2.1.1. الأموال شبه النقدية

شبه النقد يتكون من مجموع الودائع لدى البنوك والخزينة، التي لا يمكن وضعها مباشرة وفورا قيد التداول بواسطة الشيكات أو الحوالات، إلا أنه لا يقصد بذلك النقد الفعلي بالمعنى الضيف لكن سهولة تحويل هذه الودائع إلى نقد فعلي هي التي مكنت من إعتبارها شبه نقد.

وتشمل الأموال شبه النقدية الودائع التالية:

1.2.1.1. الودائع تحت الطلب على الدفتر (les dépôts à vue sur livret)من الممكن أن توضع هذه الودائع في العديد من الحسابات التي تختلف من بلد لآخر تبعا لتطور أدوات السياسة النقدية المتبعة، يشار في هذا الخصوص على سبيل المثال إلى:

- الحسابات على الدفتر في البنوك والتي تدر فائدة لأصحاب الودائع، وهي مخصصة للإدخار.
- الحسابات على الدفتر (les comptes d'épargne) التي تستفيد من الفوائد المنتجة وتسمح في فترات لاحقة بالحصول على قروض إسكانية بفوائد تفاضلية.

تجدر الإشارة إلا أنه من الجائز إستحداث حسابات أخرى تهدف إلى تمويل قطاعات إقتصادية محددة كالقطاع الصناعي أو القطاع الزراعي.. الخ.

هذه الحسابات لا تسمح إلا بالقيام بسحوبات نقدية أو بتحولات إلى الحسابات الجارية، والجدير بالذكر أن الأثر المادي الذي يترتب على الوديعة يختلف تبعا لكون هذه الأخيرة في حساب الدفتر أو في حساب جار أو حساب شيكات. فالوديعة في حساب على الدفتر يترتب عليها بعد منح الدفتر، قيد قيمة الوديعة عليه لكي تضاف إلى الرصيد الدائن السابق مع تحديد تاريخ الإيداع، في حين أن باقي الحسابات الجارية على الطلب وحسابات

الشيكات تتيح الحصول على دفتر للشيكات، الودائع في الحسابات الجارية وحسابات الشيكات هي بجوهرها نقدية تعطي الحق بالتداول الفوري للنقد الكتابي عبر تحرير الشيك، أما الودائع على الدفاتر فهي لا تشكل أموالا جاهزة نقدية إلا إذا قام المودعون بالسحب من الحساب.

2.2.1.1. الودائع لأجل (les dépôt à terme): هذه الودائع تشكل إستثناء عن قاعدة الأموال الجاهزة النقدية، ويمكن أن يعهد بها إلى البنوك أو إلى الخزينة لفترة محددة تكون عادة قصيرة نسبيا، أي ثلاثة أشهر، ستة أشهر، سنة.. إلخ، (ودائع ذات إستحقاق ثابت)، إن تلك الودائع قد تتضمن إشعارا (إخطار) بالسحب.

إن هذه الودائع تضاف إلى القروض التي قد يلجأ إليها المصرف، على أن يصدر مقابلها قسائم صندوق bons (de caisse)، هذه الأخيرة تشكل بالنسبة للمؤسسات أحد أشكال التوظيف بمبالغ مرتفعة نسبيا ولآجال محددة، هذه التوظيفات لا يمكن سحبها عادة إلا عند إستحقاقها وذلك تحت طائلة خسائر الفوائد المترتبة عليها.

- ❖ أهم أنواع الودائع لآجل:
- الودائع ذات أجل إشتحقاق محدد
- الودائع باشعار
- الودائع المخصصة
- سندات الصندوق
- الودائع الدفترية

إن الودائع الأجل بمختلف أنواعها تشكل وسائل الإحتفاظ المؤقت للقوة الشرائية وبالتالي يمكن القول مع assu Classem إن مجمع النقدي M_2يحتوي على مجموع وسائل الاحتفاظ المؤقت للقوة الشرائية.

مجمع النقدي M_3والسيولة ال

2- المجمعات النقدية(Les agrégats monétaires):

المجمعات النقدية M_1 ،M_2، M_3 ، وحاليا M_4، هي عبارة عن مؤشرات إحصائية تعبر لنا عن جميع وسائل الدفع المتوفرة في فترة زمنية معينة لدى الأشخاص المقيمين، حيث إن هذه الوسائل يتم وضعها في مجمعات متجانسة ترتب حسب درجة السيولة (من الأكثر سيولة إلى الأقل سيولة)، وما تجدر الإشارة إليه أن مكونات كل مجمع من المجمعات السابقة تختلف من إقتصاد إلى آخر حسب درجة تطور الجهاز المصرفي وإبداعه ومدى وجود الوعي لدى أفراد مجتمعه.

خلال الشكل التالي :

الشكل رقم .(03) : المجمعات النقدية ومكوناتها

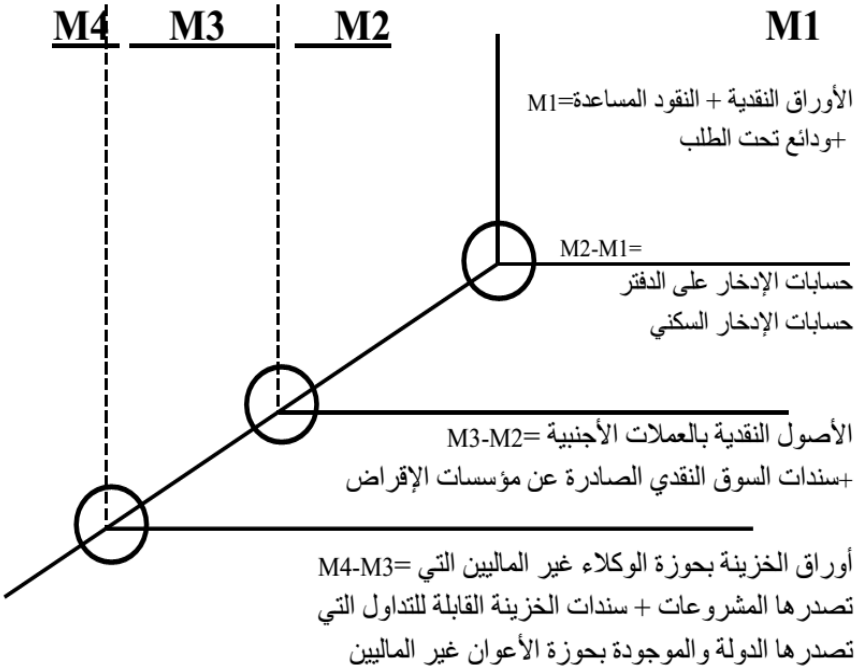

المصدر: أحمد شعبان محمد علي، إنعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص509.

ملاحظة: هذه المجمعات تسمح للسلطات العمومية بتثبيت التطور النقدي السنوي ضمن حدود متوافقة مع التوقعات الرسمية لتطور الناتج القومي الإجمالي، وذلك من أجل تدارك المخاطر التضخمية وكذا عدم التوازن الحاد في المبادلات الخارجية، على أن يسمح ذلك بإستمرار النمو الداخلي، هذه المجمعات تتحدد بالضم المتعاقب للنقود من الأقل سيولة إلى النقود الأكثر سيولة.

2-1- متغيرات نقدية أخرى:

2-1-1. سرعة تداول النقد:

هو مفهوم قديم ومهم في تفسير العلاقة بين تطور الكتلة النقدية وتطور النشاط الإقتصادي، وقد إعتبره الكلاسيك بأنه متغير خارجي ثابت.

وتعرف سرعة التداول النقود بأنها عدد مرات إنتقال الوحدة النقدية من يد لأخرى لأداء معاملات معينة في فترة زمنية محددة.

وتقاس رياضيا بالعلاقة التّالية: $V=\frac{PIB}{MM}$ حيث:

V: سرعة تداول النقود.

PIB: الناتج الداخلي الخام.

MM: الكتلة النقدية (والمعبرة عنها بـــ m_2. ومقلوب السرعة ($\frac{1}{v}$) هو المدة المتوسطة لتعطل النقود المقبوضة.

2-1-2. المضاعف النقدي:

يعرف المضاعف النقدي على أنه معامل عددي يوضح مقدار التغير في عرض النقود الناتج عن التغير في عناصر القاعدة النقدية أي أنه المقدار الذي تتضاعف به القاعدة النقدية وتتحول إلى مكونات للعرض النقدي.

ويحسب بالعلاقة التالية: $k=\frac{M1}{B}$ حيث :

K: المضاعف النقدي.

M_1: المجمع النقدي الثاني.

B: القاعدة النقدية.

3-1-2. الإكتناز:

ويعرف حسب أثاره بأنه إنخفاض في سرعة النقود (v).

ويعرف حسب وظيفته (حسب TOBIN وKYENS) بالإعتماد على دوافع الطّلب على النقد: فإذا أدى أي دافع إلى إكتناز النّقد فإن ذلك النقد أصبح غير نشيط.

أما التعريف العضوي (ANGEL، 1936)، فيرتكز على فترة زمنية مناسبة لحساب (V) فخلال هذه الفترة يعتبر النقد غير مكتنز، أما خارجها فهو إكتناز.

3. الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية:

مقابلات الكتلة النقدية هي تلك العناصر التي تجري عليها عمليتا خلق وتدمير النقود وهي أربعة عناصر أساسية وهي:

1.3. الذهب والعملة الصعبة:

- الذهب

ويمثل الرصيد من الذهب في (12/31) صافي العمليات المتعلقة بالذهب من سبائك وقطع نقدية ذهبية، والذهب يستعمل كغطاء للإصدار، وأداة دفع دولي بالنسبة لميزان المدفوعات الدولية.

- **العملات الأجنبية:**

لها دور مزدوج كغطاء للإصدار النقدي المحلي وكأداة للدفع الدولي ومصدرها:

أ. صافي الميزان التجاري: (Xn=x-m).

ب. صافي رؤوس الأموال الأجنبية والقروض.

جـ . تحويلات الأفراد من وإلى الخارج والهيبات والإعانات.

2-3. القروض المقدمة للإقتصاد:

إن سبب تقديم القروض هو عدم كفاية وسائل الدفع المتاحة، ولذلك يقال القروض تخلق نقود الودائع حيث يمكن أن تتحول النقود الكتابة إلى نقود قانونية بطلب من البنوك إلى البنك المركزي (إعادة الخصم).

3-3 القروض المقدمة للخزينة العمومية:

حالة العجز الموازني تطلب الخزينة قروضا وهي حسب الأنواع التّالية:

- قروض من البنك المركزي على شكل تسبيقات.

-قروض من البنوك والمؤسسات المالية (عن طريق السندات).
-قروض من الجمهور على شكل سندات يتم الإكتتاب فيها.
الوضعية النقدية:
ويقصد بها عرض الكتلة النقدية ومقابلاتها للإقتصاد في لحظة محددة عادة آخر السنة وذلك بدمج ميزانية البنك المركزي وميزانيات البنوك التجارية .

جدول رقم 01 : ميزانية مختصرة للبنك المركزي في12/31.

أصول (إلتزامات)	خصوم(موارد)
أصول خارجية: - الذهب. - عملة صعبة. - حقوق سحب خاصة. - ودائع في الخارج. قروض على الدولة الخزينة العمومية. قروض على الإقتصاد . مختلفات.	القاعدة النقدية وتشمل: - نقود قانونية متداولة. - إحتياطات البنوك. خصوم خاصة. حسابات رأس المال. مختلفات.

المصدر: عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص135.

❖ صافي الاصول الخارجية "الذهب و العملة الصعبة:

يعد الذهب أصل حقيقي يمثل قوة شرائية معترف بها من طرف جميع الاقتصاديين و يقوم حائز الذهب بالتنازل عنه لصالح البنك المركزي فيصبح مالكه ، و يعطي مقابل ذلك نقودا قانونية الى هذه الجهة ، وهنا نقول أن البنك المركزي قد قام بتنقيد هذا الاصل "قيمة ذاتية و عالمية ".
مخصص أصلا كغطاء لإصدار الورقي وكاحتياطي لمنح الثقة في العملية المحلية بالنسبة للمعاملات الدولية ولمواجهة المدفوعات الخارجية نتيجة العجز في ميزان المدفوعات و أثناء الازمات الاقتصادية.
العملات الاجنبية يمكن القول ان الموجودات الخارجية في الاصول الخارجية تزيد الاصول الخارجية للبلد بتدفق العملات الأجنبية القابلة للتحويل الى داخله "زيادة الصادرات، الاقتراض من الخارج، هبات....." وتنخفض في حالة تدفق العملات الاجنبية القابلة للتحويل الى خارجه «زيادة استيراد، منح قروض الى العالم الخارجي، سياحة خارجية ...." وسوف نحصل في نهاية الامر "خلال فترة ومنية معنية " على رصيد يسمى صافي الاصول الخارجية يكون موجبا عندما يكون تدفق الاصول الخارجية الى الداخل أكبر من تدفقها الى الخارج، ويساوي صافي الموجودات الخارجية رصيد ميزان المدفوعات،وبالتالي فإنه يعبر عن التغير في احتياطات الصرف الرسمية خلال الفترة.

وعليه فإن دخول عملة صعبة يترتب عنه إصدار نقدي ، و في هذه الحالة نقول أن البنك المركزي قد قام بتنقيد الاصول الخارجية و على العكس من ذلك ، فإن خروج العملة الصعبة سوف يترتب عنه تدمير للنقود الوطنية بمقدار مكافئ.

❖ المستحقات الصافية على الحكومة " CNG":

يتجسد النشاط المالي للحكومة في مجموعة النفقات التي تقوم بها و الايرادات التي تحققها بحيث تشكل النفقات فيضا متواصلا خلال الزمن على عكس الايرادات التي تتم جبايتها بشكل متقطع .

على هذا الاساس يمكن أن لا تتوافق الايرادات زمنيا مع فيض النفقات و لا تكفي لتغطيتها في لحظة معينة ، تحتاج فيها الحكومة الى مصادر تمويلية أخرى ، و قد لا تكفي الايرادات خلال فترة زمنية معينة أصلا لتمويل النفقات الحكومية سواء لان هذه النفقات تفوق الطاقة الجبائية للأقتصاد أو أن هذا الاخير يمر بفترات ركود ثقل فيها الجباية ، وفي كل الاحوال تحتاج الحكومة الى التمويل ، فتلجأ الى البنك المركزي لطلب الدعم المالي الكافي.

يتم تمويل الخكومة عن طريق البنك المركزي بإعطائها تسبيقات في الحساب الجاري للخزينة المفتوح لديه، و تعتبير هذه التسبيقات مستحقات على الحكومة ، و لا يقابل في الحقيقة إصدار النقود المترتب عن تقديم هذه التسبيقات أي أصل مادي ، بل يعتبر قرضا للحكومة على بياض ، اي دون وجود مستندات تغطيه.

إلا أن التسبيقات الى الحكومة في الحساب الجاري لا تشكل العنصر الوحيد الذي يسمى الاصدار النقدي لصالحها ، إذ يقوم البنك المركزي في إطار عمليات السوق المفتوحة بشراء سندات عمومية في السوق النقدية ثم إصدارها في مراحل سابقة من طرف الخزينة قام بشرائها أعوان اقتصاديون "خاصة البنوك التجارية "و يقومون الان ببيعها في السوق النقدية.

و في كل الاحوال فإن ديون البنك المركزية على الحكومة و التي تشكل مصدرا للإصدار النقدي تتضمن التسبيقات التي منحها للخزينة و حيازته للسندات العمومية التي اشتراها في السوق النقدية في إطار السوق المفتوحة و يشكل مجموعة هذه العناصر مستحقات على الحكومة و في إطار الاحصائيات النقدية ، يأخذ هذا البند بشكل صافي بعد طرح ودائع السلطات العمومية لدى النظام البنكي.

❖ مستحقات على الاقتصاد "CNE":

يقوم البنك المركزي عند الحاجة بمنح قروض للاقتصاد عن طريق البنوك التجارية انطلاقا من صفته كبنك للبنوك يشكل بالنسبة لها الملجأ الاخير للاقتراض .

و تعني هذه الصفة أن البنوك عندما تحتاج الى السيولة و لم تعثر عليها في أماكن أخرى تلجأ الى البنك المركزي لتطلب منه إعادة تمويلها ، يمكن البنك المركزي وفقا لظروف و شروط معينة أن تقوم بمنح قروض لهذه البنوك على سبيل إعادة التمويل.

3 - 5المجمعات النقدية :

إن العناصر المكونة للكتلة النقدية الأكثر شيوعا واستعمالا في التحاليل الاقتصادية هي التي تنشرها السلطات النقدية، أو بالأحرى البنوك المركزية. إنها تتمثل فيما يسمى بالمجمعات النقدية الرسمية (Agrégats monétaires officiels)

وبشكل عام، نلتقي بالمجمعات التالية مرتبة وفق درجة سيولتها:

- B (أو M_0 أو H) القاعدة النقدية ؛
- M_1الكتلة النقدية بالمعنى الضيق ؛
- M_2الكتلة النقدية بالمعنى الواسع ؛
- M_3السيولة الكلية للاقتصاد .
- M_4السيولة الكلية الاوسع للاقتصاد

فضل بتقديم الاجزاء المقابلة للكتلة النقدية

الكتلة النقدية، أو العرض النقدي، تُعبر عن كمية النقود المتوفرة في الاقتصاد لتمويل النشاطات الاقتصادية المختلفة. تقسم الكتلة النقدية إلى عدة أجزاء وفقاً لمستويات السيولة المختلفة، وتُعرف هذه الأجزاء بالأحرف "M".إليك الأجزاء المختلفة للكتلة النقدية:

- M0 - يُشار إليه بالنقود السائلة، ويشمل النقد المتداول (الأوراق النقدية والعملات المعدنية) والنقد الموجود في الحسابات الجارية في البنوك.
- M1: - يشمل M0 بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب (حسابات التوفير والحسابات الجارية الأخرى).
- M2: - يشمل M1 بالإضافة إلى الودائع في الحسابات ذات أجل قصير (مثل الودائع الثابتة لمدة أقل من سنة).
- M3: - يشمل M2 بالإضافة إلى الودائع ذات أجل طويل (مثل الودائع الثابتة لمدة تتجاوز السنة)، وأدوات مالية أخرى مثل شهادات الإيداع الكبيرة.
- M4 - يشمل M3 بالإضافة إلى الأصول المالية الأخرى مثل السندات الحكومية ذات الأجل القصير والأوراق المالية الأخرى التي يمكن تحويلها إلى نقد بسهولة.

إلى ماذا ترغب في معرفة المزيد عن هذه الأجزاء؟

6-3تأثير الأجزاء المختلفة للكتلة النقدية على الاقتصاد

الأجزاء المختلفة للكتلة النقدية تؤثر على الاقتصاد بطرق متعددة. إليك نظرة على كيفية تأثير كل جزء:

- M0و M1 - تعتبر هذه الأجزاء الأكثر سيولة وهي تؤثر على الاقتصاد بشكل مباشر وسريع. زيادة M0 و M1تعني أن هناك زيادة في النقد المتداول والذي يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي. يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة في الطلب على السلع والخدمات، مما يعزز النشاط الاقتصادي. ولكن إذا زاد العرض النقدي بشكل كبير دون زيادة موازية في الإنتاج، فقد يؤدي ذلك إلى التضخم.
- M2: - يشمل M1 بالإضافة إلى الودائع ذات الأجل القصير، مما يجعله أكثر شمولاً. زيادة M2 تعني أن هناك زيادة في الأموال التي يمكن استخدامها للاستثمار في المدى القريب، مثل شراء العقارات أو فتح

الأعمال التجارية الجديدة. هذا يمكن أن يعزز النمو الاقتصادي ولكن يجب مراقبة معدلات الفائدة لضمان عدم حدوث تضخم.

- ❖ - M3- يشمل M2 بالإضافة إلى الودائع ذات الأجل الطويل والأدوات المالية الأخرى. زيادة M3 تعني أن هناك زيادة في الموارد المالية المتاحة للاستثمارات الكبيرة مثل البنية التحتية والمشروعات الطويلة الأمد. هذا يمكن أن يساهم في النمو المستدام للاقتصاد ولكن يجب إدارة هذه الأموال بحذر لتجنب الفقاعات الاقتصادية.

- ❖ M4 - يشمل M3 بالإضافة إلى الأصول المالية الأخرى مثل السندات الحكومية. تأثير زيادة L يمكن أن يكون أكثر تعقيداً لأنه يشمل الأصول المالية التي تتأثر بعوامل متعددة. زيادة L تعني توفر المزيد من الأموال للاستثمارات الكبيرة والأصول طويلة الأجل، مما يمكن أن يعزز استقرار النظام المالي ولكنه قد يزيد من المخاطر إذا كانت هذه الأصول غير مستقرة.

بشكل عام، زيادة الكتلة النقدية يمكن أن تحفز النمو الاقتصادي ولكن يجب أن تتم إدارة هذه الزيادة بحذر لتجنب التضخم وعدم الاستقرار المالي. هل ترغب في معرفة المزيد حول تأثيرات محددة أو جوانب أخرى من الاقتصاد.

4- الاجزاء القابلة LA contre partie de la monaie

إذا كنت تقصد الأجزاء التي تمثل المقابل للنقد في الاقتصاد، فهنا نتحدث عن الأصول التي تدعم قيمة العملة وتُستخدم كغطاء لها. إليك بعض الأصول التي قد تكون جزءًا من مقابل الكتلة النقدية:

- ❖ احتياطات الذهب :الذهب يُعتبر جزءًا مهمًا من الاحتياطات النقدية في العديد من الدول. الدول تحتفظ بكميات من الذهب لدعم عملاتها وتعزيز الثقة فيها.
- ❖ العملات الأجنبية :الاحتياطات من العملات الأجنبية، مثل الدولار الأمريكي واليورو، تُستخدم لدعم قيمة العملة المحلية واستقرارها في الأسواق العالمية.
- ❖ الأوراق المالية الحكومية :السندات الحكومية والأوراق المالية الأخرى تُعتبر جزءًا من الأصول التي تدعم العملة. الحكومات تُصدر هذه الأوراق لجمع الأموال لدعم مشروعاتها الاقتصادية.
- ❖ الاحتياطات في صندوق النقد الدولي :الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي قد تحتفظ بحقوق سحب خاصة وغيرها من الأصول التي تُستخدم كجزء من الاحتياطات النقدية.

هذه الأصول تعمل كمقابل للنقد وتُستخدم لضمان استقرار قيمة العملة ودعم الاقتصاد الوطني. هل ترغب في معرفة المزيد عن كيفية تأثير هذه الأصول على الاقتصاد؟

ممكن تقدم شرحا اوسع للأجزاء المقابلة

بالتأكيد! سأقوم بشرح أوسع للأجزاء المقابلة للكتلة النقدية بشكل أكثر تفصيلاً.

يجب الإشارة هنا إلى أن هذه المجمعات ترتبط بعلاقة احتواء بحيث:

$B\varepsilon\ M_1\varepsilon M_2\varepsilon\ M_3$

والتي سنعود إليها في نهاية هذا البحث.

قلنا أن ترتيب هذه المجمعات تم وفقا لدرجة السيولة التي تتمتع بها. أن مفهوم السيولة، رغم أهميته، لايتسم بالدقة الكاملة، كما أنه قد يختلف من كاتب إلى آخر. وبالتالي، لايكفي لوحده لترتيب محكم لمكونات الكتلة النقدية.

تترتب على هذه الملاحظة ضرورة البحث عن معايير إضافية أخرى لها من العقلانية والعمومية الكافية لتسمح بتبرير المجمعات السابقة.

لنذكر القارئ، بهذه المناسبة، بالمشاكل المنهجية، النظرية والعملية التي تتعرض لها عملية التجميع والتي تعرضنا إليها في الفصل التمهيدي من الجزء الأول. وبطبيعة الحال، لا يجوز أن نتذرع بهذه المشاكل لنمتنع عن إجراء التجميع. فلا بد من البحث عن معايير معقولة وصالحة عمليا لإقامة التجميع على أساسها.

نجد في هذا الصدد خلاصة ممتازة، عند الكاتب Dlacoue- Labarthe (1980، ص ص. 35- 38)، لآراء بعض الكتاب الذين تعرضوا إلى هذا المشكل، أمثال L.B YEAGER(1968) ، J.J Klein (1968) ، وبخاصة E. Claassen (1974).

بالإضافة إلى معيار السيولة الذي يتخلل كل عملية تجميع مكونات الكـــتلة النقدية المتداولة، نجد مجموعتين مرتبطتين ومتكاملتين من المعايير:

- معايير تتعلق بخصائص النقد من وجهة نظر دوافع الاحتفاظ بالأصول المالية ؛ أو بعبارة أدق، معايير التفريق بين الأصول النقدية والأصول غير النقدية ؛
- معايير تتعلق بدرجة حساسية كمية النقد لسلوك الوحدات الإقتصادية ؛ أو بكلام آخر، معايير تفضيل هذه الوحدات لبنية معينة لمحفظة الأصول المالية.

هكذا، فعلى أساس مختلف هذه المعايير، يمكن تبرير المجمعات النقدية المذكورة سابقا.

أ – المجمعB :

في قمة تركيب الكتلة النقدية، نجد ما يسمى بالقاعدة النقدية(base monétaire)، والتي تتمثل في النقد القانوني أو نقد البنك المركزي (...monnaie légale, monnaie banque centrale).

تتكون (B) أساسا من الأوراق النقدية (billets de banque) التي تضاف إليها مختلف القطع النقدية الجزئية . (pièces ou monnaie divisionnaire)

يتصف هذا المجمع الأول بالسيولة الكاملة، وتتحقق فيه كل الشروط اللازمة (من وظائف وخصائص جوهرية وعملية لاكتمال الوجود الإقتصادي والعملي للنقد.

كما يستجيب هذا المجمع لمعيار التفرقة بين الأصول النقدية والأصول غير النقدية في مجموع الأصول المالية، بحيث يشكل مجموعة الأصول النقدية بأتم معنى الكلمة.

يتميز هذا المجمع كذلك بأنه لا دخل لتصرفات الوحدات الإقتصادية الخاصة في تحديد كميته، بالرغم من أن توزيع هذه الكمية بين هذه الوحدات قد تتغير من لحظة إلى أخرى. وبكلام آخر، يعتبر هذا المجمع متغيرا خارجيا بالنسبة لتصرفات هذه الوحدات.

إنه يخضع للرقابة التي تفرضها السلطات النقدية (البنك المركزي) على الإصدار وعوامل أخرى مثل تلك التي تتعلق بحركة الأصول الأجنبية (وهي عوامل خارجة ليس فقط عن تفضيلات وتصرفات العائلات والمشروعات الاقتصادية، بل وكذلك عن تفضيلات وتصرفات القطاع المصرفي التجاري).

باعتبار أننا سنعود في الفصل القادم (المتعلق بعرض النقد) على هذا المجمع لما له من أهمية في عملية خلق النقد، وبالتالي، مراقبة الكتلة النقدية من طرف السلطات النقدية، نكتفي هنا بملاحظة ما يلي :

- أنه كثيرا ما يلجأ، في تفسير عملية خلق النقد، إلى علاقة المضاعفة بين الكتلة النقدية (M) والقاعدة النقديةB ، بحيث:

$$m = \frac{M}{B} \quad \text{و} \quad O > m > 1$$

أو نقود الودائع monaie depot نرمز لها بالرمز Ms
وتمثل الودائع في الطلب في الحسابات الجارية وحسابات والشيكات البريدية Ms تتميز بسهولة عالية تقارب جدا سيولة النقود القانونية.

$$M_1 = M_2 + Ms$$

المجمع النقدي M_1 الكتلة النقدية أو الرصيد بالعنصر الواسع النقدي للدولة

$$M_2 = M_1 + QM$$

QM تسمية نقود الودائع لأجل بأنها الأموال التي تودع من طرف الجمهور مع امتناعه عن طلبها قبل انقضاء آجلها المعين.
أهم أنواع الودائع لآجل:

- الودائع ذات أجل استحقاق محدد
- الودائع بأشعار
- الودائع المخصصة
- سندات الصندوق
- الودائع الدفترية

إن الودائع الأجل بمختلف أنواعها تشكل وسائل الاحتفاظ المؤقت للقوة الشرائية وبالتالي يمكن القول مع assu Classem إن مجمع النقدي M_2يحتوي على مجموع وسائل الاحتفاظ المؤقت للقوة الشرائية.
مجمع النقدي M_3والسيولة الكلية للإقتصاد

$$M_3 = M_2 + EA$$

EA: ودائع لأجل لدى المؤسسات المالية غير مصرفية وهي الموجودة لدى صناديق التوفير والاحتياط وكذلك سندات الخزينة العمومية والمكتتبة من طرف الخواص والمؤسسات غير مالية .
أو سندات الخزينة العمومية عبر الوثائق Bon de trison sur formules
والتي تشبه سندات الصندوق التي تصدرها البنوك إذن تعتبر كل الودائع لأجل الداخلية في حساب M_2 و M_3 ادخار قصير الأجل أو ادخار سائل épargne a comtiennes or épargne liquide
فهي مثل الأصول النقدية تستعمل لتخزين القيمة وبالتالي يكون المجمع النقدي M_3 كما عرفه Claasin المجمع الذي يضم مجموع وسائل تخزين القيم Ensemble des instruments réserve des valeur

$$M_3 = M_2 + EA$$

$EA = M_3 – M_2$

EA: ادخار موجه مكون من ودائع الاعوان الاقتصاديين غير ماليين من خلال الحسابات ادخار سكني .

- Epargne logement EL
- Epargne projets et investissement (EPI)
أدخار للمشاريع والاستثمارات
- Enprement alligatoire (EO)
قروض إجبارية

المجمع النقدي M_4 والسيولك الكلية الاوسع للاقتصاد

$M_4 = M_3 = ATCN$

ATCN : autre titre de creonces né gociables

سندات أخرى قابلة للتفاوض

هي سندات صادرة من الدولة لدى الجمهور وأوراق الصندوق الصادرة من المؤسسات

$M_4 = M_S + M_F + QM + EA + ATCN$

تحسب المجمعات النقدية عن طريق البنك المركزي من خلال (دمج الميزانيات).

النظام النقدي (SM) BC + BD + CCP

النظام المالي المقيم (SFR) SM+ BDEV + OL + CEP

النظام المالي الكلي BOS SFR+SFG

SM: النظام النقدي (بنك المركزي + بنوك الودائع) système monétaire+ مركز حسابات الجارية البريدية

SFR النظام المالي المقيم : (النظام النقدي + بنوك التنمية + تنظيم الإدخار ليزبتق leasing+ مركز الإدخار البريدي)

SFG : (BOS + SFR) النظام المالي المقيم + بنوك Offshore

بنك المركزي الجزائري BCA

بنوك التنمية BDEV

منظمات الإيجار OL

مركز الإدخار البريدي CEP

بنوك BDS Offshore

بنوك الودائع BD

مركز الحسابات الجارية CCP

سرعة دوران النقود وزمر لها V

هي عدد المرات التي استعملت كل وحدة نقد في المتوسط خلال الفترة المعتبرة ويشير قياس Vبالمقارنة بين المعطيات النقدية الحقيقية من خلال النسبة $V=\frac{PIB}{MM}$ هي PIB هو الناتج الداخلي الخام

V: سرعة تداول النقد

MM: الكتلة النقدية والمعبر عن M_2 في الجزائر

$\frac{1}{V}$: مقلوب سرعة دوران النقد ، أي المدة المتوسطة لتعطل النقود المقبوضة .

ومن الناحية المؤسسة نجد عدة قياسات جزئية أو كلية لسرعة تداول النقود منها.

- سرعة تداول النقد الدولي V_{MF}
- سرعة تداول الودائع تحت الطلب VMs
- سرعة تداول مجموع وسائل الدفع V_{M1}
- سرعة تداول الكتلة النقدية V_{M2}

حيث PIB الاستخدامات النهائية (الاستهلاك + تكوين إجمالي رأس المال الثابت + تكوين مخزون) وعندما يعكس الثالث + تكوين مخزون) وعندما يعكس هذا المعدل أي مقلوب هذا المعدل.

.

الفصل الرابع الوساطة المالية

تمهيد

1 ـ ماهية البنك المركزي

يعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية الموجودة داخل الحدود الوطنية، ويحتل المكانة الأولي في النظام البنكي ، كما يعتبر الدعامة الأساسية للهيكل النقدي والمالي في كل دول العالم ، وتعتبر نشاطاته في غاية الأهمية ، وأن وجوده ضروري لتنفيذ السياسة المالية للحكومة ويلعب دورا مهما في تنفيذ السياسية الاقتصادية في الدولة .

1 -1 نشأة وتطور البنوك المركزية :

جاءت نشأة البنوك المركزية متأخرة عن البنوك التجارية، ويعتبر بنك " ريكس " في السويد هو أقدم البنوك المركزية في العالم حيث تأسس عام 1656 م وأعيد تنظيمه كبنك للدولة والقائم علي إصدار النقود عام 1668م .

ومنذ بداية القرن العشرين قامت الكثير من البلدان بإنشاء بنوك الإصدار، وجاء المؤتمر المالي الدولي الذي عقد في " بروكسل " سنة 1920م ، فأصدر توصية مفادها أن علي كل البلدان التي لم تؤسس بنكاً مركزياً بعد أن تبدأ في إنشاءه بالسرعة الممكنة ، ليس فقط من أجل تسهيل إعادة الاستقرار لعملاتها ونظامها البنكي وإنما أيضا من أجل التعاون الدولي .

منذ بداية التسعينات من القرن الماضي وحتى يومنا هذا نلاحظ توجه الكثير من البنوك المركزية نحو تغيير أنظمتها الداخلية والتي تضمنت استقلالية كبيرة لهذه البنوك مقابل السلطة السياسية، فهذه التحولات الجذرية في توجهات هذه البنوك جاءت كنتيجة لتطور النظريات البنكية ولاسيما النظرية الاقتصادية للنبك المركزي المستقبل التي يمكن لنا تلخيصها كما يلي: في حال استقرار معدل النمو الاقتصادي ومعدل المبطالة ، تصبح الاستقلالية الحقيقية للبنك المركزي هي الضمان الرئيس لاستقرار الأسعار ز

1 – 2 تعريف البنك المركزي :

يحتل البنك المركزي مركز الصدارة في سلم الجهاز البنكي، بل هو في قمة هذا الجهاز، فهو مؤسسة عامة تابع في حركته لسيطرة الدولة في أكثر الأنظمة العالمية .

يعرف البنك المركزي بأنه مؤسسة نقدية قادرة علي تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية والأصول النقدية إلى أصول حقيقية، فهو الذي يلغي ذلك النوع من أدوات الدفع التي تتمتع بالقدرة النهائية والإجبارية علي الوفاء بالالتزامات (النقود) ، وهو المهيمن علي شؤون النقد والائتمان في الاقتصاد الوطني .

وعرفه " دي كوك " بأنه البنك الذي يقنن ويحدد الهيكل النقدي والبنكي بحيث يحقق أكبر منفعة للاقتصاد الوطني ، من خلال قيامه بوظائف متعددة ، كتقنين العملة ، والقيام بإدارة العمليات المالية الخاصة بالحكومة ، احتفاظه بالاحتياطات النقدية للبنوك التجارية ، وإدارة احتياطات الدولة من العملات الأجنبية ، وقيامه بخدمة البنوك التجارية من خلال إعادة خصم الأوراق التجارية ، وقيامه بدور المقرض للبنوك التجارية ، وإنجاز أعمال المقاصة بين البنوك التجارية ، والقيام بالتنظيم والتحكم في الائتمان بما يتلاءم ومتطلبات الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف السياسة النقدية .

1- 3 أهداف البنوك المركزية :

تختلف أهداف البنك المركزي عن أهداف بقية الأنواع الأخرى من البنوك، حيث لا يعتبر هدفه الرئيسي هو تحقيق أقصي ربح ، ذلك لأن البنك المركزي يسعي إلى تحقيق أهداف يغلب عليها الطابع الوطني المصلحة العامة ، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي :

1العمل علي تحقيق الاستقرار في الأسعار وسلامة النظام البنكي .

-2وضع وتنفيذ السياسة النقدية والائتمانية والبنكية .

-3وضع أهداف السياسة النقدية بالاتفاق مع الحكومة .

-4الاستخدام الأمثل للمصادر .

-5المحافظة علي النمو الاقتصادي .

-6قابلية تحويل عملة بلدانها إلى عملات الدول الأخرى .

وفي حال اعتماد التحرير المالي كنهج اقتصادي فإن دور البنوك المركزي يجب أن يعمل علي :

-1ضمن الاستقرار النقدي .

-2تحرير أسعار الصرف .

-3وفي فترة لاحقة تحرير حركة رأس المال .

وذلك بالاعتماد علي الآلات الآتية :

-1تخفيض القروض المخصصة للحكومة أو القطاع العام .

-2تخفيض معدل الاحتياطات الإجبارية .

-3تحرير معدلات الفائدة أو رفعها .

وعادة ما تصنف أهداف البنوك المركزية إلى أهداف تكتيكية أو طارئة من أجل الاستقرار النقدي في الأجل القصير وأهداف استراتيجية أو إنمائية في الأجل الطويل ، وفي جميع الاقتصاديات يتم عرض الأهداف الطارئة من خلال تشريعات تتعلق بالبنوك المركزية النامية ، بل يجب أن يكون الغرض الأساسي للبنك المركزي في الاقتصاد هو أخذ المبادرة في إقامة جهاز مالي سليم ، مؤسسات وأوراق مالية وأسعار فائدة لعملية التنمية الاقتصادية ، يتمثل في إقامة سوق نقدية وسوق مالية تلبي احتياجات التنمية الاقتصادية وإشراف رقابي فعال علي النظام البنكي وتشريع سياسة نقدية وائتمانية وضمان سياسة لأسعار الفائدة تضمن التمويل المستمر لعملية التنمية الاقتصادية .

1 -4 وظائف البنك المركزي :

يعرف البنك المركزي بما يقوم به من وظائف رئيسية في المجتمع الاقتصادي، ولعل من أهم هذه الوظائف هي إصدار النقود والرقابة علي الائتمان ، ودور الوكيل المستشار للحكومة والقيام بدور البنك بالنسبة للبنوك الأخرى.

1 -4 -1إصدار النقود :

يعتبر البنك المركزي محتكراً لعملية إصدار البنكنوت وتمثل هذه العملية الوظيفة الرئيسية للبنك المركزي، حتى أنه سمي ببنك الإصدار .

وتقوم عملية الإصدار عن طريق تحويل البنك المركزي لأصول (أو حقوق له لدي الغير) إلى بنكنوت، وهذا البنكنوت المصدر يمثل خصوماً أو التزامات علي البنك المركزي قبل الأفراد والمؤسسات الحائزة علي هذه الوحدات النقدية المصدرة .
المدرسة الأولي: تعتمد الأساس البنكي والتي تخضع إصدار النقد إلى حاجة السوق .
المدرسة الثانية: تعتمد الأساس النقدي والتي تري أن إصدار النقد يجب بأن يكون محدوداً باحتياطات الذهب التي في حوزة البنك المركزي .

1 -4 -2بنك الحكومة :

هذه الوظيفة مشتقة من خصائص الوحدة والملكية العامة للبنك المركزي ، ويمكن أن ندرج تحت هذه الوظيفة وظائف فرعية منها :
-صرافة الحكومة :
حيث يقوم بمسك حسابات الخزينة والإدارات العامة ، وتجهيز الحكومة بالأوراق النقدية والمسكوكات المساعدة من حسابها الجاري .
-تنفيذ ومتابعة المعاملات والالتزامات المالية للحكومة علي المستويين الداخلي والخارجي (المدفوعات والمقبوضات) :
وتعتبر هذه الوظيفة أقدم الوظائف التي يقوم بها البنك الرئيسي .
-الاحتفاظ باحتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية :
حيث أن البنك المركزي هو المسؤول عن الاحتفاظ باحتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية اللازمة لتمويل العمليات التجارية .
-مستشار الحكومة في المسائل الاقتصادية :
للصلة الوثيقة بين السياسة المالية التي تشرف عليها الحكومة والسياسة النقدية التي يشرف عليها البنك المركزي ، يقوم هذا البنك بإبداء النصح والمشورة للحكومة فيما يتعلق بالسياسات الواجب اتباعها لمواجهة الظروف المختلفة .

1 -4 -3بنك البنوك :

هذه الوظيفة مشتقة من سمة مبدأ الازدواج في النظام البنكي ومن العلاقة الخاصة بين البنك المركزي والبنوك التجارية ، وتتمثل هذه الوظيفة في أربع وظائف فرعية :

- إدارة الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية :

يجبر البنك المركزي البنوك التجارية الاحتفاظ من أرصدتها السائلة، بهدف ضمان تحقيق سيولة البنك التجارية، كما أن الاحتياطي النقدي أصبح أداة من الأدوات التي يستخدمها البنك في رقابته علىالائتمان .

- القيام بمسؤولية الملجأ الأخير للإقراض :

يقوم البنك المركزي بتقديم التسهيلات المالية إلى البنوك التجارية وتدعيم الجهاز البنكي عن طريق تقديم القروض إلى البنوك التجارية .

- تسوية أرصدة المقاصة بين البنوك :

يتولى البنك المركزي ومن خلال أرصدة الحسابات الجارية للبنوك المختلفة عن طريق تحويل الأرصدة النقدية من الحساب إلى آخر عن طريق المعاملات الحسابية الدفترية لدي البنك المركزي .

- الإشراف والرقابة علىالبنوك :

وضمان تطبيق شروط تأسيس بنوك جديدة أو فتح فروع لها، ومدى التزامها بالتشريعات البنكية، وهذا يتطلب أن تكون للسلطة النقدية آليات وهيئات للرقابة لضمان الانسجام وانضباط السوق البنكي ويحافظ على استقرار النظام البنكي .

يكتسي نشاط البنك المركزية أهمية قصوى خوصا فيما يتعلق بتطور السيولة في الاقتصاد وارتباط الحالة المالية والنقدية للاقتصاد بمدى سيطرته على تطور الإصدار النقدي .

الفصل الخامس: السياسة النقدية

تمهيد:
تعتبر السياسة النقدية من أهم الأدوات التي يعتمدها البنك المركزي في أي دولة للتأثير على الاقتصاد الكلي، أي على مستوى الناتج المحلي الإجمالي، ومستوى الأسعار، ومستوى التوظيف. وتهدف السياسة النقدية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أي النمو الاقتصادي المستدام، ومستوى منخفض من التضخم، ومستوى مرتفع من التوظيف.

1- ماهية السياسة النقدية

1 -1 تعريف السياسة النقدية:
يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها مجموعة الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتأثير على عرض النقود، وأسعار الفائدة، والائتمان المتاح في الاقتصاد، بهدف تحقيق أهداف اقتصادية معينة.

1 – 2 أهداف السياسة النقدية:
تختلف أهداف السياسة النقدية من دولة إلى أخرى، ومن فترة زمنية إلى أخرى، ولكن بشكل عام، يمكن تلخيص أهم أهداف السياسة النقدية في الآتي:

- استقرار الأسعار: يعتبر الحفاظ على استقرار الأسعار، أي خفض التضخم، من أهم أهداف السياسة النقدية. فالتضخم يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للنقود، ويؤثر سلباً على النمو الاقتصادي.
- النمو الاقتصادي: تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام، أي زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على المدى الطويل.
- التوظيف الكامل: يهدف البنك المركزي إلى تحقيق مستوى مرتفع من التوظيف، أي خفض معدل البطالة إلى أدنى مستوى ممكن.
- استقرار أسعار الصرف: في بعض الدول، يعتبر الحفاظ على استقرار أسعار الصرف من أهداف السياسة النقدية.
- الاستقرار المالي: يهدف البنك المركزي إلى الحفاظ على الاستقرار المالي، أي ضمان سلامة النظام المالي، ومنع حدوث الأزمات المالية.

1 – 3 أدوات السياسة النقدية:
يستخدم البنك المركزي مجموعة متنوعة من الأدوات لتحقيق أهداف السياسة النقدية، من أهمها:

1 – 3 -1 الأدوات غير مباشرة

- سعر الفائدة: يعتبر سعر الفائدة من أهم أدوات السياسة النقدية. فعندما يرغب البنك المركزي في خفض التضخم، فإنه يرفع أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى تقليل الطلب على الائتمان، وبالتالي خفض الإنفاق، وخفض الأسعار. وعندما يرغب البنك المركزي في تحفيز النمو الاقتصادي، فإنه يخفض أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الائتمان، وبالتالي زيادة الإنفاق، وزيادة النمو الاقتصادي.
- الاحتياطي الإلزامي: يعتبر الاحتياطي الإلزامي من الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على عرض النقود. فالاحتياطي الإلزامي هو النسبة المئوية من الودائع التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي. وعندما يرغب البنك المركزي في خفض عرض النقود، فإنه يرفع نسبة الاحتياطي الإلزامي، مما يقلل من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان. وعندما يرغب البنك المركزي في زيادة عرض النقود، فإنه يخفض نسبة الاحتياطي الإلزامي، مما يزيد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان.

- عمليات السوق المفتوحة: تعتبر عمليات السوق المفتوحة من الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على عرض النقود. فعمليات السوق المفتوحة هي شراء وبيع الأوراق المالية الحكومية في السوق المفتوحة. فعندما يرغب البنك المركزي في خفض عرض النقود، فإنه يبيع الأوراق المالية الحكومية، مما يؤدي إلى سحب السيولة من السوق. وعندما يرغب البنك المركزي في زيادة عرض النقود، فإنه يشتري الأوراق المالية الحكومية، مما يؤدي إلى ضخ السيولة في السوق.

3-1. 2- الأدوات المباشرة:

وهي الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير بشكل مباشر على عرض النقود، وأسعار الفائدة، والائتمان المتاح في الاقتصاد. ومن أهم هذه الأدوات:

- **سعر** الفائدة على الودائع والقروض: يعتبر سعر الفائدة من أهم أدوات السياسة النقدية. فعندما يرغب البنك المركزي في خفض التضخم، فإنه يرفع أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى تقليل الطلب على الائتمان، وبالتالي خفض الإنفاق، وخفض الأسعار. وعندما يرغب البنك المركزي في تحفيز النمو الاقتصادي، فإنه يخفض أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الائتمان، وبالتالي زيادة الإنفاق، وزيادة النمو الاقتصادي.
- تحديد سقوف الائتمان: قد يلجأ البنك المركزي إلى تحديد سقوف للائتمان المتاح في الاقتصاد، وذلك للتحكم في نمو الائتمان، وبالتالي التحكم في عرض النقود.
- التوجيهات والإرشادات: وهي أداة يستخدمها البنك المركزي للتأثير على سلوك البنوك التجارية، وذلك من خلال تقديم توجيهات وإرشادات لهم بشأن السياسات الائتمانية، وإدارة المخاطر، وغيرها من الأمور.
- الإقناع الأدبي: قد يلجأ البنك المركزي إلى استخدام أسلوب الإقناع الأدبي للتأثير على سلوك البنوك التجارية، وذلك من خلال حثهم على اتباع سياسات معينة، أو تقديم توصيات لهم بشأن بعض الأمور
- التدخل المباشر في سوق الصرف: قد يتدخل البنك المركزي في سوق الصرف لشراء أو بيع العملات الأجنبية، وذلك للتأثير على سعر الصرف، وبالتالي التأثير على التضخم، وعلى القدرة التنافسية للصادرات

4-1 قنوات السياسة النقدية

قنوات السياسة النقدية هي الآليات التي من خلالها تؤثر قرارات البنك المركزي، مثل تغيير أسعار الفائدة أو عرض النقود، على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية، مثل الإنتاج، والاستهلاك، والاستثمار، والتضخم.
أهم قنوات السياسة النقدية:

1-4-1 قناة سعر الفائدة:

تعملقناة سعر الفائدة عندما يرفع البنك المركزي أسعار الفائدة، يصبح الاقتراض أكثر تكلفة، مما يقلل من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري. بالمقابل، عندما يخفض البنك المركزي أسعار الفائدة، يصبح الاقتراض أرخص، مما يشجع على الإنفاق والاستثمار.
التأثير: يؤثر تغيير سعر الفائدة على الطلب الكلي في الاقتصاد، وبالتالي على مستوى الإنتاج والتضخم.
قناة الائتمان:
كيف تعمل؟ تؤثر السياسة النقدية على قدرة البنوك على منح الائتمان. فعندما يرفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي الإلزامي، يقلل من قدرة البنوك على الإقراض، مما يحد من الاستثمار والإنفاق.
التأثير: يؤثر توافر الائتمان على الشركات والأفراد، وبالتالي على قراراتهم الاستثمارية والاستهلاكية.

2-4-1 قناة سعر الصرف:

- يؤثر تغيير أسعار الفائدة على سعر صرف العملة الوطنية. فعندما يرفع البنك المركزي أسعار الفائدة، قد يجذب ذلك المستثمرين الأجانب، مما يزيد الطلب على العملة الوطنية، وبالتالي يزيد من قيمتها.
- التأثير: يؤثر سعر الصرف على الصادرات والواردات، وبالتالي على الميزان التجاري، وعلى مستوى الإنتاج والتضخم.

1-4-3 قناة أسعار الأصول:

- تؤثر السياسة النقدية على أسعار الأصول، مثل أسعار الأسهم والعقارات. فعندما يخفض البنك المركزي أسعار الفائدة، قد يزيد الطلب على الأصول، مما يرفع أسعارها.
- التأثير: يؤثر تغيير أسعار الأصول على ثروة الأفراد والشركات، وبالتالي على إنفاقهم واستثماره

1-4-4 **قناة التوقعات**:

- كيف تعمل؟ تؤثر تصريحات البنك المركزي وإجراءاته على توقعات الأفراد والشركات بشأن المستقبل الاقتصادي. فإذا كانت توقعاتهم إيجابية، فإنهم قد يزيدون من إنفاقهم واستثمارهم.
- التأثير: تلعب التوقعات دوراً هاماً في تحديد سلوك الأفراد والشركات، وبالتالي على مستوى النشاط الاقتصادي.

1-4-5أهمية قنوات السياسة النقدية:

فهم قنوات السياسة النقدية يساعد البنك المركزي على:
- تقييم فاعلية السياسة النقدية: يساعد فهم هذه القنوات البنك المركزي على تقييم مدى تأثير قراراته على الاقتصاد.
- اتخاذ قرارات أفضل: يمكن للبنك المركزي استخدام هذه المعرفة لاتخاذ قرارات أكثر فعالية لتحقيق أهدافه.
- التواصل مع الجمهور: يساعد فهم هذه القنوات البنك المركزي على شرح قراراته للجمهور، وتعزيز فهمهم لكيفية عمل السياسة النقدية.

تعتبر قنوات السياسة النقدية من الآليات الهامة التي تربط بين قرارات البنك المركزي والمتغيرات الاقتصادية الحقيقية. وفهم هذه القنوات يساعد البنك المركزي على تحقيق أهدافه، ويساهم في تحسين أداء الاقتصاد.

2- السياسة المالية:

2-1 تعريف السياسة المالية

تعريف: تعد السياسة المالية من اهم الوسائل العامة التي تعتمد عليها الحكومة في التدخل في النشاط الاقتصادي لذا فان الحكومة تعمل على تكييف مستويات الانفاق العاموالميزانية العامة وتوفير فرص العمل من اجل التوظيف الكامل اذن ان الساسة المالية تتمثل في دور الدولة في فرض الضرائب المباشرة والغير مباشرة وتحصيل الارادات للإنفاق العام لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

اهداف السياسة المالية:
- العمل على الاستقرار الاقتصادي
- تتكفل الدولة بعدد من المشروعات والخدمات الاجتماعية

- التقليل في التفاوت في الدخول من خلال الضرائب التصاعدية
- استخدام فائض ا لميزانية لتخفيض حجم القوة الشرائية في مكافحة التضخم
- التنويع في الضرائب سواء الحد من الطلب او زيادته في حالة الكساد
- اتخاذ الاجراءات من شانها المحافظة على قيمة النقود مما يادي الى استقرار في م ع أ

✓ خلاصة القول: ان السياسة المالية ترتكز بالأساس على تحقيق المستويات المرغوبة والمناسبة من الاسعار الاستهلاك وتوظف الموارد

2-2 الجمع بين السياسة النقدية والمالية

نظرا لان اوضاع الدول تختلف من حيث النظام الاقتصادي وهيكل الانتاج والسياسة الاقتصادية العامة تختلف من بلد متطور الى بلد في طريق النمو الى اخر متخلف وبالتالي استعمال السياسة المالية والنقدية يتطلب مهارة في التنسيق والملاءمة من اجل التأثير على النشاط الاقتصادي سواء كان يعاني من وضع تضخيمي او انكماشي لذا فان اهمية التنسيق والتلازم بين السياسة النقدية والماليةومعالجتهما للكساد او التضخم يتأثر من تأثيرهما في كل من سعر الفائدة والدخل لا حداث التوازن الاقتصادي

وبالتالي فهما يعتبران بمثابة الصيغ التي تستعمل في ضبط التوازن الاقتصادي وبالتالي فهما يعتبران بمثابة الصيغ التي تستعمل في ضبط توازن الوضع الاقتصادي للبلد

من هذا المنطلق تعمل السياستان على تجنب التعارض والتضارب بين اهداف وادوات هتين السياستين

ويمكن لتوضيح اهمية التفاعل والتنسيق بين السياستين من خلال المثال التالي:

نفترض ان الاقتصاد القومي بمرحلة كساد فانه يرجو اتخاذ اجراءات لتتمكن كل من السياسة المالية والنقدية بتوفير السيولة والزيادة في حجم الائتمان او التقليل نصيب الاقتراض الحكومي من الافراد فيزداد حجم الانفاق العام ز تقليص حجم الضرائب بما يسمح بارتفاع حجم الطلب الكلي (حالةكساد)

اما في حالة اقتصاد قومي تضخمي فانه ينصح باتخاذ اجراءات معاكسة تماما للتدابير السابقة

ولا يجاد توازن بين العرض الكلي والطلب الكلي يمكن اتخاذ الاجراءات التالية:

✓ تخفيض حجم الطلب الكلي (الدخل الوطني: الطلب على الاستهلاك + الطلب على الاستثمار + عن طريق تخفيض حجم القروض العامة او امتصاص فائض المعروض النقدي وذلك من خلال السوق المفتوحة رفع الضرائب بهدف زيادة مستويات ايرادات الميزانية

✓ تخفيض حجم الانفاق الحكومي مما يؤدي الى الانخفاض مستويات الدخل ومنه انخفاض لطلب الكلي

الفصل السادس: التضخم

1 - ماهية التضخم

1 – 1 تعريف

- التضخم ظاهرة نقدية مظهرها نقدي واسبابها مختلفة مست الانظمة النقدية وتناولها مدارس كثيرة، وتوصلت الى نتائج مختلفة واختلفت في الاجراءات المتبعة لمعالجتها، هو ظاهرة مركبة اقتصادية اجتماعية سياسية كالبلدان المعاصرة مستها هذه الظاهرة

- التضخم هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار في اقتصاد ما على مدى فترة زمنية معينة. وبعبارة أخرى، هو انخفاض في القوة الشرائية للنقود

1-2 تحديد التضخم:

يعني حركة مستمرة من خلالها يرتفع م ع ا اي كان هذا الارتفاع، زيادة كمية النقود او عدم التوازن بين حجم النقود و حجم السلع او خ او غير ذلك من الاسباب خلال فترة زمنية معينة

ومن هنا فان هناك تناسبا عكسيا بين القوة الشرائية للنقود و م ع ا غير انه ليس بالضرورة كل ارتفاع في متوسط الاسعار هو تضخم مثال الرفع من اسعار السجائر للحد من تنالها أ و تعرض الانتاج الزراعي في بلد ما لارتفاع الاسعار ف عدة مواسم نتيجة الجفاف فهذا الارتفاع المتواصل لا يتبر تضخم

1 - 3- انواع التضخم :

- التضخم المكشوف: ارتفاع واضح في الاسعار دون تدخل الدولة للحد من هذه الزيادات في الاسعار او التأثير فيها
- التضخم المقيد: الدولة تتدخل في سير حركات الاسعار فتحدد المستويات العليا للأسعار، و تمنعها من الارتفاع و استفحالها (الاسعار تتغير حسب قرارات الجدارة ، هذه السياسة لا تسمح للأسعار بالتعبير عن قيمة السلع و الخدمات حتى و ان كانت هناك ضغوط تضخمية لا يمكن معرفتها عن طريق مراقبة تغيرات الاسعار، فالضغوط تمنعها الادارة عن الظهور

فالتضخم يبقى موجودا، و تتدخل السلطات الحكومية تقضي عليه، و انما الحد من حركاته المفتشية ، و ذلك من خلال اجراءات عديدة و لتجميد الاسعار لمنعها من الارتفاع تثبيت اسعار الفائدة، الرقابة على الصرف

- التضخم المتزايد البطيء: هو الارتفاع المتواصل للأسعار لفترة طويلة من الوقت ويكون بطيئا قد يصل الى 2% سنويا، وفي هذه الحالة لا يصاحبه اضطراب اقتصادي التضخم ملحوظ فهو يعلق عن نفسه، ونسبته اقوى درجة و تتراوح فوق 2% الى 10% وهو مضر بالجانب الاجتماعي و الاقتصادي ، كما يعتبر مقدمة للتضخم الجامع ، هذا الاخير يؤدي الى انهيار النظام النقدي بأكمله
- التضخم الجامح او الحلزوني : تتوال فيه ارتفاع الاسعار دون توقف و بسرعة قد تصل الى 50% فما فوق ، فهو اشد انواع التضخم لتنقص السلع و نفاذ المخزون و لقد ارتبط التضخم الجامح بالحروب و الازمات الاقتصادية ، و مثال ما حدث بألمانيا بين الحرب العالمية الاولى و الثانية و ما اصاب الولايات المتحدة الامريكية في الفترة 1775_ 1780

تحت ضغط نفقات الحروب وتسديد الديون والاعباء

وهذا النوع من التضخم يؤدي الى انهيار العملة، بل وحتى الاقتصاد الوطني

ان هذا النوع من انواع التضخم هو علامة من علامات التفكك الاجتماعي وعدم قدرة الحكومة على ضبط الاسعار

1 - 4اسباب التضخم:

- زيادة الطلب: التضخم الناتج عن زيادة الطلب، يمكن ارجاع اسبابه الى كما يلي :
- زيادة الانفاق الاستهلاكي (زيادة الطلب الكلي اكبر من زيادة العرض الكلي اي زيادة الانفاق الكلي الذي يقابله زيادة في المنتوجات و السلع المعروضة على قروض التوظيف الكامل لعامل الانتاج
- التوسع في الاعتمادات من قبل البنوك
- العجز في الميزانية
- تمويل العمليات الحربية
- الارتفاع في معدلات الأجور
- التوقعات والاوضاع النفسية

2 - آثار التضخم

- تأثير على القوة الشرائية: يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، مما يعني أن المستهلكين يحتاجون إلى المزيد من النقود لشراء نفس السلع والخدمات.
- تأثير على المدخرات: يقلل التضخم من قيمة المدخرات بمرور الوقت.
- تأثير على الدخول: قد لا تتناسب الزيادة في الدخول مع ارتفاع الأسعار، مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي.
- تأثير على الاستثمار: يمكن أن يؤدي التضخم إلى عدم اليقين، مما يثبط الاستثمار.

3 - النظريات المفسرة للتضخم

هناك العديد من النظريات التي تحاول تفسير التضخم، بما في ذلك:

- نظرية الطلب: تشير هذه النظرية إلى أن التضخم يحدث عندما يزيد الطلب الكلي على العرض الكلي.
- نظرية التكلفة: تشير هذه النظرية إلى أن التضخم يحدث عندما تزيد تكاليف الإنتاج، مثل أسعار المواد الخام أو الأجور.
- النظرية النقدية: تشير هذه النظرية إلى أن التضخم يحدث عندما تزيد كمية النقود المتداولة في الاقتصاد بشكل أسرع من نمو الناتج المحلي الإجمالي.

4 - قياس التضخم

طرق قياس التضخم

1. **مؤشر أسعار المستهلك:(CPI)**

- يعد من أشهر مؤشرات قياس التضخم، حيث يقيس التغيرات في أسعار سلة من السلع والخدمات التي يستهلكها الأسر. يتم جمع البيانات بشكل دوري لمراقبة التغيرات في الأسعار.

2. **مؤشر أسعار المنتجين:(PPI)**

- يقيس التغيرات في أسعار السلع عند نقطة بيعها للمستهلك، ويعكس تكاليف الإنتاج. يعتبر PPI مؤشرًا مبكرًا للتضخم، حيث يمكن أن تؤثر الزيادات في تكاليف الإنتاج على أسعار المستهلكين في المستقبل.

3. **مؤشر الناتج المحلي الإجمالي:GDP) Deflator)**

- يقيس التضخم من خلال مقارنة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (الأسعار الحالية) بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الأسعار الثابتة). يعتبر هذا المؤشر شاملاً، حيث يأخذ في الاعتبار جميع السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد.

5- معالجة التضخم

تستخدم الحكومات والبنوك المركزية مجموعة متنوعة من الأدوات لمكافحة التضخم، بما في ذلك:

- السياسة النقدية: يمكن للبنوك المركزية رفع أسعار الفائدة لتقليل الطلب الكلي وكبح التضخم.
- السياسة المالية: يمكن للحكومات خفض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب لتقليل الطلب الكلي.
- الرقابة على الأسعار والأجور: في بعض الحالات، قد تفرض الحكومات رقابة على الأسعار والأجور للحد من التضخم.

الفصل السابع: المؤسسات المصرفية

تمهيد:

تعتبر المؤسسات المصرفية من الركائز الأساسية للاقتصاد الحديث، حيث تلعب دورًا حيويًا في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير الخدمات المالية للأفراد والشركات. تشمل هذه المؤسسات البنوك التجارية، والبنوك الاستثمارية، والبنوك المركزية، وغيرها من الكيانات المالية التي تسهم في تسهيل المعاملات المالية.

تتمثل المهمة الرئيسية للمؤسسات المصرفية في تجميع المدخرات من الأفراد وتوجيهها نحو تمويل المشاريع والاستثمارات. كما تقدم هذه المؤسسات مجموعة متنوعة من الخدمات مثل الحسابات الجارية، والقروض، وخدمات الصرافة، بالإضافة إلى تقديم الاستشارات المالية.

المؤسسات المصرفية

1-1 مفاهيم أساسية حول البنوك

لقد كان تطور البنوك ونشوئها مرتبط وعلى الدوام بتطور المجتمعات اقتصاديا واجتماعيا، وقد كانت التجارة تحديدا أحد أهم الأنشطة التي ساعد نموها على تطور أعمال البنوك وتنوعها، ولذلك فإن دراسة طبيعة وعمل البنوك يستوجب بالضرورة الاهتمام بدراسة التغيرات الاقتصادية وتنوع المعاملات التجارية والاقتصادية وتنوع المعاملات التجارية والاقتصادية التي تساهم في تشكيل عمل البنوك.

1-1-1: مفهوم البنوك

لا يوجد تعريف متفق عليه للمصارف، خاصة وأن هذا المصطلح أي المصارف ينطبق على المؤسسات التي تمارس مهمة الصيرفة أو الصرافة أي تحويل النقود بعضها إلى البعض الآخر، في حين أن المقصود بها كافة المؤسسات التي تؤدي مهام وخدمات عديدة ومتنوعة، وقد يكون من أهمها في المصارف التقليدية الائتمان المصرفي، إضافة إلى المهام والخدمات الأخرى التي يمكن أن تمارسها العديد من المؤسسات إلا أن المألوف والشائع هو أن مؤسسات معينة يطبق عليها المصارف أو البنوك في حين لا يتم اعتبار مؤسسات أخرى كذلك [1].

1-1-2: تعريف البنوك

اشتقت كلمة بنك من المقاعد التي كان يجلس عليها الصرافون في أسواق البندقية وأمستردام، من حيث الأصل اللغوي للكلمة هي إيطاليا "بانكور" والتي تعني مصطبة ويقصد بها في البدء المصطبة التي كان يجلس عليها الصيارفة لتحويل العملة، ثم تطوير المعني فيما بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات، بعدها أصبحت تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود.
المؤسسات المالية هي مؤسسات اقتصادية متخصصة تعمل في إدارة الأموال حفظا وإقراضا أو بيعا وشراء فهي أماكن التقاء عرض الأموال بالطلب عليها، وتتضمن هذه المؤسسات: البنوك، صناديق التوفير، بيوت الاستثمار، شركات وهيئات التأمين والبورصات.

البنك هو مؤسسة مهنتها الأساسية والعادية الحصول من الجمهور على الأموال في شكل ودائع وفي شكل آخر، تستخدمها لحسابها الخاص في عملية الخصم أو القرض أو عمليات مالية.
البنك هو تلك المنشأة التي تقبل ديونها في تسوية الديون بين الأفراد ومؤسسات المجتمع
البنك هو وسيط بين الأموال التي تبحث عن الاستثمار الذي يبحث عن التمويل اللازم.
البنك هو هيئة متخصصة في خلق وتداول النقود، فهي تجمع مدخرات الزبائن والتي تكون في شكل ودائع، تمنح القروض، وتضمن وسائل الدفع بالإضافة لعرضها للخدمات المالية فهي تضمن للدولة متابعة العمليات المالية والتصدي لجميع العمليات المالية غير الرسمية.

1-1-3: نشأة البنوك

إنّ البدايات الأولى للعمليات المصرفية تعود إلى عهد بابل وذلك في الألف الرابع قبل الميلاد أما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بداية العمليات التي تزاولها البنوك. إن البنوك بشكلها الحالي ظهرت في الفترة الأخيرة من القرن الثالث عشر بعد ازدهار المدن الإيطالية على إثر الحروب الصليبية فقد تطلب تلك الحروب نفقات طائلة ما ترتب عنه تكدس في الثروات وهذا ما أدى إلى ظهور فكرة قبول الودائع للمحافظة عليها من الضياع مقابل شهادات رسمية، ثم ظهرت شهادات الإيداع لحامله والذي انبثق منها الشيك والبنكنوت (النقود الورقية) بشكله الحديث كما أن الصيارفة لم يكتفوا بمجرد القبول بالودائع فقد عملوا على استثمار أموالهم بإقراضها مقابل فوائد محدودة وفي أواخر القرن السادس عشر أنشئت بيوت الصرافة الحكومية تقوم بحفظ الودائع وهكذا تطورت الممارسات المالية بين بيوت الصرافة والبنوك ويعود ظهور أول مصرف إلى 1657 بالبندقية وبنك أمستردام 1600.
وبداية القرن الثامن عشرا زاد عدد البنوك في أوروبا وزادت وظائفها (التسهيلات الائتمانية، الإقراض ...) وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر ازداد عدد البنوك المتخصصة في الإقراض المتوسط والطويل الأجل والذي واكب الثورة الاقتصادية التي شاهدتها أوروبا ومع مطلع القرن التاسع عشر بدأت حركة تركز البنوك بواسطة الاندماج أو الشراكة وقد صاحب ذلك ازدياد تدخل البنوك في تنظيم أعمال البنوك واقتصر إصدار الأوراق النقدية على البنوك المركزية والتي تأخر ظهورها نسبيا في حدود القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر وتضمن نشاطها إصدار النقود وتولي الأعمال المصرفية الحكومية إلى جانب دورها الرقابي[2] .

1-1-4: طبيعة عمل البنوك

إن الطبيعة المصرفية تتمثل في الحصول على الأموال من السوق ثم إعادة توظيفها في السوق نفسه، فالمصرف هنا يتاجر بأموال الغير وهذا معناه أن الموارد الخاصة (رأس المال الخاص + الاحتياطات + الأرباح المتراكمة) تمثل نسبة صغيرة من المجموع الكلي لموارد البنوك، وتترتب على هذه الحقيقة الهامة نتيجتان:
أولا): الحرص: فالمصرف المؤتمن على أموال الغير أي المودعين الذين وضعوا ثقتهم فيه وأودعوه أموالهم، هذا الحرص يتمثل في الضمانات التي يطلبها المصرف عند إقراضه الأموال للآخرين، فهو يسعى لضمان استعادة ما أقرضه أي مال الغير الذي لابد أن يطلبوه يوما ما؛
ثانيا): السيولة: أي مبدأ وجوب توفر السيولة الكافية لدى المصارف لمواجهة طلبات السحب الآنية (الفورية) من قبل الزبائن المودعين، فهذه المصارف بحكم الواقع الملزمة بدفع جزء مهم من متطلباتها عند الطلب ونقدا.

فالعمل المصرفي إذ يستند على الثقة في التعامل ما بين المصرف وأحاب الودائع وكذلك ما بين المصرف وطالبي القروض كما أن على المصرف أن يعتمد على مبدأ الموائمة بين عمليات الإقراض وحجم الودائع بحيث يحتفظ بحجم مناسب من السيولة المقابلة لالتزاماته وخاصة تجاه السحب للودائع وكذا الطلب على القروض.

تتميز الأعمال المصرفية بعدة سمات وهي على النحو التالي:

1. إنها متنوعة وليست محصورة في عمل فني، مالي واقتصادي، فهي مرتبطة لجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الأخرى بالدولة؛
2. إنها تعتبر صناعة حيث يتوفر فيها كل متطلبات وعناصر أي نشاط إنتاجي؛
3. إن الطلب على الكثير من الأعمال المصرفية يتصف بصفة التكرار؛
4. إنها تدل على درجة التطور المصرفي والمالي والوفاء الاقتصادي في المجتمع لأن العمل المصرفي أصبح يتدخل في كل مجالات الاقتصاد، الإنتاج والخدمات؛
5. صعوبة التمييز في العملية المصرفية فهي تتصف بقدر كبير من التشابه والنمطية

1-2: أهمية ودور البنوك

تكون البنوك في مجموعها حلقة تتفاعل داخلها شتى مجالات النشاط الاقتصادي، وكلما نما واتسع هذا النشاط زادت تبعا لذلك حسابات البنوك وتعددت خدماتها، ويصبح من الأهمية بمكان الدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية وفي تقدم الدول، حيث تقوم بتمويل الاقتصاد الوطني بتقديم القروض والسلفيات والتسهيلات الائتمانية المختلفة، معتمدة على مواردها الخارجية من الودائع وعلى موارد أخرى داخلية وذاتية تتمثل في رأس مالها واحتياطاتها ومخصصاتها وأرباحه.

1-2-1: تطور النظرة لدور النظام البنكي في عملية التنمية

لقد تم إنجاز كثير من الأبحاث الاقتصادية التي عالجت دور النظام البنكي في عملية التنمية الاقتصادية، وتضمنت هذه الأبحاث تقييما للأفكار والاتجاهات التي طرحت بهذا الشأن، و كان تلك الأفكار تدور حول ثلاثة محاور متعارضة في التنمية، ففي الوقت الذي يجزم فيه البعض على هذا الدور بل يؤكد ضرورية في التنمية الاقتصادية، فإن البعض الآخر يقلل من أهمية ذلك وبنظر إلى النظام البنكي نظرة غير متفائلة في إحداث التنمية داخل الاقتصاد، وبالموازاة مع كل هذا يوجد اتجاه ثالث يؤكد إمكانية قيام التنمية وتحققها بمعزل عن مشاركة النظام البنكي في ذلك،

لقد عرض شوم بيتر 1911 في كتابه نظرية التطور الاقتصادي

La théorie de développement économique

الذي أكد على أهمية الدور الذي يلعبه النظام البنكي في عملية التطور والنمو الاقتصادي وذلك بمساهمته في عملية تكوين رأس المال من خلال توليد الائتمان، حيث يصبح رأس المال في نظريته عبارة عن قوة شرائية جديدة تنعكس في النهاية بوسائل إنتاج حقيقية جديدة، وهذه القوة الشرائية ضرورية لتمويل عملية التطور والنمو الاقتصادي، وكان لأفكار شوم بيتر تأثير على بعض رجال الاقتصاد في أوروبا حيث برزت أفكار جديدة أعطت للنظام البنكي الدور الريادي في عملية التنمية الاقتصادية، ثم تعاقبت الدراسات في هذا المجال بعد أن اعتبر هدف التنمية الاقتصادية ورفع معدل النمو فيها من ضمن أهداف السياسة النقدية والائتمانية في الاقتصاديات المتطورة.

لقد عالج كل من أدلمان وموريس حقيقة مساهمة البنوك في التنمية من خلال نموذج كمي يعتمد على متغيرات تحدد التنمية الاقتصادية المرغوبة من طرف الدولة، وقد شملت دراستهم 74 دولة نامية خلال الفترة 1950-

1963 حيث تم تقدير الأثر النسبي لنمو 39 متغيرا اقتصاديا تم استخدامها اتضح أن مستوى تقدم النظام البنكي والمؤسسات المالية الأخرى هي أفضل المؤشرات عن احتمالات نمو الدولة اقتصاديا، وأهم ما استخلص من هذه الدراسة هي أن الزيادة في مدخرات النظام البنكي في عملية التنمية، بحيث أصبح نشاطه هذا افتراض اقتصادي عام يشير إلى أن القدرة في زيادة الادخار والاستثمار يعني معدل أسرع في التنمية الاقتصادية.

ويؤكد الباحثون أن مسؤولية النظام البنكي هذه يجب اتصافها بالاستمرارية والديمومة وهذا انطلاقا من أن دور النظام البنكي في عملية التنمية الاقتصادية يجب أن تقاس من خلال قدرته في تعويض العجز في الادخار المحلي المقابل للاستثمار وذلك بتحقيق التعبئة القصوى للمدخرات، وباضطلاعه بوضع سياسة نقدية وائتمانية متكاملة، وفي قدرته بتحويل الائتمان القصير الأجل المرتبط بدوران النشاط الجاري إلى ائتمان استثماري موجه نحو التمويل الطويل الأجل يستهدف تنمية القطاعات المختلفة. وعما إذا كان نماء النظم البنكي يجب أن يكون سابقا لعملية التنمية الاقتصادية حتى يستطيع أن يلعب دوره الفعال فيها، أم أن نموه يتأتى من خلال نمو الاقتصاد وكناتج لذلك النمو، فقد أكد كولد سميث من خلال دراسته للهيكل التمويلي والتنمية لخمسة وثلاثين دولة متقدمة ونامية، بأنه باستثناء الدول التي تتبع التخطيط المركزي فإن التنمية المالية هي المسار إلى النمو الاقتصادي وهذا يعني أن النظام البنكي عامل دافع للتنمية الاقتصادية [3]. وأي كان الأمر تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث كما يلي [:

أولا): يمكن للبنوك نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل؛

ثانيا): بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشروط والمدة الملائمة للاثنين؛

ثالثا): نظرا لتنوع استثمارات البنوك فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطر عالية، فبدون البنوك تكون المخاطرة أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد؛

رابعا): إن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود؛

خامسا): تشجيع الأسواق المالية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة.

1-2-2: دور البنوك في التنمية الاقتصادية

لعبت البنوك ومازالت تلعب دورا هاما في التطور الاقتصادي والاجتماعي كما أن هذا الدور بتبلور وتطور بدوره متأثرا بهذا التطور ولقد تعددت الكتابات التي تشرح وتفسر دور البنوك في التنمية الاقتصادية خاصة من منظور التمويل البنكي. وتقوم البنوك بأدوار رئيسية في عملية التنمية الاقتصادية في البلدان المختلفة، فمساهمة هذا القطاع تتمتع بروابط خلفية وأمامية قوية مع الوحدات الاقتصادية المختلفة تساهم في زيادة نمو هذه القطاعات وتطورها، فالبنوك تقوم بتجميع المدخرات وتوحيدها وتوجيهها نحو قطاعات اقتصادية متنوعة لما لذلك من أثر واضح على التقليل من تعرض المدخرات لمخاطر مع الحفاظ على سيولتها، هذا بالإضافة إلى أن حصر مهمة الوساطة المالية في قطاع معين يزيد من مركزية تخصيص الموارد مما يعطي الفرصة للوحدات البنكية في توجيه المدخرات من القطاعات بطيئة النمو إلى القطاعات سريعة النمو لما لذلك من أثر واضح على زيادة الكفاءة في استخدام مدخرات الاقتصاد، ولعل أهم مدخل اقتصادي يقوم القطاع البنكي بعرضه هو

.

الائتمان، وعلى الرغم من تركز نشاط البنوك على تقديم الائتمان للنشاطات التجارية إلا أن هذه البنوك تستطيع منح الائتمان للقطاعات الأخرى فالحدود الفاصلة بين أسواق الائتمان غير ملزمة في معظم البلدان، بمعنى أن الوحدات المالية المختلفة تستطيع أن تنوع أعمالها بين الأسواق المختلفة.

هذا ونلاحظ أن البنوك التجارية قد ازدادت أهميتها في ثلاث محاور رئيسية هي

أولا): دورها النشط والفعال في الدول النامية وقدرتها على تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في هذه الدول؛

ثانيا): خروجها عن النشاط التقليدي وقيامها بأدوار ومهام حديثة؛

ثالثا): دورها في خدمة التجارة الدولية عن طريق شبكة فروعها ومراسيلها المنتشرة عبر القارات، عن طريق:

1. جذب وتجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المفيدة التي تعمل على زيادة الإنتاج المحلي؛
2. قيامها بالاستثمار المباشر رغم جميع الخدمات والتسهيلات المقدمة للقطاع الخاص من قبل الحكومات والبنوك فإن الأفراد لا يزالون يترددون في الاستثمار خوفا من الخسارة؛
3. قيامها بدور بارز في الأسواق المالية بإنشاء أقسام متخصصة للأوراق المالية ولوحظ أنها توسعت بشكل واضح في هذا المجال من حيث:

أ) قيامها بدور الوسيط للزبائن في السوق المالي في شراء وبيع الأوراق المالية وتحصيل الأرباح الناتجة مقابل عمولة معينة؛

ب)شراء وبيع الأوراق المالية لحسابها في السوق المالي؛

4. تقديم خدمات جديدة للزبائن، ومن الخدمات البنكية الحديثة التي تقدمها البنوك التجارية في الوقت الحاضر: بيع وشراء الشيكات السياحية، بطاقة الاعتماد، تأجير الصناديق الحديدية، البنك الآلي وخدمات الكمبيوتر؛
5. اتساع نشاطها في تطوير خدمة التجارة الدولية، كالاعتمادات المستندية وبوصلات التحصيل والحوالات وأسعار العملات، وغيرها.

1-2-3: أهمية البنوك

تؤدي المصارف دورا هاما في الاقتصاديات المختلفة من خلال الوظائف التي تقوم بها، وتتمثل هذه الأهمية فيما يلي :

- أولا): إن الائتمان الذي تمنحه المصارف يوفر وسيلة التبادل؛

ثانيا): إن المصارف بتوفيرها للائتمان تسهم في زيادة الاستثمار الذي يوفر القدرة الإنتاجية في الاقتصاد من خلال إقامة مشروعات جديدة أو توسيع المشروعات القائمة؛

- إن المصارف ومن خلال الائتمان الذي توفره للمتعاملين معها، تسمح بزيادة الإنتاج لا اعتمادا على الإمكانية التي يتيحها الاستثمار بزيادة القدرة الإنتاجية في الاقتصاد فحسب، وإنما كذلك من خلال توفير التمويل عن طريق الائتمان هذا لشراء متطلبات تشغيل الطاقات الإنتاجية للمشروعات القائمة؛
- إن المصارف ومن خلال الائتمان الذي تمنحه لفئات المجتمع المختلفة تتيح زيادة الاستهلاك، وبحيث تساعد الأفراد من خلال القروض الممنوحة لهم الحصول وعلى استهلاك إضافي يحقق لهم منفعة عالية وبالذات عندما تكون دخولهم منخفضة؛
- -إن المصارف من خلال الذي تقوم بمنحه يمكن أن تساعد على زيادة استخدام الموارد عن طريق إسهامها نتيجة لذلك في زيادة الاستثمار، وزيادة الإنتاج وزيادة الاستهلاك الذي يشجع على زيادة الإنتاج وبالذات الموارد العاطلة؛

- إن المصارف ومن خلال الائتمان الذي تقوم بتوفيره يمكن أن تدفع باتجاه تحقيق التخصيص الكفء للموارد؛

-إن المصارف يمكن أن تساهم في توزيع الموارد المالية من خلال الائتمان الذي تمنحه بين مختلف المجالات والنشاطات الاقتصادية بمايضمن التخصيص والتوزيع الكفء لهذه الموارد؛

_ إن المصارف من خلال عملها في تجميع الموارد يمكن أن تساهم وبدرجة مهمة في الحد من تجيد الموارد المالية عن طريق الاكتناز الذي يمثل اقتطاع جزء من الدخل عن دورة الدخل ولفترة ممتدة من الزمن؛

- إن المصارف ومن خلال تجميعها للموارد عن طريق الودائع، وتعبئتها وتوفيرها لمستخدميها من خلال الائتمان تسمح بالانتفاع من الموارد العاطلة مؤقتا للأفراد أو للجهات المختلفة، ومنها المشروعات والتي تتضمن نشاطاتهم تحقق مثل هذه الموارد المالية العاطلة مؤقتا.

1-3: وظائف البنوك وأنواعها

لقد اتفقت جميع التعاريف على أن البنك هو المؤسسة المالية التي تجمع الودائع من عملائها لتمنحها في شكل قروض مقابل معدل فائدة، ومن خلال هذه العملية فهي تساهم في خلق نقود جديدة هي نقود الودائع ومن هذا التعريف الأخير يمكن استخلاص وظائف البنك الأساسية من خلال دوره في الوساطة المالية وجمع الودائع ومنح القروض وخلق النقود.

1-3-1: وظائف البنك

تتعدد وظائف البنوك ومن بينها ما يلي:

أولا): الوساطة المالية

مع اتساع النشاط الاقتصادي وتشعب أطرافه ظهرت هناك حاجة دائمة ومستمرة إلى تداول الأموال بمبالغ تختلف حسب طبيعة الأعمال وحجمها، وبالتالي تزايد الحاجة إلى التمويل (لأصحاب العجز المالي) فيما تجد في المقابل بعض الأفراد والعائلات تتقاضى رواتب شهرية تنفق جزءا منها وتحتفظ بالجزء المتبقي إما احتياطيا للمستقبل وإما أملا في الاستفادة من الفرص التي يمنحها السوق، وما بين أصحاب هذا الفائض المالي وأصحاب العجز المالي قد تنشأ إما علاقة مباشرة تعرف بالتمويل المباشر وإما عن طريق تدخل طرف ثالث يلعب دور الوسيط بين أصحاب العجز المالي والفائض وهذا ما يعرف بالوساطة المالية، وقد ظهرت هذه الأخيرة نتيجة للصعوبات التي قد تنجم عن العلاقة المباشرة بين الطرفين:

ثانيا): جمع الودائع

يعتبر جمع الودائع أحد أهم وظائف البنك، والودائع تمثل الجزء الفائض من مداخيل بعض العائلات والمؤسسات والمحتفظ بها في البنك (أو عند ربط مالي آخر)، وقد تكون لفترات طويلة أو متوسطة أو قصيرة، وتمثل الودائع أهم مورد مالي للبنك (الوسيط المالي) الذي بدوره يحولها إلى قروض للتمويل [4]:

ثالثا): إنشاء النقود

يعتبر إنشاء النقود من أهم الوظائف البنكية، فهي العملية التي بواسطتها يتم إنتاج السلعة المستعملة في تداول السلع والخدمات وتعتبر وظيفة إنشاء النقود من أكثر العمليات حساسية وتعقيدا نظرا لتأثيرها السريع والمباشر على الاقتصاد وتوازنه، لذلك من الضروري معرفة جميع التقنيات المستعملة من طرف البنوك في إنشاء النقود وكذلك معرفة قدرات وحدود النظام البنكي في ذلك حيث يجب أن نفرق بين إنشاء النقود القانونية وإنشاء نقود الودائع

رابعا): منح القروض البنكية
يعتبر منح القروض من أهم الوظائف الذي يؤديها البنك، وقد تكون هي الغاية التي من أجلها أوجد البنك، فالودائع البنكية لا معنى لها إذا لم توظف في شكل قروض تمنح لتمويل مختلف نشاطات الاقتصاد.

1-3-2: أشكال البنوك

نشأت البنوك وتطورت لتلبية حاجات المجتمع من الخدمات البنكية المتعددة، ولذلك فقد تعددت أشكال الهياكل البنكية وفقا لإشباع هذه الاحتياجات وبما يضمن تأديتها لمهامها ومسؤولياتها المالية والاجتماعية، ومن أبرز التشكيلات الهيكلية البنكية ما يلي:
أولا): البنك ذو المكتب الواحد (البنوك الفردية)
وهي مؤسسات صغيرة يملكها أفراد أو شركات أشخاص، ويقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة، وتتميز عن باقي أنواع البنوك بأنها تقصر توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة مثل الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، وغير ذلك من الأصول عالية السيولة والتي يمكن تحويلها إلى نقود في وقت قصير وبدون خسائر، والسبب في ذلك هو أنها لا تستطيع تحمل مخاطر توظيف أموالها في قروض متوسطة أو طويلة الأجل بسبب صغر حجم مواردها ،وتعتمد هذه البنوك في نشاطها على ما يتمتع به أصحابها أو مديروها من خبرات بنكية وما يحوزونه من ثقة المتعاملين ويقتصر هذا النوع من البنوك على الدول الرأسمالية.
وتشتهر الولايات المتحدة الأمريكية بهذا النوع من التشكيلات البنكية، ويعود السبب الرئيسي في نشوئها وانتشارها إلى ما يلي:
1. يساعد على إدخال الآلات الحديثة وتنمية الإداريين فضلا عن إمكانية تحقيق التماثل والتناسق في اتخاذ القرارات وتحديد مستويات أسعار الفائدة؛
2. يتصف باستقرار صافي الأرباح المتحققة مقارنة بالبنك ذو الفرع الواحد؛
3. تمكين هذا النوع من التشكيلات من مواجهة الضغوط التنافسية التي قد يتعرض لها ضمن إطار البيئة المالية والبنكية مما يعزز من قدرته على بناء مركز تنافسي متميز.
ثانيا): البنوك ذات الفروع
وهي بنوك تتخذ غالبا شكل الشركات المساهمة كشكل قانوني، لها فروع متعددة تتولى تقديم خدماتها في أكثر من محل أو مكان أو مكتب واحد، وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها حيث يترك للفرع تدبير شؤونه، فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالأمور الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك.
ويحقق هذا النوع من الهياكل التنظيمية المميزات الآتية
1. يتمكن من تجميع الموارد المالية وخاصة الودائع من مناطق متعددة ومن قطاعات اقتصادية مختلفة، وبالتالي فإنه يمكن توجيهها نحو فرص استثمارية متعددة؛
2. يحقق التوزيع الجغرافي للقروض والاستثمارات التي تحقق استراتيجية التنويع مما يؤدي إلى تقليل مجمل المخاطر المالية والبنكية؛
3. يحقق هذا النوع من الهياكل وفورات كبيرة في إدارة الاحتياطات الأولية خاصة في مجال مواجهة الالتزامات القانونية ومستويات السيولة النقدية الواجب الاحتفاظ بها على مستوى كل مكتب، حيث تمثل الأصول النقدية للبنوك مجموع ما تمتلكه فروعها؛
4. يكون من السهولة بمكان تأسيس فرع لبنك قائم بدلا من تأسيس بنك جديد، وذلك من حيث الإجراءات الإدارية والقانونية ومن حيث القدرة في البدء بممارسة الأنشطة المالية البنكية؛

ومن ناحية أخرى يسوق المعارضون عدد من الحجج للرد على ما تقدم، من أهمها ما يلي :

أ) من الممكن ألا يقدم الفرع جميع الخدمات البنكية التي يحتاجها الزبائن في المنطقة التي يخدمها؛

ب)الاستغلال الأمثل للموارد يمكن تحقيقه دون الحاجة لوجود فروع تابعة له؛

ت)لم تؤكد الدراسات الميدانية أن كثرة عدد الفروع يؤدي حتما إلى خفض التكاليف؛

ث)ليس بالضرورة أن يؤدي إنشاء الفروع إلى إيجاد المناخ التنافسي؛

ج)حتى لو أسهمت الفروع في تحقيق التنويع للبنك، فهي في المقابل تؤدي إلى تضخمه وبالتالي إلى تشتت جهوده وصعوبة التنسيق والإشراف على هذا الحجم الكبير من الفروع.

ثالثا): بنوك المجموعة

يتشابه هذا النوع من التشكيلات البنكية إلى حد كبير مع البنوك ذات الفروع المتعددة ولكنها تختلف عنها من حيث ملكيتها والتي تعود إلى شركة قابضة تتولى السيطرة على عملياتها الإدارية، كما أنها تتماثل كذلك من حيث المميزات حيث أنها تأخذ طابعا احتكاريا، إلا أن هذا النوع فيه بعض المساوئ يمكن إجمالها فيما يلي:

1. فقدان السيطرة المحلية على الفروع من حيث الإدارة واتخاذ القرارات؛
2. يحقق عمليات الاحتكار البنكي مما قد يتعرض إلى بعض التهديدات؛
3. يحافظ على هذا التشكيل القائم من الفروع وغالبا لا تسعى هذه المجموعة إلى تشكيل فروع إضافية أو بنوك جديدة؛
4. يتصف هذا التشكيل بتعقيد السيطرة الحكومية خاصة على البنوك مما يتطلب تشريع قوانين جديدة تنسجم وهذا التشكيل.

رابعا): بنوك السلاسل

وهي بنوك تمارس نشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع نشأت نتيجة لنمو البنوك التجارية، وزيادة حجم نشاطها واتساع نطاق أعمالها، وتكون عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها إداريا ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة التي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة [5]. ويتشابه هذا النوع من التشكيل مع بنوك المجموعة في العديد من الخصائص والمميزات إلا أن الاختلاف الجوهري بينهما هو من حيث ملكية السلسلة حيث تكون الملكية هنا بيد شخص طبيعي واحد أو عدة أشخاص طبيعيين وليس بيد شركة قابضة.

خامسا): البنوك المراسلة

وهي البنوك التي نشأت استجابة لحاجة البنوك لنظام تحصيل الصكوك المسحوبة من قبل زبائنها مع بنوك في مناطق جغرافية أخرى، وتقوم البنوك المراسلة بالوظائف الآتية [6] .

1. مقاصة الصكوك وتسوية الحسابات والالتزامات المالية؛
2. تقديم الاستشارات بخصوص توظيف الموارد المالية في أنشطة استثمارية محددة؛
3. المشاركة مع بعض المؤسسات المالية في منح القروض وتقديم التسهيلات المالية؛
4. إعادة خصم بعض الأوراق التجارية؛
5. الاستفادة من المتخصصين ذوي الخبرات المالية والاقتصادية في هذه البنوك لتقديم خدمات مالية وبنكية متعددة ولجهات مختلفة.

سادسا): البنوك المحلية

وهي بنوك تغطي منطقة جغرافية محددة، قد تكون مقاطعة أو ولاية أو محافظة أو حتى مدينة محددة، وتخضع هذه البنوك للقوانين الخاصة بالمنطقة التي تعمل بها كذلك فهي تتفاعل مع البيئة التي توجد بها وتعمل على تقديم الخدمات البنكية التي تناسبها [7].

2: البنك المركزي

يتكون الجهاز البنكي أي مجتمع من عدد من البنوك تختلف وفقا لتخصيصها والذي تؤديه في المجتمع، ويعتبر تعدد أشكال البنوك من الأمور الناتجة عن التخصص الدقيق، والرغبة في إيجاد هياكل تمويلية مستقلة تتلاءم مع حاجات الزبائن والمجتمع، ويتصدر الجهاز البنكي في الدولة البنوك المركزية، وتتعامل في السوق البنكية أنواع متعددة.

2-1: ماهية البنك المركزي

يعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية الموجودة داخل الحدود الوطنية، ويحتل المكانة الأولى في النظام البنكي كما يعتبر الدعامة الأساسية للهيكل النقدي والمالي في كل دول العالم، وتعتبر نشاطاته في غاية الأهمية، وأن وجوده ضروري لتنفيذ السياسة المالية للحكومة، ويلعب دورا هاما في تنفيذ السياسة الاقتصادية في الدولة.

2-1-1: مفهوم البنك المركزي

يعتبر البنك المركزي قلب النظام المصرفي، حيث يتولى تنظيم السياسة النقدية، الائتمانية والمصرفية والإشراف على تنفيذها وفقا للخطة العامة للدولة.

أولا): تعريف البنك المركزي

هناك عدة تعاريف البنك المركزي وأهمها ما يلي:

1. البنك المركزي يعتبر المصرف الذي يتربع على قمة الجهاز المصرفي ويستطيع تحويل الأصول الحقيقية إلى نقدية، والأصول النقدية إلى حقيقية كما أنه يحتكر عملية إصدار النقد ويدير ويوجه الائتمان وشؤون النقد في البلاد [8].

2. كما أن البنك المركزي هو المؤسسة التي تشتغل مكانا رئيسيا في سوق النقد، وعلى عكس الحال بالنسبة للبنك التجاري فالهدف الرئيسي لسياسة البنك المركزي حتى في البلاد الرأسمالية ليس هو تحقيقي أقصى ربح ممكن بل خدمة الصالح الاقتصادي العام [9].

3. البنك المركزي هو تلك الهيئة الحكومية التي تتولى العمليات المالية الرئيسية للحكومة يستطيع البنك المركزي عن طريق هذه العمليات المالية وبوسائل أخرى أن يؤثر على سلوك المؤسسات المالية بما يحقق الدعم للسياسة الاقتصادية للحكومة [10].

4. وكتعريف شامل للبنك المركزي هو مؤسسة نقدية حكومية تهيمن على النظام النقدي والمصرفي في البلد، ويقع على عاتقها مسؤولية إصدار العملة ومراقبة الجهاز المصرفي، وتوجيه الائتمان لزيادة النمو الاقتصادي

للمحافظة على الاستقرار النقدي عن طريق توفير الكميات النقدية المناسبة داخل الاقتصاد وربطها بحاجات النشاط الاقتصادي.

ثانيا): خصائص البنك المركزي

يتمتع البنك المركزي بالخصائص التالية

1. يحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي بما له من سلطة الرقابة العليا على البنوك التجارية وغير التجارية، وبما له القدرة على خلق وتدمير النقود القانونية دون سواء؛

2. يتمتع بالقدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية والعكس بالعكس أي قادر على خلق نقود قانونية، والمهيمن على شؤون النقد والائتمان في الاقتصاد الوطني فهو ليس مؤسسة نقدية عادية؛

3. ينفرد دون غيره من المصارف في كونه مؤسسة عامة تنظم النشاط المصرفي وتشرف عليه وتشترك مع الحكومة في رسم السياسة النقدية، وتنفذ هذه السياسة عن طريق التدخل والتوجيه والمراقبة؛

4. لا يتوخى البنك المركزي الربح من خلال عملياته، فهدف البنك المركزي يجب أن يكون المصلحة العامة وتنظيم النشاط النقدي والمصرفي والاقتصادي ولذلك فالبنك المركزي مملوك غالبا من قبل الدولة.

ثالثا): نشأة البنك المركزي

يعد البنك المركزي حديث النشأة نسبيا، تعود بداياته في البلدان الصناعية الكبرى إلى النصف الثاني من القرن السابع عشر ،وقد جاءت نشأته متأخرة نسبيا عن نشأة البنوك التجارية لأن الظروف الاقتصادية والنقدية لم تكن في حاجة إلى إنشاء بنوك مركزية، فالبنوك التجارية كانت تقوم بإصدار النقود بجانب تلقي الودائع وتقديم القروض، وقد أدى إفراط البنوك التجارية في إصدار النقود في ذلك الوقت إلى إحداث أزمات مالية، مما أدى إلى قيام تلك البلدان بتكليف أحد البنوك التجارية القائمة أو بإنشاء بنك متخصص للقيام بعملية إصدار النقود لتجنب تلك الأزمات المالية الناتجة عن الإصدار النقدي متعدد الجهات كذلك رغبة حكومات بعض الدول في الحصول على قروض من البنوك[11].

إن تتبع نشأة البنوك المركزية في دول العالم المختلفة تبين لنا أن الهدف من إنشاء تلك البنوك يختلف باختلاف البلدان وظروفها السياسية والاقتصادية. يعتبر البنك المركزي السويدي أقدم البنوك المركزية في العالم حيث تأسس سنة 1956،وأعيد تنظيمه كبنك للدولة سنة 1986 إلا أن بنك انجلترا الذي أسس سنة 1694 يعد أول بنك إصدار يتولى مكانة بنك مركزي يطبق ويطور مبادئ وأساسيات فن الصيرفة المركزية، مما أوجد قبولا عاما لدى المتخصصين على أن البداية الوظيفية للبنك المركزي بدأت مع ظهور بنك انجلترا ثم توالى بعد ذلك إنشاء بنك مركزي في باقي البلدان الصناعية، حيث أنشئ بنك فرنسا سنة 1800،ثم أنشأ بنك هولندا سنة 1814 بعد انهيار بنك أمستردام، ثم البنك الوطني النمساوي سنة 1878،ثم بنك النرويج وبنك الدانمارك الوطني، والبنك الوطني البلجيكي وبنك إسبانيا في السنوات 1817،1818،1850،1856 على التوالي.

وفي القرن التاسع عشر تم أيضا إنشاء البنك المركزي في كل من البرتغال، رومانيا، بلغاريا وتركيا ورغم أنه في نهاية القرن التاسع عشر تكاد تكون جميع دول أوروبا لها بنك مركزي، إلا أن دول الشرق ماعدا القليل منها كاليابان، جاوا، مصر والولايات المتحدة الأمريكية خلت من البنك المركزي، فقد تم إنشاء بنوك الاحتياطي الفدرالي في أمريكا سنة 1913،كندا في نهاية سنة 1934 والبنك الياباني سنة 1882، بقيت دول مهمة في الشرق كالهند والصين بدون بنك مركزي وعلى ذلك استمر العمل في تأسيس البنك المركزي خلال القرن

.

العشرين عبر العالم، وأهم حدث ساعد على إنشاء البنك المركزي هو المؤتمر المالي العالمي الذي انعقد في بروكسل عام 1920،والذي أوصى في تقريره الختامي على كل الدول التي لم تنشأ فيها بنك مركزي لحد الآن عليها أن تبدأ العمل بإنشاء بنك مركزي فيها بأسرع وقت ممكن[12]، ليس فقط من أجل تحقيق الاستقرار في نظامها النقدي والمصرفي، بل لتحقيق التعاون الدولي[13] .

شهدت فترة العقود الثلاثة الأخيرة التي أعقبت مؤتمر بروكسل إنشاء البنك المركزي في أقطار مختلفة في العالم، كما ساعد وجود صندوق النقد الدولي على توسيع حركة إنشاء البنك المركزي في الدول التي حصلت على استقلالها حديثا في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، بلغ عدد البنوك المركزية في العالم سنة 1990، 161 بنكا مركزيا بعدما كان 2 في سنة 1700 [14].

2-1-2: أهداف ووظائف البنك المركزي

يتجلى دور البنوك المركزية في الاقتصاد الوطني من خلال الأهداف والوظائف التي يقوم بها.

أولا): أهداف البنك المركزي

تختلف أهداف البنك المركزي عن أهداف بقية الأنواع الأخرى من البنوك، حيث لا يعتبر هدفه الرئيسي هو تحقيق أقصى ربح، ذلك لأن البنك المركزي يسعى إلى تحقيق أهداف يغلب عليها الطابع الوطني والمصلحة العامة، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي

1. العمل على تحقيق الاستقرار في الأسعار وسلامة النظام البنكي؛
2. وضع وتنفيذ السياسة النقدية والائتمانية والبنكية؛
3. وضع أهداف السياسة النقدية بالاتفاق مع الحكومة؛
4. الاستخدام الأمثل للمصادر؛
5. المحافظة على النمو الاقتصادي؛
6. قابلية تحويل عملة بلدانها إلى عملات الدول الأخرى؛
7. ضمان الاستقرار النقدي؛
8. تحرير أسعار الصرف؛
9. تحرير معدلات الفائدة أو رفعها.

ثانيا): وظائف البنك المركزي

ومن أهم وظائف البنك المركزي ما يلي

1. بنك الإصدار: هو البنك الوحيد الذي ينفرد بحق إصدار النقود الورقية كما أنه له وحده الحق بإصدار النقود المساعدة المعدنية فيقوم بوضع خطة الإصدار وحجم النقد المتداول ويشرف على تنفيذ الخطة النقدية ف البلاد كما أنه المسئول على تغطية إصدار العملة الورقية من الذهب والعملات الأجنبية وغيرها من الضمانات اللازمة لمقابلة الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد الوطني لكي يحقق التوازن الحرج بين الكتلة النقدية ومقابلتها؛
2. بنك البنوك: توجب القوانين والتنظيمات التي يصدرها على مجمل البنوك بوضع وفتح حسابات نقدية تضع فيها أرصدتها النقدية الفائضة عن حاجتها من أجل تطبيق سواء إحدى أدوات السياسة النقدية المتبعة أو من أجل إجراء التسويات النقدية من حقوق وديون البنوك فيما بينها وذلك عن طريق المقاصة كما أنه ملجأ البنوك

التجارية عند الحاجة إلى السيولة عند طلب المودعين لأموالهم المودعة لديهم وهذا سواء بإعادة خصم الأوراق التجارية أو بإقراض البنوك التجارية وقت الحاجة إلى سيولة أكثر أو وقت الأزمات؛

3. بنك الدولة : فهو مصرف الدولة المتمثلة في الحكومة التي تسير شؤون الدولة ومستشارها المالي ويقدم لها مختلف القروض التي تحتاجها بمختلف الآجال والمبالغ لتحقيقي سياستها الاقتصادية ويمسك حساباتها وينظم دفوعاتها وخاصة الخارجية منها إذ أنه المشرف على الاتفاقات المالية الموقعة والمنعقدة مع مختلف شركائها الخارجيين ويتولى أيضا خدمة الدين العام ويصدر القروض من سندات وحوالات وينظم تصريفها ويشرف على إطفاء القروض أي الإيفاء بالدين بما في ذلك الفوائد المستحقة كما أنه يوجه الائتمان بالرقابة عليه وتوجيهه ع طريق التحكم بسعر الفائدة وسعر الخصم أي التحكم بحجم الائتمان المقدم للاقتصاد الوطني من طرف مختلف البنوك وكذا عن طريق اللجوء إلى سياسة السوق المفتوحة ودفع قيمتها مما يزيد من تغذية السيولة لدى البنوك وبالتالي زيادة قدرتها على منح الائتمان؛

4. المشرف على شؤون الائتمان : وهي من أهم الوظائف التي يزاولها البنك المركزي نظرا للأهمية التي تحتلها السياسة النقدية في التأثير على مجرى الحياة الاقتصادية ولعل السبب في ذلك لقيام البنك المركزي بهذه الوظيفة في أن البنوك التجارية قادرة على خلق الائتمان، وهي بهذا يؤثر على عرض النقود وبالتالي على سير النشاط الاقتصادي ولا يمكن أن تترك للبنوك التجارية بمقرها إتباع السياسة الائتمانية التي تشاء ذلك أن التوسع الذي تقوم به البنوك التجارية قد لا يكون متلائما مع الظروف الاقتصادية ومن هنا يتدخل البنك المركزي للحد من التوسع في الائتمان والعكس صحيح، ولكي يستطيع البنك المركزي أن يقوم بدور الرقابة على البنوك التجارية يمارس 3 أنواع من الرقابة على الائتمان للبنوك التجارية وهي [15] :

أ) الرقابة الكمية: التي الغرض منها التأثير على حجم الائتمان وأدواتها سياسة السوق المفتوحة وسياسة سعر الخصم وتحديد الاحتياطي الإلزامي وهي عبارة عن أدوات تهدف إلى التأثير على الاحتياطات النقدية المتوافرة لدى النظام المصرفي وما يترتب على ذلك من تأثير في عرض النقود ومن آثار مباشرة وغير مباشرة على سير النشاط الاقتصادي؛

ب)الرقابة الكيفية: التي تهدف للتأثير على نوع الائتمان وتشمل هذه الرقابة بعض الإجراءات التي تتعلق بتحديد حصص مختلفة لأنواع القروض والتمييز في أسعار الفائدة باختلاف أنواع القروض ويطلق عليها الرقابة الانتقائية؛

ت)الرقابة المباشرة: التي هي عبارة عن أوامر وتعليمات يصدرها البنك المركزي لبنك تجاري على انفراد أو للبنوك التجارية مجتمعة وتهدف إلى التأثير بشكل مباشر على النشاط الائتماني للبنوك.

2-2: ميزانية البنك المركزي

تتكون ميزانية البنك المركزي شأنها شأن ميزانية المصرف التجاري من جانبين :

جدول رقم (01): ميزانية البنك المركزي [16]

الموجودات	المبالغ	المطلوبات	المبالغ
-الموجودات الأجنبية؛	×××	-الاحتياطي النقدي:	
-حقوق على الحكومة:		عملة في التداول؛	×××
قروض وسلف؛	×××	ودائع المصاريف	×××
سندات الحكومة وأذونات الخزينة	×××	التجارية؛	×××
	×××	ودائع المؤسسات	×××
-حقوق على المصارف التجارية؛	×××	الأخرى؛	×××
		-الودائع الحكومية؛	
-حقوق على المؤسسات الأخرى؛	×××	-المطلوبات الأجنبية؛	×××
	×××	-حسابات رأس المال:	×××
-موجودات أخرى:	×××	رأس المال المدفوع؛	×××
صكوك قيد التحصيل؛		الاحتياطات؛	
أثاث، سيارات ومعدات؛		المطلوبات الأخرى.	
وغيرها من الموجودات			

أولا): جانب المطلوبات أو الأصول: ويضم حقوق البنك المركزي على العالم الخارجي، والقطاع الحكومي والمؤسسات المصرفية وتمثل الموجودات استخدامات أموال البنك؛ ويتكون من الفقرات الآتية:

1. الاحتياطي النقدي: يمثل الاحتياطي النقدي أو النقد الاحتياطي القاعدة النقدية أو الأساس النقدي أو ما يطلق أيضا بالنقود ذات القوة العالية ويتكون من العملة المصدرة خارج الجهاز المصرفي مضافا إليها احتياطات البنوك النقدية؛

2. الودائع الحكومية: إن طبيعة عمل البنك المركزي تتحدد بصورة رئيسية مع الحكومة والخزينة العامة والمؤسسات المصرفية الأخرى، ونادرا ما تتعامل مع القطاع الخاص لهذا لا تقبل ودائع الأفراد والمشروعات الخاصة، والبنك المركزي بصفته الوكيل المالي لديه للحكومة يعهد إليه حفظ حسابات الحكومة ودوائرها وقبول أموالها النقدية في الحسابات الجارية؛

3. المطلوبات الأجنبية: وتشتمل على الالتزامات البنك المركزي تجاه العالم الخارجي وأهم فقراتها هي:

أ) المخصص من حقوق السحب الخاصة؛

ب)حساب صندوق النقد الدولي أو استخدام موارده؛

ت)أرصدة اتفاقيات الدفع الثنائية.

4. حسابات رأس المال: وتتضمن هذه الفقرة الموارد الذاتية للبنك المركزي وتشتمل على رأس المال المدفوع والاحتياطات، والبنك المركزي شأنه شأن المصاريف التجارية، لا يعتمد على رؤوس أمواله الخاصة في تأدية عملياته النقدية والمالية، فالقسم الأكبر من موارده يستمدها من موارد خارجية؛

5. المطلوبات الأخرى: وتحتوي هذه الفقرة على المطلوبات الأخيرة غير المصنفة في البنوك أعلاه مثل الحسابات المعلقة.

ثانيا): جانب الموجودات أو الخصوم: فيحتوي على حقوق الدائنين تجاه موجودات البنك، وتمثل المطلوبات مصادر أموال البنك.

ويمكن تصوير ميزانية البنك المركزي في الجدول الافتراضي التالي الذي يوضح البنود التي تتضمنها جانبا الميزانية.

يشير جانب الموجودات إلى استثمارات أموال البنك المركزي ويتضمن الفقرات التالية:

1. الموجودات الأجنبية: تتألف هذه الفقرات من الآتي:

أ) أرصدة نقدية؛

ب) عملات أجنبية قابلة للتحويل؛

ت) أرصدة أو ودائع لدى المصارف الأجنبية؛

ث) حقوق السحب الخاصة؛

ج) المركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي؛

ح) الاستثمارات الأجنبية.

2. الحقوق على الحكومة: وتتضمن هذه الفقرة اقتراض الحكومة من البنك المركزي لتغطية اتفاقاتها سواء أكان بطريقة مباشرة كمنح السلف النقدية، أم عن طريق شراء السندات الحكومية وأذونات الخزينة العامة؛

3. الحقوق على المصارف التجارية: وتتمثل بالقروض المقدمة من قبل البنك المركزي إلى المصارف التجارية، سواء بصورة مباشرة كمنح السلف والقروض النقدية أم عن طريق إعادة خصم أصولها المالية كالموجودات المالية الحكومية والأوراق التجارية؛

4. الحقوق على المؤسسات المالية الأخرى: وتشمل على الائتمان المقدم من قبل البنك المركزي إلى المصارف المتخصصة، ومصارف الاستثمار ومصارف الادخار والمصارف الإسلامية وغيرها من المؤسسات المالية الوسيطة؛

5. الموجودات الأخرى: وتتألف من بقية الموجودات التي لم تدرج في الفقرات أعلاه مثل الموجودات الثابتة والصكوك قيد التحصيل.

2-3: استقلالية البنك المركزي

يقصد باستقلالية البنك المركزي بأنه المفوض الوحيد المكلف بحماية قيمة العملة المحلية وتحقيق استقرار الأسعار، ويتمتع المسئولون الرسميون في البنك المركزي بالاستقلالية، خصوصا فيما يتعلق بتعينهم وعدم الاستغناء عن خدماتهم قبل انتهاء عهدتهم المحددة قانونا، كما يتمتع البنك المركزي بالاستقلال المالي، تكون استقلالية البنك المركزي إذا كان يتميز بالوحدة العضوية مميزة عن الحكومة، ومن جهة ثانية يستطيع رسم وتطبيق السياسة النقدية حسب قرارات أعضاء البنك المركزي وذلك بدون تأثير مباشر أو ضاد من قبل الحكومة ومنه يجب تحديد مفهوم استقلالية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية[17] .

2-3-1: مفهوم استقلالية البنك المركزي

ازداد في وقتنا الحاضر أهمية قضية استقلالية البنك المركزي وهذا بعد التزايد المستمر لعدد الدول التي قامت مؤخرا بتنفيذ تشريعاتها على نحو يمنح قدرا كبيرا من الاستقلالية للبنك المركزي.

أولا): مفهوم استقلالية البنك المركزي

هناك عدة تعاريف للاستقلالية البنك المركزي من بينها:

1. يتمثل في عزل السياسة النقدية عن الأمور السياسية، وهذا من خلال تحديد وسيلة بسيطة نسبيا تتمثل في تعيين نوع من القواعد للسياسة النقدية يجب إتباعها أي تحديد القاعدة النقدية؛
2. يتمثل في منح البنك المركزي الاستقلال التام في إدارة السياسة النقدية، وهذا المفهوم الأكثر ارتباطا بممارسة البنوك المركزية لعملها في الوقت الحالي [18].
3. بذكر رئيس البندز بنك الألماني بأن استقلالية البنك المركزي تعني [19]:
أ) استقلالية التعليمات والأوامر عن الحكومة والبرلمان (استقلالية مؤسسية)؛
ب)إتاحة أدوات السياسة النقدية بالكامل والحرية السياسية والاقتصادية في استخدام هذه الأدوات (استقلالية الأدوات)؛
ت)تعيين الأشخاص المكلفين بصناعة القرار من الأعضاء الذين يستقلون في أراءهم عن أي رأي خارج البنك المركزي (استقلالية الشخصية).

ثانيا): دوافع الاتجاه نحو استقلالية البنك المركزي

هناك عدة دوافع للاتجاه نحو استقلالية البنك المركزي، وهذه الأسباب نتجت عن العلاقة بين البنك المركزي والسلطات التنفيذية والمتمثلة أساسا في الخزينة العامة، وهناك عدة دراسات وتجارب أثبتت ضرورة التوجه نحو استقلالية البنك المركزي عن السلطات التنفيذية للدولة، ونذكر من بين هذه الأسباب ما يلي [20]:

1. سعي الحكومة للسيطرة على البنك المركزي لتوجيه السياسة النقدية بما يخدم سياسة المالية والاقتصادية، بصفة عامة ووصل الأمر إلى حد فرض تطبيق بعض السياسات النقدية التي تساهم في التضخم وتخدم الموازنة العامة (كالإصدار النقدي بدون مقابل للعملة)؛
2. انهيار نظام بريتن وودز وظهور ظاهرة التضخم في كل من الدول الرأسمالية المتقدمة وكذا الدول النامية، حيث كان ينظر إلى ظاهرة التضخم كنتاج للسياسة النقدية المطبقة من قبل البنك المركزي، تحت ضغط السلطات السياسية وكل هذا أدى إلى إعادة النظر في ترتيب السياسة النقدية للبنوك، بما يؤدي إلى تخفيض معدلات التضخم، وهذا يعني الاستقلال عن السلطات التنفيذية؛
3. تأثير الاقتصاد السياسي على السياسة النقدية، وذلك ما يسمى الدورة السياسية للنشاط الاقتصادي والتي يرجع أساسها إلى ما لوحظ من تأثير لنتائج الانتخابات على الوضع الاقتصادي قبل وأثناء الانتخابات، وذلك بهدف إحداث رواج اقتصادي قبل تاريخ الانتخابات حتى ولو كان رواجا قصير المدى، فالمهم عندهم أن يستمر الرواج لحين نجاحهم في الانتخابات؛
4. الارتباط بين استقلالية البنك المركزي وبين استقرار الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية حيث كان للبنك المركزي أهداف عديدة مجبر على تحقيقها وهذه الأهداف معظمها أهداف خاصة بالسياسة الاقتصادية الكلية للدولة؛
5. إن استقلالية البنك المركزي عن الحكومة تجعله لا يخضع لها، وذلك في حالة طلبها وإلحاحها على الإصدار النقدي الفائض لأن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الأسعار داخل إقليم الدولة.

ثالثا): مبررات استقلالية البنك المركزي

لقد تزايد الاهتمام في العشرية الأخيرة بإعطاء استقلالية أكبر للبنوك المركزية في صياغة السياسة النقدية، وأدت التطورات في هذا المجال إلى إثارة مسائل هامة حول العلاقة بين البنك المركزي وحكوماته ورغم أن فكرة

.

الاستقلالية لاقت تأييدا كبيرا إلا أنه لا تحظى بموافقة عامة.

1. المبررات المؤيدة للاستقلالية:

تتمثل هذه المبررات في النقاط التالية:

أ) إن مصداقية السياسة النقدية وقدرتها على تحقيق والإبقاء على استقرار الأسعار في الأجل الطويل مع حد أدنى من التكاليف الاقتصادية سوف تتحسن إن كانت صياغة السياسة النقدية بين أيدي مسئولين بعيدين عن السياسة ويكون بإمكانهم النظر والتفكير للمدى البعيد ولقد ضيع الأساس الفكري لهذا المبرر مرتبطا بمسألة عدم الاستقرار الزمني حيث أن أجال تأثير السياسة النقدية طويلة ومتغيرة؛

ب) يمكن الإثبات بسهولة أنه إذا كان على مصممي السياسة المنتخبين أن يختاروا بين أهداف تتعلق بالتضخم والإنتاج والعمالة، سيكون لديهم دافع للسعي وراء مكاسب في الإنتاج في الأجل القصير من خلال نقص السياسة النقدية غير التضخمية الذي يتعلق بتوزيع الدخل أو بقضايا الإيرادات [21].

ت) بما أن البنك المركزي هو الذي يقوم بالإصدار النقدي ينبغي المحافظة على استقلاله لأن الصلاحية المعطاة له في هذا الإطار قد تستغل من طرف السلطات العامة لذا يجب أن يكون بعيدا عن التأثيرات الخاصة حتى يبقى قادرا على مقاومة الضغوطات التي يمكن أن يمارسها عليه المستفيدون من القروض، وأن إذا فقد استقلاله فهذا يفقده أيضا مرونته بالنسبة للسياسة النقدية؛

ث) توصلت الدراسات التطبيقية التي بحثت في العلاقة بين استقلال البنك المركزي وبين معدلات التضخم إلى أنه كلما ارتفعت درجة استقلالية البنك المركزي كلما كان معدل التضخم منخفضا دون التأثير على النمو، فالمقصود هنا بالاستقلال توفير أكبر قدر من المرونة اللازمة للبنك المركزي لكي يستطيع أن يؤدي دوره في تنفيذه سياسة الحكومة بكفاءة وأن يستطيع أن يقدم إليها النصح في حرية [22]، إلا أن مصممي السياسة النقدية عادة ما يختارون وضع إجراءات تحد بدرجة ما من نطاق حريتهم غير إجبارية كليا، جعلها لا تحل مشكلة المصداقية[23].

2. المبررات المعارضة لاستقلالية البنك المركزي:

رغم تعدد المبررات التي تدعو إلى استقلالية البنك المركزي فإن هناك اتجاها آخر يدعو إلى عدم منح هذه الاستقلالية، ويستند أنصار هذا الرأي إلى المبررات التالية :

أ) يرى أنصار هذا الرأي أن فكرة قيام مسئولي البنك المركزي غير المنتخبين بتحديد عنصر أساسي في السياسة الاقتصادية، هو أمر يتنافى مع مبادئ الديمقراطية، كما أن أي بنك مركزي لا يكون مستقلا تماما عن الحكومة إذ أن لهذه الأخيرة العدد من القنوات الرسمية وغير الرسمية التي يستطيع من خلالها التأثير على السياسة النقدية وأنها في الحالات القصوى تستطيع تغيير النظم الأساسية للبنك المركزي؛

ب) إن السياسة النقدية ينبغي أن تنسق مع السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق الأهداف العامة الاقتصادية، فالبنك المركزي الذي يتمتع بالاستقلالية فلا يوجد ضمان لهذا الاتساق، وأن موقف نظام البنك المركزي كمنظم لعرض النقود يتميز بميل السلطات النقدية لصالح السياسات الموضوعية للحفاظ على قيمة النقود؛

ت) مشكلة التكاليف المحتملة للخلافات التي قد تحدث بين سياسة نقدية مستقلة وسياسات الضرائب وأسعار الصرف خاصة وأن السياسة النقدية شديدة التأثر بالضغوط التضخمية باعتبار أن السلطات النقدية قد يستخدم سياسات مصممة لتحقيق منافع لأصحاب المناصب الإدارية الهامة؛

ث)إمكانية عدم قيام استقلالية البنك المركزي فعلا بتحسين الأداء في مجال التضخم في الأجل الطويل طالما أنه يمكن لأهدافها الداخلية الخاصة أن تتعارض مع انتهاج سياسة نقدية غير تضخمية.

2-3-2: معايير الاستقلالية

تستخدم عدة مؤشرات لقياس درجة استقلالية البنك المركزي تدور حول المعايير التالية[]:

1. طول مدة تعيين المحافظ ومدى قابليتها للتجديد؛
2. الجهة التي تقوم بتعيين المحافظ (مجلس البنك المركزي، هيئة مشتركة بين مجلس البنك والحكومة والبرلمان، الحكومة، عضو في الحكومة)؛
3. إمكانية إقصاء المحافظ؛
4. مدى إمكانية ممارسة المحافظ لمهام أخرى والجهة المخولة لها إصدار الإذن بذلك؛
5. مدى انفراد البنك المركزي بصياغة السياسة النقدية (وحدة، المشاركة مع الحكومة، مستشار)؛
6. الجهة المخولة لحل التعارض في مجال السياسة النقدية؛
7. مدى مساهمة البنك المركزي في إعداد الموازنة العامة؛
8. أهداف البنك المركزي (هدف وحيد: استقرار الأسعار، استقرار الأسعار مع أهداف أخرى منسجمة مع استقرار النظام المصرفي، استقرار الأسعار مع أهداف متعارضة مثل العمالة الكاملة)؛
9. مدى إمكانية منح قروض للخزينة العامة؛
10. طبيعة القروض التي يمكن منحها وشروطها؛
11. حدود الإقراض الممكن منحه وشروطه.

2-3-3 : قياس درجة الاستقلالية

تختلف قوانين البنوك المركزية بصورة عامة من حيث التركيز والمدى والتفاصيل لذلك لا يعتبر ترتيب البنوك المركزية حسب درجة استقلاليتها أمرا صعبا لا يخلو من التجربة والاجتهاد، إلا أنه بصفة عامة يمكن قياس هذه الاستقلالية بالاعتماد على معياريين أو مؤشرين مختلفين هما: الاستقلالية العضوية والاستقلالية الوظيفية للبنك المركزي

أولا): الاستقلالية العضوية

تتعلق بشروط تعيين المسيرين في البنك المركزي وكذلك شروط ممارستهم لوظائفهم أي بعبارة أخرى شروط تعيين المحافظ ومدة تعيينه وحمايته ومدى مشاركة السلطات المسيرة في البنك، إذ نجد في بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان لا يتم تغيير محافظ البنك المركزي، بينما في بعض الدول أخرى كفرنسا، هولندا وبلجيكا فإنه يمكن توقيفه عن ممارسة وظائفه وهذا إلى أن تمت المصادقة النهائية على معاهدة ماستريخت وكذلك طول مدة تعين المحافظ تختلف من دولة إلى أخرى ولكن في كل الأحوال تحتفظ الحكومات بسلطة هامة في تعيين المسيرين [24].

ثانيا): الاستقلال الوظيفي

وهي تتحدد بالنظر إلى مسؤوليات ومهام وأهداف البنك المركزي، وكذلك بالنظر إلى مدى استقلاليتها المالية، فكلما كانت أهداف السياسة النقدية غير واضحة وعديدة أو غير موجودة كما هو حال في بنك انجلترا، كلما قلت درجة استقلالية البنك المركزي كما هو في الجدول الموالي:

جدول رقم (02): الاستقلالية الوظيفية للبنوك المركزية في أكبر دول [25]

الدول	المهام والأهداف	صلاحيات مطلقة وكاملة في المجال النقدي	إدارة أدوات السياسة النقدية	استقلالية ميزانية البنك
الولاياتالمتحدة الأمريكية	متعددة	مقسمة	نعم	نعم
ألمانيا	واحد	نعم	نعم	نعم
اليابان	متعددة	مقسمة	مقسمة	لا
بلجيكا	لا	لا	مقسمة	لا
فرنسا	لا	لا	مقسمة	نعم
ايطاليا	لا	لا	لا	نعم

فإذا أخذنا مثلا بنك ألمانيا كما هو مبين في الجدول أعلاه والذي يعتبر البنك المركزي الأكثر استقلالية في العالم، فهو يملك خبرة قاطعة وعامة في المجال النقدي ليس مجبرا على الأخذ بعين الاعتبار سياسة الحكومة أما بالنسبة للاستقلالية المالية فإننا

نلاحظ أن موازنات البنوك المركزية لبعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وإيطاليا فعلا مستقلة في حين ليس الأمر نفسه في دول أخرى كاليابان، بلجيكا وفرنسا.

3- البنوك التجارية

بدأ الاهتمام بالبنوك التجارية منذ فترة طويلة وتزايد الاهتمام بها بتطور الاقتصاد العالمي على مختلف المراحل الزمنية وخاصة في الوقت الحالي، فهي تعتبر المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، وذلك بالنظر للوظائف الكثيرة التي تقوم بها وبالأساس تجميع المدخرات وعرضها للاستثمار من أجل تشجيع النمو الاقتصادي ومنه خلال زيادة الإنتاج والعمالة.

3-1: ماهية البنوك التجارية

تعتبر البنوك في الوقت الحاضر العصب الحساس للحياة الاقتصادية، ويعتبر البنك التجاري نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح القروض، وتعد البنوك التجارية في المرتبة الثانية من حيث تسلسل الجهاز البنكي حيث لا يسبقه في ذلك إلا البنك المركزي، وهي تسيطر تقريبا على معظم أصول القطاع البنكي.

3-1-1: مفهوم البنوك التجارية

تشكل غالبية البنوك التجارية المؤسسات المالية التي تنشط في إطار الأسواق النقدية، تأتي من حيث أهميتها في المرتبة الثانية بعد البنك المركزي، والبنك التجاري هو مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة بين المودعين والمقترضين.

أولا): تعريف البنوك التجارية

لقد تعددت واختلفت تعاريف البنوك التجارية بتعدد مناهج وتوجهات الكتاب:

1. البنك التجاري هو المنشأة التي تقبل ديونها في تسوية الديون بين الأفراد والمؤسسات ومثال ذلك التعامل بالشيك

2. كذلك يعرف بأنه عبارة عن مؤسسة مالية لها القدرة دون غيرها من المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى على التأثير في عرض النقود أو كمية وسائل الدفع من خلال إمكانياتها في خلق الائتمان المصرفي

3. البنك التجاري هي تلك المؤسسة التي تقوم بمبادلة النقود الحاضرة بالودائع المصرفية، ومبادلة النقود المصرفية بالودائع الحاضرة، كما أن البنك التجاري يقوم بمبادلة الودائع بالكمبيالات وبالسندات الحكومية والتعهدات المضمونة من المؤسسات التجارية.

4. كما يطلق على البنوك التجارية أحيانا اسم بنوك الودائع لأن أهم مواردها تتمثل في الأموال المودعة لديها، وهي عند إعادة إقراض هذه الأموال تكون قد تاجرت بما ليس لديها، وأهم ما يميزها في الوقت الحاضر هو أن البنوك العاملة مجتمعة تقدم قروضا تفوق قيمتها بكثير قيمة الأموال المودعة لديها

5. وكتعريف شامل للبنوك التجارية: هي مؤسسات مالية غير متخصصة تتعامل في الدين والائتمان، تعمل أساسا بتلقي الودائع القابلة للسحب أي تحت الطلب (قصيرة الأجل) وتقديم القروض، فهي تعتبر وسيط بين أولئك الذين لديهم فائض في الأموال وبين الذين يحتاجون لتلك الأموال.

ثانيا): خصائص ومميزات البنوك التجارية

تتنوع خصائص ومميزات البنوك التجارية كما يلي:

1. خصائص البنوك التجارية:

يمكن دراسة خصائص البنوك التجارية تبعا لعدة معايير: من حيث حجم البنك، من حيث السوق الذي يخدمه البنك، من حيث التنظيمات الإدارية المختلفة التي يتبناها البنك ...إلخ.

وسنقوم بالتركيز على الخصائص التالية:

أ) الخاصية الأولى: تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه، يمارس البنك المركزي رقابته على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك، في حين أن البنوك التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي؛

ب) الخاصية الثانية : تتعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد، تتعدد البنوك التجارية وتتنوع تبعا لحاجات السوق الائتمانية في الوطن غير أن البنك المركزي يبقى واحدا، غير أن تعدد البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركز وتحقيق نوع من التفاهم والتحالفات الاستراتيجية، هذا التركز من شأنه خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على التمويل الواسع والسيطرة شبه الاحتكارية على أسواق النقد والمال، غير أن هذا التركز لم يصل بعد إلى مرحلة تتصور فيها وجود بنك تجاري واحد في بلد ما.

ت) الخاصية الثالثة: تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية، تختلف النقود المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي، فالأولى غير نهائية، والثانية نهائية بقوة

التشريع، وتتماثل النقود القانونية في قيمتها المطلقة بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان، والنقود القانونية تخاطب كافة القطاعات أما النقود المصرفية فتخاطب القطاع الاقتصادي؛

ث) الخاصية الرابعة: تسعى البنوك التجارية إلى الربح عكس البنك المركزي، تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات، هذا الهدف مختلف تماما عن أهداف البنك المركزي والمتمثلة في الإشراف، الرقابة والتوجيه وإصدار النقود القانونية وتنفيذ السياسة المالية العليا.

2. مميزات البنوك التجارية

تتميز البنوك التجارية دون غيرها من البنوك في أنها تقوم بقبول الودائع لتي يمكن السحب عليها بشيكات، بالإضافة إلى السمات الثلاثة: الربحية، السيولة والأمان.

وفيما يلي يتم شرحها :

أ) الربحية: تسعى إدارة المصارف دائما إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لأصحاب الصرف، إذ أن المعيار الأساسي لدى كفاية الإدارة هو حجم الأرباح التي تحققها، فإذا حققت الإدارة أرباحا أكثر فإن ذلك يعني أنها أكفء من غيرها، كما أن الوظيفة الرئيسية لإدارة المصرف التجاري هي تحقيق الأرباح؛

ب)السيولة: تعني السيولة مدى سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة وبأقل خسارة، أما السيولة في المصارف فتعني قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين، ومقابلة طلبات الائتمان؛

ت)الأمان: لا يمكن للمصارف التجارية أن تستوعب خسائر تزيد على رأس المال الممتلك فأي خسائر من هذا النوع معناه التهام جزء من أموال المودعين، وبالتالي إفلاس المصرف التجاري، لذلك تسعى المصارف التجارية بشدة إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة، وإلى تعدد المناطق الجغرافية التي يخدمه المصرف، لأن ذلك يؤدي إلى تباين الزبائن (المودعين والمقترضين)، وأنشطتهم وتباين في مدى حساسية تلك الأنشطة للظروف الاقتصادية العامة.

3-1-2: نشأة البنوك التجارية

تحتل البنوك التجارية الدرجة الثانية في الجهاز المصرفي بعد البنك المركزي وتمثل الركيزة الأساسية لهذا الجهاز وهي أقدم البنوك من حيث النشأة، وقد مرت عبر مراحل تطور طويلة من الصور والأشكال التي كانت تتولى عمليات الائتمان في صورتها الأولى وقد أخذت في البداية شكل كبار التجار ثم المرابين والصياغ وأخيرا البنوك الحديثة [26] .

أولا): كبار التجار: قام كبار التجار بدور البنوك في تلقي ودائع الأفراد وذلك نظرا لشهرتهم وثقة الأفراد بهم كما كانوا يساعدون بأموالهم في تنشيط التجارة ومعاونة التجار؛

ثانيا): المرابون: وهم فئة من الأفراد يتخصصون في منح القروض من أموالهم الخاصة مقابل عمولة كبيرة جدا تسمى الربا، فالوظيفة هنا تتمثل في منح الائتمان؛

ثالثا): الصياغ: وهم تجار المعادن النفسية وخاصة الذهب، ففي البداية كان الأفراد يقصدون الصاغة بغرض الكشف عن عيار النقود المعدنية، وبعد ذلك تطور الأمر فكانوا يبيعون العملات المعدنية من كل الأنواع ثم بدأ

الأفراد يثقون في هؤلاء التجار ويودعون أموالهم لديهم للحراسة في مقابل شهادات الإيداع وبذلك جمعوا إلى جانب مهنتهم الأصلية وهي الصياغة مهنة أخرى وهي أعمال الصرف والصرافة؛

رابعا): البنوك التجارية: ظهرت البنوك التجارية لتجميع بين كافة الوظائف السالفة الذكر فهي تحرص ودائع العملاء وتقوم بأعمال الصرف والصرافة وتمنح القروض ولكن ليس من أموالها الخاصة كما كان يفعل المرابون بل من ودائع العملاء كما أنها تقترض لتقرض أضف إلى ذلك أنها قادرة على خلق الودائع وذلك من لا شيء وبذلك اتسعت مقدرتها على الإقراض ومنح الائتمان إلى حد بعيد، وهكذا حلت البنوك التجارية محل كافة الأشكال السابقة عليها وقضت عليها تماما وقد أثر هذا التطور التاريخي للبنوك التجارية على طبيعتها وعملياتها.

تعددت وظائف البنوك التجارية منها وظائف تقليدية ووظائف حديثة وسنفصلها فيما يلي:

أولا): وظائف تقليدية

1. قبول ودائع الزبائن: تعتبر وظيفة قبول ودائع الأفراد الوظيفة الأولى للبنك التجاري، ومع ازدياد حجم التجارة والنشاط للاقتصادي ازداد الطلب على الائتمان أصبحت البنوك التجارية تلعب دور الوسيط بين المودع والمستثمر وبطبيعة الحال فإن البنك التجاري يمكنه القيام بالإقراض طالما يتأكد أنه في مركز يسمح له بالوفاء بمطالب المودعين وكانت وظيفة إقراض الأموال للغير هي الوظيفة الثانية للنقود؛
2. توليد الائتمان: ويعتبر توليد النقود للمساهمة في النشاط الاقتصادي من أهم وظائف البنوك التجارية، والتي بمجموعها تقدم الآن قروضا ليس فقط من ودائع تملكها في صوره نقود قانونية، وإنما أيضا قد تقرض في شكل نقود ودائع يولدها البنك في قيوده المحاسبية، وهذه الأخيرة عبارة عن فتح حسابات في حدود القرض، يجوز لأصحابها السحب عليها بواسطة الشيكات ويستخدم المفترض بدوره هذا القرض في تسديد قيمة السلع والخدمات التي يرغب أن يشتريها وذلك بواسطة الشيكات أيضا؛
3. تجميع المدخرات: استثمار مدخرات الزبائن، عن طريق إدارة تعرف عادة بإدارة الاستثمار؛
4. خصم الأوراق التجارية الكمبيالات: باعتبار عملية الخصم نوعا من الإقراض قصير الأجل؛
5. الاستثمار في الأوراق المالية: وهو بمثابة منح ائتمان طويل الأجل؛
6. تحصيل المستحقات: تقوم البنوك التجارية بتحصيل مستحقات زبائنها من مصادرها المختلفة، سواء تعلقت هذه المستحقات بالشيكات أو بكمبيالات أو سندات إذنيه؛
7. تتعامل البنوك التجارية في بيع الذهب والفضة: تتعامل البنوك بالذهب معاملات.

ثانيا): الوظائف الحديثة

1. إدارة أعمال وممتلكات العملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية؛
2. تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري؛
3. المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية؛
4. تقديم خدمات استشارية للمتعاملين.

3-2: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية ومبادئ التي تحكم أعمالها

للبنوك التجارية كغيرها من البنوك هيكل تنظيمي مختلف فيما بينها ذلك وفقا لمزيج الخدمات إضافة إلى حجم البنك كما أن لديها مبادئ تحكم أعمالها.

1-2-3: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية

ليس هناك شكل تنظيمي موحد للبنوك التجارية، وإنما تختلف باختلاف مزيج الخدمات التي يقدمها البنك، بالإضافة إلى أن حجم البنك يؤثر على شكل التنظيم الذي يتخذه، ويمكن تصوره الإدارات التي يتضمنها، وكذلك الوظائف التي يقوم بها كل قسم داخل هذه الإدارات.

أولا): إدارة القروض: ترتكز هذه الإدارة أساسا على تقديم الأنواع المختلفة من القروض فبالنسبة للبنوك الكبيرة لا يكون هناك قسم واحد وإنما يكون هنا قسم لكل نوع من أنواع القروض، فمثلا قد يكون هناك قسم للقروض التي تقدم لأصحاب الخدمات المختلفة، وقسم لقروض شركات التأمين ...إلخ كما يتم تحليل طلبات القروض والائتمان من خلال متخصصين، وذلك في أقسام خاصة وهي قسم تحليل طلبات الائتمان وقسم الكمبيالات...إلخ.

ثانيا): إدارة التمويل : ومهمة هذه الإدارة هي الحصول على الأموال التي يستخدمها قسم القروض والائتمان في تقديم القروض، فمعظم الأموال التي يحصل عليها من خلال قسم الودائع بأنواعها المختلفة سواء جارية أو لأجل أو ادخارية بالإضافة إلى قسم البنوك الأخرى المتعاملة مع البنك والتي يتم الحصول على الأموال فيه من خلال المقاصة بين وسائل الدفع وتقديم الخدمات الاستثمارية لهذه البنوك كما تشتمل هذه الإدارة على قسم الاستثمار الذي يختص بالمتاجرة في الأوراق سواء طويلة أو قصيرة الأجل، و كذلك قسم التخطيط والتسويق والذي يقع على عاتقه مهمة تسويق الخدمات المصرفية بالإضافة إلى تطوير هذه الخدمات أو تقديم خدمات جديدة ذات جودة عالية من أجل النمو والتطور وكذلك التوسع وزيادة الحصة السوقية لها في السوق؛

ثالثا): إدارة العمليات: وتتولى هذه الإدارة شؤون البنك والتسهيلات المادية التي يملكها أو التي يستخدمها في عملياته اليومية مثل قسم حفظ السجلات وإجراءات التسجيل الخاصة بكل الإيداعات أو المسحوبات وكذلك القروض للعديد من العملاء، بالإضافة إلى قسم الكمبيوتر أو نظام المعلومات، وكذلك قسم شؤون العاملين والذي يختص بحفظ سجلات العاملين وبرنامج تدريبهم كما تشتمل هذه الإدارة على أموال المودعين وممتلكات البنك، وأخيرا قسم الإدارة سواء للأفراد أو منشآت الأعمال؛

رابعا): إدارة الأموال المؤتمن عليها لدى البنك : تتولى هذه الإدارة مهمة تقديم العديد من الخدمات الائتمانية للأفراد أو المنشآت الأعمال بخلاف المهمة الرئيسية لإدارة القروض والائتمان وهي تقديم القروض بأنواعها المختلفة، ومن أمثلة هذه الخدمات الأقسام التي تتولى أموال التقاعد سواء بالنسبة للعاملين للبنك نفسه أو للأفراد أو منشآت الأعمال، وكذلك الذي يتولى إدارة شؤون الأملاك المملوكة للعملاء مثل الأراضي، المباني بالإضافة إلى تقديم النصائح والخدمات التسويقية لهم، ويمكن اختصار ما سبق في الجدول التوضيحي التالي :

جدول رقم (03): الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية

رئيس مجلس الإدارة			
المدير التنفيذي			
إدارة القروض	إدارة التمويل	إدارة العمليات	إدارة الأموال المؤتمنة
القروض التجارية	خدمات الإيداع	حفظ السجلات	شخصية
أصحاب المهن المختلفة	خدمات الاستثمار	الصرافة	منشآت الأعمال

المؤسسات المالية الأخرى	البنوك الأخرى	الأمن	التقاعد
القروض العقارية	التسويق والتخطيط	نظم المعلومات	استثمار
القروض الاستهلاكية	الرقابة والمحاسبة المالية	خدمات العميل	تسويق
التأجير		الإدارة النقدية	
الخدمات العامة		شؤون العاملين	
تحليل طلبات الائتمان			
الكمبيالات			
الشؤون القانونية			

3-2-2: المبادئ التي تحكم أعمال البنوك

يوجد عدد من المبادئ العامة التي تلتزم بها البنوك التجارية في أداء وظائفها وذلك لاكتساب ثقة المتعاملين وتنمية معاملاتها ومن أهم هذه المبادئ ما يلي [27]:

أولا): السرية: إن المعاملات بين البنك وعملائه تقوم على الثقة المطلقة فيه وفي العاملين لديه، فالمودع حينما يودع أمواله بالبنك إنما يتعهد إلى هذا الأخير بخصوصياته التي تعد من أسراره الخاصة، فلا يجوز للبنك أن يذيعها وإلا انصرف عنه المودعة، كذلك فإن المقترضين من البنك يعتبرون أن حاجتهم إلى القرض هي سر خاص بهم وإذاعته تضر بسمعتهم المالية وتزعزع الثقة فيهم، لهذا فإن التزام البنك بالسرية في معاملاته إنما هو التزام عام تفتضيه أصول المهنة وظروف معاملاته التي تتسم بحساسية فائقة الحد؛

ثانيا): حسن المعاملة: إن المعاملة الحسنة التي يلقاها عميل البنك من العاملين فيه هي الأساس في تحويل العميل العرضي إلى عميل دائم، وهي التي تجتذب العميل إلى التعامل مع بنك بذاته مادامت الخدمات المصرفية التي تقدمها كافة البنوك واحدة، وواجب أن يعتني عناية فائقة باختيار العاملين فيه ويعمل على تدريبهم بما يمكنهم من تقديم خدمة مصرفية ذات جودة عالية إلى عملائه، ويجب أن يكون المصرفي صريحا وحازما في عمله حتى يستطيع أن يحكم بسرعة على أحوال العميل، ويجب أن يتسم بالبشاشة التي تجذب الناس إليه؛

ثالثا): الراحة والسرعة : إن إحساس العميل بالراحة عند وجوده بالبنك يدفعه إلى كثرة التردد عليه، لهذا تسعى البنوك إلى توفير أكبر قدر من الراحة للعملاء ومن إعداد أماكن مناسبة لاستقبالهم لقضاء وقت الانتظار فضلا عن استخدام أجهزة تكييف الهواء، ولا يعني توفر راحة العملاء أن يتقاعس العاملون في البنك عن تلبية طلباتهم بالسرعة الواجبة، فالعميل يهمه أن ينصرف في أسرع وقت مهما كانت الظروف التي يحاط بها أثناء الانتظار

لهما يجب أن توضع الإجراءات الروتينية للعمل داخل البنك، بحيث تكفل الخدمة السريعة للعملاء دون ما تعقيد؛
رابعا): كثرة الفروع: إن الفروع بشقيها العامة والخاصة تسعى دائما إلى توسيع نشاطها وذلك بفتح فروعا لها في المناطق التي تأمل أن يغطيها نشاطه، وكثرة الفروع وانتشارها في مناطق جغرافية مختلفة تعود على البنك بفوائد كثيرة مثل:

1. التسهيل على عملاء البنك إجراء معاملاتهم وذلك بعدم الانتقال إلى الإدارة المركزية للبنك وما يترتب على ذلك من إصدار للوقت وتضييع المال.
2. البنك ذو الفروع يتمتع بمزايا المشروعات الكبيرة فيتمكن من تقسيم العمل على نطاق واسع، ويقل عندهم الاحتياطي النقدي اعتمادا على تبادل المساعدات بين الفروع.
3. السهولة والسرعة وقلة التكاليف التي يتحملها البنك عند تحويل النقود من جهة إلى أخرى، وذلك بعدم الاستعانة بالمراسلين ومنحهم عمولات عن عمليات التحويل.

3-3: مصادر واستخدامات أموال البنوك التجارية

تلعب البنوك التجارية دورا حيويا في تمويل الاقتصاد الوطني بكافة قطاعاته وبالتالي فهي بحاجة للأموال لتأدية هذا الدور ويمكنها الحصول على الموارد المالية من عدة مصادر.

3-3-1: المصادر

تنقسم مصادر التمويل للبنك التجاري إلى مصدرين أساسين هما:
أولا): المصادر الداخلية
وتتمثل فيما يلي:

1. رأس المال المدفوع: وهو يمثل النواة الأولى لموارد البنك الذي يبدأ نشاطه بتكوين ما يلزمه من أموال ثابتة ومستلزمات القيام بهذا النشاط وما يتطلبه من الاتفاق على تسيير أعماله، ومن المعروف أن رأس المال المدفوع لا يعد ذو أهمية كبيرة من بين الموارد المختلفة للبنك التجاري، وإنما تتمثل أهمية في أنه مصدر لثقة المودعين ولتدعيم مركز البنك في علاقاته مع محيطه الخارجي؛
2. الاحتياطات والأرباح غير الموزعة والمخصصات: تمثل الاحتياطات غير الموزعة موردا يرتبط بنتائج البنك، وتهدف البنوك التجارية من خلال هذا المصدر إلى تدعيم مراكزها المالية وتقويتها وهذا قصد مواجهة المتغيرات في المستقبل والاحتياطات مبالغ تقطعها البنوك من صافي الأرباح وتضم ما يلي:

أ) الاحتياطي القانوني: وهذا الاحتياطي هو تراكم ما يقطعه البنك من أرباح في نهاية كل سنة بمقتضى القانون حتى يصبح هذا الأخير مساويا لرأس المال المدفوع؛
ب)الاحتياطي الاختياري: ويتكون باتفاقية يقررها النظام الأساسي للبنك وهو عبارة عن احتياطي يقوم باقتطاعه من صافي أرباحه بشكل اختياري وبالنسبة التي تلائمه دون أن يبقى على ذلك قانون، وإنما ذلك بمجرد شعور البنك بموجب الاحتفاظ بأموال كافية لمواجهة الأزمات الطوارئ وتقوية مركزه المالي؛
ت)مخصصات الديون المشكوك فيها: والمقصود بهذا مواجهة الخسائر التي قد يتعرض لها البنك ويتم تكوين هذه المخصصات باقتطاع نسبة مئوية من أرباحه سنويا، ويقدرها بناء على حجم الديون التي يشك في إمكانية تحصيلها ويضيفها إلى هذا المخصص؛
ث)مخصصات أخرى: مثل مخصص إنهاء الخدمة، مخصص الضرائب، مخصص ضد الحريق، مخصص ضد السرقة، احتياطي استهلاك الموجودات الثابتة بالإضافة إلى مخصصات أخرى يكونها البنك لمواجهة بعض التعهدات.

ثانيا): المصادر الخارجية
وتمثل التزامات البنك للغير ويعود لفظ الغير إلى أي شخص طبيعي أو اعتباري يلتزم اتجاهه البنك بحق نقدي ويمكن أن يتخذ الحق النقدي الذي يلتزم به البنك للغير شكل وديعة أو قرض، ويغلب على الحقوق النقدية التي يلتزم بها البنك التجاري طابع الوديعة وليس القرض، وتتمثل أهم المصادر الخارجية فيما يلي
1. الودائع الجارية: كما تسمى بالحسابات الجارية وتخضع هذه الودائع للسحب منها عند الطلب، حيث يستخدم الشيك كأداة للسحب، وهذه الودائع تستحق الدفع عند الطلب فهي تتضمن التزامات حاليا من البنك يتعين أن يكون على استعداد لمقابلة سحبها عند أي وقت.
2. مجموعة الودائع غير الجارية: هذه الودائع لا تتداول بواسطة الشيكات ولكن بطريقة الخصم أو الإضافة إلى أرقامها المقيدة في دفاتر البنك وتضم عدة أشكال منها):
أ) الودائع لأجل؛
ب)الوديعة بإخطار؛
ت)ودائع التوفير؛
ث)الودائع المجمدة.
3. ودائع البنوك ودائنون مختلفون: وتمثل أحد مصادر التمويل الهامة التي تعتمد عليها البنوك التجارية في تسيير عملياتها وبطبيعة الحال يمثل هذا المورد التزامات على البنك التجاري اتجاه البنوك الأخرى المحلية والأجنبية.
4. المبالغ المقترضة من البنك المركزي: وتمثل بدورها مصدرا هاما لتمويل نشاط البنوك التجارية وخاصة لتغطية احتياجات التمويل الموسمي وفي الظروف غير العادية، يلجأ البنك التجاري للاقتراض من البنك المركزي لاعتبارات مختلفة منها:
أ) مدى كفاءة مواردها من الودائع؛
ب)مدى رغبتها في الاقتراض من البنك.

3-3-2: الاستخدامات

يقوم البنك بتوزيع موارده على الأوجه التالية:
أولا): القروض والتسليفات للعملاء؛
ثانيا): الأوراق التجارية المخصومة؛
ثالثا): استثمارات البنك سواء على شكل مستندات حكومية أو أسهم ومستندات الشركات التجارية والصناعية؛
رابعا): الأصول الثابتة سواء الأراضي، العقارات، المباني،

مضاعف القرض، أو مضاعف الائتمان، هو مفهوم اقتصادي يشير إلى قدرة النظام المصرفي على خلق نقود جديدة من خلال عملية الإقراض. إليك شرح مبسط لكيفية عمله:

آلية عمل مضاعف القرض

1. **الإيداع الأولي**: يبدأ الأمر بإيداع شخص أو شركة مبلغًا من المال في أحد البنوك.
2. **الاحتياطي الجديد**: يقوم المقترض بإيداع جزء من القرض في بنك آخر، أو حتى في نفس البنك.
3. **التكرار**: تتكرر هذه العملية، حيث يقوم البنك الثاني بالاحتفاظ بجزء من الإيداع الجديد كاحتياطي، وإقراض الجزء المتبقي.

تأثير مضاعف القرض

- بفضل هذه العملية، يمكن لمبلغ صغير من المال أن يتضاعف عدة مرات في النظام المصرفي، مما يزيد من حجم المعروض النقدي.

- يؤثر مضاعف القرض على قدرة البنوك على خلق الائتمان، وبالتالي على النشاط الاقتصادي.
- تعتبر نسبة الاحتياطي القانوني من أهم العوامل التي تؤثر على مضاعف القرض، فكلما زادت نسبة الاحتياطي القانوني كلما قل تأثير مضاعف القرض والعكس صحيح.

مثال: إذا أودع شخص مبلغ لدي البنك التجاري بقيمة 10000 دج، فان الوديعة الأولية 10000 دج.

- نسبة الإحتياطي القانوني (100%)

$$M = D \times \frac{1}{R}$$

$$M = 10000 \times \frac{1}{1} = 10000$$

$$Ms = M - D = 10000 - 10000 = 0$$

حيث: D :الأوليةالوديعة

المشتقةالوديعة Ms و M = الوديعة الكلية

ملاحظة: في حالة الإحتياطي الكلي لا يمكن للبنك التجاري إنشاء نقود الودائع لأنه يحتفظ بالوديعة الكاملة في شكل احتياطي لدى البنك المركزي.

2- في حالة الإحتياطي القانوني الجزئي أو النسبي

أ- نسبة الإحتياطي القانوني 10% وحجم الوديعة الأولية 10000 دج، نجد:

حساب مضاعف الإئتمان: $\frac{1}{R} = \frac{1}{0.1} = 10$

حساب حجم الودائع الكلية M والودائع المشتقة Ms

$$M = D \times \frac{1}{R} = 10000 \times 10 = 100000$$

$$Ms = M - D = 100000 - 10000 = 90000$$

ب- نسبة الإحتياطي القانوني 25%، ومبلغ الوديعة الأولية 10000 دج، نجد

حساب مضاعف الإئتمان: $\frac{1}{R} = \frac{1}{0.25} = 4$

حساب حجم الودائع الكلية M والودائع المشتقة Ms

$$M = D \times \frac{1}{R} = 10000 \times 4 = 40000$$

$$Ms = M - D = 40000 - 10000 = 30000$$

نلاحظ ان الوديعة المشتقة في حالة الإحتياطي القانوني 10% أكبر من الوديعة المشتقة في حالة الإحتياطي القانوني 25%.

ومنه نستخلص كلما ارتفعت نسبة الإحتياطي الإلزامي كلما قلت قدرة البنوك التجارية على خلق الإئتمان (إنشاء نقود الودائع).

الحالة الثانية: في حالة وجود تسرب نقدي

مثال: نسبة الإحتياطي القانوني (R) 10% وحجم الوديعة الأولية(**D**) 10000 دج، نسبة التسرب النقدي(F) 50%.

حساب مضاعف الإئتمان في حالة وجود تسرب نقدي: $\frac{1}{(R+F)-(R\times F)} = \frac{1}{0.55} = 1.81$

حساب حجم الودائع الكلية M والودائع المشتقة Ms

$$M = D \times \frac{1}{(R+F)-(R\times F)} = 10000 \times 1.81 = 18100$$

$$Ms = M - D = 18100 - 10000 = 8100$$

نستنتج أن: كلما كان تسرب نقدي كلما قلت قدرة البنوك على إنشاء نقود الودائع.

ملاحظة: تتوقف البنوك التجارية عن خلق الإئتمان أو إنشاء نقود الودائع عندما يتساوى مجموع الإحتياطي الإلزامي مع مبلغ الوديعة الأولية.

- **مضاعف الإئتمان في حالة عدم وجود تسرب نقدي هو $\frac{1}{R}$.**
- **مضاعف الإئتمان في حالة وجود تسرب نقدي هو $\frac{1}{(R+F)-(R\times F)}$.**

4: البنوك الحديثة

نتيجة لتطورات الاجتماعية والاقتصادية وتشعب مجالات الاستثمار وتنوعها وتدخل الدولة في بعض المجالات الاقتصادية هادفة من وراء ذلك حماية المتعاملين مع البنوك، نشأت أنواع أخرى من البنوك.

4-1: البنوك المتخصصة

سعت العديد من الحكومات عبر العالم إلى تأسيس بنوك متخصصة تغطي النقص في التمويل التي تعاني منه بعض القطاعات، بسبب المخاطر العالية التي تكتنفها أو للحجم الضخم من التمويل الذي تحتاجه وأحيانا طول فترة التمويل المطلوبة

4-1-1: مفهوم البنوك المتخصصة

لجأت العديد من الدول المتقدمة أو المتخلفة إلى البنوك المتخصصة نظرا لما تحققه من تنمية في المسار الاقتصادي.

أولا): تعريف البنوك المتخصصة

تعددت تعاريف البنوك المتخصصة من بينها ما يلي:

1. البنوك المتخصصة هي بنوك تختص في تمويل نشاط اقتصادي معين كتمويل قطاع صناعي أو قطاع زراعي أو قطاع عقاري، والسبب في هذا التخصص هو ما تفتضيه ظروف التمويل في كل هذه المجالات ذات الطبيعة المتباينة، وتقوم بتشغيل مواردها هي قروض يغلب عليها أن تكون طويلة الأجل باستثناء تمويل التجارة الخارجية

2. البنوك المتخصصة هي مؤسسات مالية وبنكية تتعامل بأدوات الائتمان المختلفة في السوقين النقدي والمالي من خلال القيام بمهمة الوساطة المالية بين أنواع محددة من المقرضين والمقترضين

3. تعرف البنوك المتخصصة بأنها تلك المصارف التي تتخصص في تمويل قطاعات اقتصادية معينة.

ثانيا): خصائص البنوك المتخصصة

تتصف المصارف المتخصصة بخصائص معينة ومن بينها ::

1. إنها تعتبر مؤسسات ودائعية، أي أن المصارف المتخصصة لا تعتمد في مواردها المالية على إيداعات الأفراد كما هو الحال بالنسبة للمصارف التجارية، وإنما تعتمد على رأس مالها وما تصدره من سندات؛

2. ارتباط نشاطها برأس مالها، أي أن المصارف المتخصصة لا تستطيع التوسع في أنشطتها المختلفة، إلا في حدود مواردها فهي ليست كالمصارف التجارية يمكنها استثمار أموال الزبائن؛

3. معظم القروض التي تمنحها تكون بآجال طويلة نسيا، حيث تقوم أغلب المصارف المتخصصة بتوظيف مواردها في قروض طويلة الأجل، وذلك عكس ما هو متبع في المصارف التجارية التي تحكمها في هذا الصدد بآجال الأموال التي أودعها الزبائن؛

4. التخصص في تمويل نشاط اقتصادي معين، فالمصارف المتخصصة وكما هو واضح من تسميتها تخصص في تمويل أنشطة معينة حين نجد المصارف الصناعية تتولى مهمة تمويل القطاع الصناعي، والمصاريف الزراعية تخصص في تمويل القطاه الزراعي والمصارف العقارية تخصص في تمويل قطاع البناء والإسكان والمرافق أو المساهمة فيها.

4-1-2: أنواع البنوك المتخصصة

هناك عدة أنواع للبنوك المتخصصة المتمثلة فيما يلي:

أولا): البنوك الصناعية

تقوم بتقديم السلف والقروض ومساعدة الصناع للقيام بأعمالهم على أتم وجه ورفع مستوى الصناعة والمساهمة في إنشاء شركات صناعية مثل البنك الصناعي.

ثانيا): البنوك الزراعية

تقوم هذه البنوك بمنح سلف للزراع لمدة قصيرة بضمان المحاصيل للقيام بأعمال الزراعة، وقد قامت هذه البنوك لحماية صغار الزراع من استغلال المرابين ومثل ذلك بنك التسليف الزراعي والتعاوني.

ثالثا): البنوك العقارية

توظف أموالها في منح قروض ذات آجال مقابل رهن عقاري بضمان أراضي زراعية وذلك لاستصلاح الأراضي أو بناء عقارات، وفي أغلب الأحوال توضع هذه البنوك تحت إشراف الدولة للمحافظة على الثروة القومية.

رابعا): بنوك الادخار

تقوم بإقراض المشتركين في رأسمالها بفوائد متعادلة.

3-1-4: مصادر واستخدامات الأموال في البنوك المتخصصة

تلعب البنوك المتخصصة دورا حيويا في تمويل الاقتصاد الوطني بكافة قطاعاته وبالتالي فهي بحاجة للأموال لتأدية هذا الدور ويمكنها الحصول على الموارد المالية من عدة مصادر.

أولا): مصادر أموال البنوك المتخصصة

تنقسم هذه المصادر إلى:

1. المصادر الذاتية: وتتمثل بالأموال الخاصة (أموال الملكية) وهي:

أ) رأس المال المدفوع؛

ب)الاحتياطات والمخصصات.

2. المصادر الخارجية: وهي الأموال التي يحصل عليها البنك المتخصص من الخارج وتشتمل:

أ) الودائع: وهي تمثل ندرا يسيرا من مصادر الأموال لدى البنوك المتخصصة وتشتمل (ودائع العملاء، وودائع الجهاز المصرفي)؛

ب)القروض: وهي التي يمكن الحصول عليها من جهات متنوعة مقابل فائدة معينة؛

ت)مصادر أخرى: وتشمل الهبات والمساعدات.

ثانيا): استخدامات الأموال في البنوك المتخصصة

1. الموجودات السائلة: وتتكون من النقد الموجود في الصندوق، ودائع البنك لدى البنوك الأخرى؛

2. القروض الممنوحة: وتشكل أكبر استخدام للأموال في البنوك المتخصصة، وتتكون القروض الممنوحة من:

أ) قروض للقطاع الخاص: وهي القروض التي تقدمها البنوك المتخصصة لمنشآت اقتصادية وأهلية وللأفراد العاديين؛

ب)قروض للمؤسسات غير المصرفية: كالقروض المقدمة لمؤسسات التوفير والإقراض والوساطة المالية وغيرها؛

ت)قروض للمؤسسات المصرفية وهي المقدمة لبنوك أخرى؛

ث)قروض للمجالس المحلية والمؤسسات العامة: وهي المقدمة للبلديات والمجالس القروية ومؤسسات الدولة العامة؛

ج)قروض لخزينة الدولة: وهي المقدمة على شكل أذونات وسندات خزينة للدولة في حال عجز الدولة.

3. الموجودات الأجنبية: وهي عبارة عن استثمارات البنوك المتخصصة في المحافظ الاستثمارية الأجنبية؛

4. الموجودات الأخرى: وهي تتكون عادة من السلف المالية ونفقات التأسيس والدفعات المدفوعة مقدما والإيرادات المستحقة وغيرها؛

5. الموجودات الثابتة: وهي عبارة عن السيارات، المباني، الأثاث، الأراضي وغيرها.

4-2: البنوك الشاملة

في ظل العولمة وإعادة هيكلة صناعة الخدمات البنكية والمالية زاد اتجاه البنوك وبخاصة البنوك التجارية إلى التحول نحو تبني فلسفة البنوك الشاملة التي أخذت تتعامل في الخدمات البنكية التجارية والاستثمارية معا ومع كافة القطاعات الاقتصادية، حيث تتوزع المخاطر وتنوع الإيرادات.

4-2-1: مفهوم البنوك الشاملة

لقد استقر مفهوم البنوك الشاملة في أوروبا قبل غيرها من البلدان الأسواق الأخرى نظرا لتقدم العمل المصرفي في هذه القارة ثم تلي ظهورها في كل من أمريكا واليابان وغيرها من دول العالم.

أولا): تعريف البنوك الشاملة

1. يمكننا تعريف البنوك الشاملة بأنها البنوك التي يقوم بتقديم الخدمات البنكية التقليدية وغير التقليدية بما فيها القيام بدور المنظم، وتجمع في ذلك بين وظائف البنوك التجارية وبنوك الاستثمار إضافة إلى نشاط التأمين وتأسيس الشركات والمشروعات ولا تقوم على أساس التخصص القطاعي أو الوظيفي بل تساهم في تحقيق التطوير الشامل والمتوازن للاقتصاد، مع القيام بدور فعال في تطوير السوق المالية بالمعنى الواسع [0].

2. المصرف الشامل هو ذلك الكيان المصرفي الذي يسعى دائما وراء تنوع مصادر التمويل والتوظيف، وتعبئة المدخرات من كافة القطاعات، وتوظيف مواردها في أكثر من نشاط وفي عدة مجالات متنوعة وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، وكذلك تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد معرفي.

3. وببساطة المصرف الشامل هو ذلك المصرف الذي يسعى إلى تنمية موارد المالية من كافة القطاعات كما يقدم الائتمان إلى كافة القطاعات.

4. في ظل التطورات العالمية إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية زاد اتجاه البنوك وبخاصة البنوك التجارية بل وباقي البنوك إلى التحول نحو البنوك الشاملة وهي تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظيف مواردها في أكثر من نشاط وفي عدة مجالات متنوعة وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي بحيث نجدها تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال أي هي تقوم بأعمال كل البنوك

ولكي يتحقق النجاح المطلوب لهذا النوع من البنوك يجب أن يتوفر ما يلي

أ) امتلاك البنوك لمنظومة متكاملة من الخدمات المصرفية التقليدية وغير التقليدية معتمدا في ذلك على توافر خبرات وكوادر المصرفية عريقة؛

ب)ضرورة امتلاك البنك لاسم عريق في السوق المالي والمصرفي؛

ت)توافر أساليب تكنولوجية حديثة في المجال الاتصالات والإدارة؛

ث)دخول البنك إلى الأنشطة المالية الحديثة والتحام أنشطة وخدمات جديدة دائما في تجاوب مستمر مع السوق المالية والانفتاح على العالم بخدماته؛

ج)ضرورة الاتجاه نحو الاستثمار المتعدد في الأنشطة قصيرة وطويلة الأجل والمشروعات الإنتاجية بالإضافة إلى أنشطة الأوراق المالية أي الجمع بين وظائف البنوك التجارية المتطورة وبين وظائف البنوك الاستثمار والأعمال البنوك المتخصصة مع تبني استراتيجية للتطور المستمر [.

ثانيا): خصائص البنوك الشاملة

تتسم البنوك الشاملة بعدة خصائص، يمكن توضيحها بإيجاز فيما يلي:
1. أداء مجموعة متكاملة من الخدمات حيث تقوم المصارف الشاملة بتقديم الخدمات المصرفية التقليدية والمستحدثة وتعمل على دعم الاستثمار وتنميته كما تمارس أيضا كل العمليات المصرفية، بالإضافة إلى تنويع أدوات الاستثمار وكذلك تنويع الأنشطة التي تتعامل فيها وتنويع المخاطر التي نتعرض لها؛
2. التنويع في مصادر التمويل والاستثمار حيث تلجأ المصارف الشاملة إلى التنويع في مصادر تمويلها، عن طريق اللجوء إلى مصادر غير تقليدية بالإضافة إلى تنويع أدوات الاستثمار وكذلك تنويع الأنشطة التي تتعامل فيها وتنويع المخاطر التي تتعرض لها؛
3. الانتشار حيث تمارس المصارف الشاملة أعمالها في مناطق جغرافية متعددة تنتشر فيها سواء كان ذلك داخل الدولة أو في خارج هذه الدولة؛
4. قوة مركزها المالي: يسبب إمكانية حصولها على إيرادات متنوعة المصادر ومن فئات وقطاعات اقتصادية متنوعة.
5. قدرتها على تجنب مخاطر الائتمان والذي قد تتعرض له المصارف من خسائر وعدم سداد القروض، وذلك باعتماد هذه المصارف على مبدأ التنويع القطاعي والجغرافي والمهني، سواء من حيث حصولها على الإيرادات أو توظيف هذه الأموال.
6. درجة عالية من الاستقرار في ظل التنويع الذي يحققه المصرف الشامل، فإنه يتوقع أن يحقق الاستقرار في حركة الودائع كما يتوقع أن تنخفض مخاطر الاستثمار فالدورات التجاري لا تصيب كافة القطاعات خلال نفس الفترة، وبالتالي فإن نقص الودائع التي يقدمها قطاع معين، قد يعوضه زيادة في ودائع قطاع آخر، فلو أصاب قطاع معين من القطاعات المتعاملة مع المصرف موجة كساد ترتب عليها إفلاس بعض منشآتها فإن مخاطر ذلك سوف تكون أقل عما لو كان المصرف يقتصر تعامله مع هذا القطاع دون غيره
7. المصرف الشامل في شكل الشركات القابضة المصرفية الشركة القابضة المصرفية هي شركة تقوم بإدارة مصرف أو عدة مصارف أو تجمع قانوني لعدد من المصارف بغية العمل في أكثر من مجال.
8. المصرف الشامل ينتقل من مصرف محلي إلى مصرف متعدد الجنسيات أصبح المصرف الشامل يحمل صبغة دولية بعد أن كان المصرف في وقت مضى مصرفا محليا.
ثالثا): دوافع التحول إلى البنوك الشاملة
من بين أهم هذه الدوافع لدينا
1. دوافع ذاتية: فالبنوك يتوافر لديها دافع ذاتي مستمر لتطوير أدائها خاصة إذا توافرت لديها الإدارة الذكية الفاعلة القادرة على قراءة ورصدت تحليل ما يدور حولها من تطورات وتحولات واتخاذ القرارات والسياسات اللازمة لتتواكب معها؛
2. التطور والتحولات في الاقتصاديات المحلية وخلقها لمجالات يجب أن تتدخل البنوك وتلعب دورا محوريا فيها؛
3. الوعي لدى جمهور المتعاملين وازدياد توقعاتهم وطلباتهم من البنوك، وتفضيلهم الحصول على سلسلة من الخدمات المتكاملة من جهة واحدة أو بنك واحد؛
4. المنافسة؛
5. التطور العلمي والتكنولوجي في وسائل الاتصالات والمعلومات وهو ما أسفر عما يعرف بتكنولوجيا المعلومات؛
6. تزايد حركة الاندماج بين البنوك بمعدلات كبيرة في السنوات الأخيرة تحت تأثير العولمة؛

7. التحرير الاقتصادي العالمي وتحرير الخدمات المالية؛
8. تصاعد الاقتصاد الرمزي.

رابعا): وظائف البنوك الشاملة

يمكن تقسيم وظائف البنوك وخدمات البنوك الشاملة إلى وظائف تقليدية ووظائف غير تقليدية [28] .

الوظائف التقليدية : وتتضمن الوظائف المعتادة في البنوك وبعض المؤسسات المالية كقبول الودائع بمختلف أشكالها ومنح القروض، وأداء الخدمات البنكية المتعلقة بالنشاط التجاري كإجراء التحصيلات والتحويلات، فتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان، وجدير الذكر أن البنوك قد توسعت في الآونة الأخيرة في تقديم الخدمات التقليدية للبنوك التجارية، حيث اتجهت إلى التوسع في التقديم الخدمات البنكية الالكترونية كخدمات آلات الصرف الآلي وإصدار البطاقات الائتمانية والتحويلات الالكترونية وتقديم الخدمات الشخصية للزبائن؛

1. الوظائف غير التقليدية: هي تلك الوظائف التي ظهرت نتيجة للتطورات المتلاحقة في البيئة الاقتصادية المحيطة والتي جعلت البنوك تطلع بوظائف كل من البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار، فضلا عن تقديم الخدمات المتنوعة المستحدثة، ومن أمثلة الأنشطة غير التقليدية التي تقوم بها البنوك الشاملة ما يلي:

- الخدمات البنكية الاستثمارية؛
- القيام بالعمليات خارج الميزانية؛
- خدمات وحدات الترست؛
- إنشاء صناديق الاستثمار وشركات رأس المال المخاطر؛
- تقديم التمويل التأجير؛
- القيام بعمليات الفوترة؛
- المساهمة في تنشيط سوق المال وبرامج الخوصصة.

4-2-2: ايجابيات وسلبيات البنوك الشاملة

إن الحكم على نشاط أي شخص اقتصادي في مجال الاقتصاد والتنمية يعتمد أساسا على مدى إسهامه في عملية التنمية وما يتولد من إيجابيات كما أنه من المعروف أن لأي نشاط قد تكون له بعض الجوانب الواجب الاحتياط والاحتراس نحوها لكي تتحول مع الغفلة أو عدم الاهتمام إلى سلبيات تحد من الإيجابيات بل وقد تعكسها.

أولا): الإيجابيات

ومن أهم الإيجابيات:

1. تؤدي البنوك الشاملة إلى توفير عناصر ومقومات ضرورية لعملية التنمية بدءا من دراسة الجدوى، التأسيس، التمويل، الإدارة، التسويق؛
2. البنوك الشاملة تسهم في تعظيم استغلال ما يتوافر لدى الدولة من موارد تقوم بتعبئتها وتخصيصها للأغراض التنموية على نحو يتسم بالكفاءة والرشادة أي تعمل على تعبئة الفائض الاقتصادي وتحسن استغلاله؛
3. تسهم البنوك الشاملة في إحداث التطورات المطلوبة في العمل المصرفي لكي يستطيع أن يجابه الدخول في اتفاقات تحرير الخدمات المالية والتي تتطلب تحديث المؤسسات المالية استحداث مؤسسات متخصصة تتفق ومتطلبات العصر، ابتكار منتجات جديدة؛
4. البنوك الشاملة تسهم في تنشيط بورصة الأوراق المالية.

ثانيا): السلبيات

إلا أنه مع ذلك يمكن القول إنّ التحول نحو البنوك الشاملة قد تكتنفه بعض المشاكل مثل:
1. إذ قد يؤدي إلى خلق الاحتكار ومضاعفة قوة السوق بالنسبة لبعض المؤسسات المالية الشاملة وهو ما قد يكون على حساب المؤسسات والبنوك الصغيرة؛
2. قد يؤدي إلى خلق مشاكل تتعلق بالمخاطرة والانكشاف أي تفضيل عامل الربحية على عامل السيولة من خلال الإفراط في الإقراض من ناحية أو تجميد الكبير من الموارد المالية في مشروعات يصعب تنفيذها بسرعة لمواجهة قد يحدث في طلبات العملاء من زيادة مفاجئة، وهنا تتجلى حصانة الإدارة المصرفية في خلق التوازن المنشود وحسن دراسة السوق واتخاذ القرار المناسب في التوقيت المناسب.

3-4: البنوك الالكترونية

يستخدم تعبير أو اصطلاح البنوك الالكترونية أو بنوك الأنترنت كتعبير متطور وشامل للمفاهيم التي ظهرت مطلع التسعينات كمفهوم لخدمات المالية عن بعد أو البنوك الالكترونية عن بعد أو بنوك الويب أو المصرف المنزلي أو المصرف على الخط أو الخدمات المالية الذاتية [29]، وجميعها تعبيرات تتصل بقيام الزبائن بإدارة حساباتهم وإنجاز أعمالهم المتصلة بالمصرف عن طريق المنزل أو المكتب أو أي مكان آخر وفي الوقت الذي يريد الزبون، ويعبر عنه بعبارة الخدمة المالية في كل وقت ومن أي مكان.

4-3-1: مفهوم البنوك الالكترونية

أمام التطور التكنولوجي المتسارع والمتزامن مع عصر العولمة، واكبت البنوك مختلف التطورات الحاصلة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال أدي إلى ظهور شكل جديد من البنوك وهي البنوك الإلكترونية والتي أخذت حيزا كبيرا من الاهتمام.

أولا): تعريف البنوك الالكترونية

تعددت تعاريف البنوك الالكترونية:

يمثل البنك الالكتروني أحد مواضيع ما اصطلاح عليه بالاقتصاد الرقمي القائم على أساس التجارة الالكترونية وتقنية المعلومات، فهذه الأخيرة هي التي أكدت الوجود الحقيقي والواقعي للبنك الالكتروني باعتباره يعتمد على وسائل الاتصال الحديثة ومختلف الوسائل التقنية في تنفيذ وإدارة نشاطاته عن طريق شبكات معلوماتية أبرزها الإنترنيت.

ويمكن تعريف البنوك الالكترونية على أنها تلك البنوك أو المؤسسات المالية التي تقوم على الركائز الالكترونية وتوظيف كافة التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لتقديم كافة الخدمات المصرفية بأمان[30] ،أما بنوك الانترنيت وتسمى أيضا البنوك الافتراضية فهي تلك المصارف التي تستخدم الانترنيت كقناة للحصول على الخدمة المصرفية مثل فتح حسابات الإيداع، تحويل الأموال والحصول على الخدمات المصرفية الجديدة، ويعد الانترنيت هو جوهر عمل هذه المصارف، وتعتبر بنوك الأنترنت مجال التنافس الرئيسي بين المصارف. .

البنوك الالكترونية عبارة عن نطاق قائم ذاته، وأصبح معمولا به في معظم الدول المتقدمة والمتطورة تكنولوجيا، حيث يتم إدراج الحسابات والسحوبات إلكترونيا، بواسطة إدخال كلمة سر أو رمز سري متفق عليه بين البنك

والعميل مثلما يتفقون على التوقيع الالكتروني وشكله والتحقق من صحة وتصدر الإشارة إلى أن الرقم السري خاص بالعميل الذي يضعه ويستطيع تغييره دون أي تدخل من البنوك، وعرفت أيضا أنها تلك البنوك والمؤسسات المالية التي يقوم على الركائز الالكترونية وتوظيف كافة التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لتقديم كافة الخدمات المصرفية بأمان مطلق.

الصيرفة الالكترونية هي إجراء العمليات المصرفية بطرق إلكترونية أي باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة، سواء تعلق الأمر بالسحب أو الدفع أو الائتمان أو التحويل أو بالتعامل في الأوراق المالية أو غير المالية أو غير ذلك من أعمال المصارف، وفي ظل هذا النمط من الصيرفة الالكترونية لا يكون العميل مضطرا للتنقل إلى البنك، إذ يمكنه القيام ببعض العمليات مع مصرفه وهو في منزله أو في مكتبه، وهو ما يعني تجاوز بعدي المكان والزمان.

ثانيا): خصائص البنوك الالكترونية

تتميز البنوك الالكترونية بالخصائص التالية :

توفر في النفقات فهي تعد بديلا عن تخفيض جزء كبير من رأس المال لإقامة علاقات مستمرة بين البائعين والمشترين وإنهاء دور الوساطة التقليدية والنشاطات التجارية التقليدية التي تبدأ بخروج السلعة من المصنع وتنتهي وصولها إلى المستهلك تحتاج إلى الوساطة من البشر لإبلاغ الموافقة على البيع؛

وجود الوسيط الالكتروني وهو جهاز الحاسب المتصل بشبكة المعلومات الدولية لي تقوم بنقل التعبير من الإرادة لكل من الطرفين في ذات اللحظة رغم تباعد المكان والمواطن؛

السرعة في إنجاز الأعمال والقدرة على التواصل مع أكثر من جهة في نفس الوقت؛

غياب المعاملات الورقية في استخدامها حيث يتم استخدام النقود الالكترونية؛

تقلل من زيادة الزبون لمكان السلع حيث يمكن تنفيذ الخدمة من داخل البيت؛

سهولة الاتصال بالعملاء الحاليين والمرتقبين؛

زيادة فعالية الإدارة والاتصال بالعاملين مما يمكن من زيادة خدمة العملاء والموردين والموزعين.

ثالثا): نشأة البنوك الالكترونية.

تعود نشأة الصيرفة الالكترونية إلى بداية الثمانينات تزامنا مع ظهور النقد الالكتروني، أما استخدام البطاقات كان مع بداية القرن الماضي في فرنسا على شكل بطاقات كرتونية تستخدم في الهاتف العمومي، وبطاقات معدنية تستعمل على مستوى البريد في الولايات المتحدة الأمريكية وفي عام 1958 أصدرت American Express أول بطاقة بلاستيكية لتنتشر على نطاق واسع، ثم قامت بعدها ثمانية بنوك بإصدار بطاقة Americard عام 1986 لتتحول إلى شبكة Visa العالمية كما تم إصدار في نفس العام البطاقة الزرقاء من طرف ستة بنوك فرنسية، وفي عام 1986 قامت اتصالات فرنسا بتزويد الهواتف العمومية بأجهزة قارئة للبطاقات الذاكرة لتصبح عام 1992 كل البطاقات المصرفية بطاقات برغوثية تحمل بيانات شخصية لحاملها. وخلال منتصف التسعينات ظهر أول بنك إلكتروني في الولايات المتحدة الأمريكية يميز بين نوعين من البنوك كلاهما يستخدم تقنية الصيرفة الالكترونية

1. البنوك الأرضية: وهي البنوك التي تمارس الخدمات التقليدية وخدمات الصيرفة الالكترونية؛
2. البنوك الافتراضية: تحقق أرباحا تصل إلى 6 أضعاف البنك العادي.

وعموما يرجع ظهور وانتشار البنوك الالكترونية إلى عاملين أساسيين:

أ) تنامي أهمية ودور الوساطة بفعل تزايد حركية التدفقات النقدية والمالية إما في مجال التجارة أو مجال الاستثمار والناتجة عن عولمة الأسواق؛

ب) تطور المعلوماتية وتكنولوجيا الإعلام والاتصال أو ما يعرف بالصدمة التكنولوجية والتي كانت في كثير من الأحيان استجابة للعامل الأول.

4-3-2: أنواع البنوك الالكترونية وخدماتها

ليس كل موقع لمصرف على شبكة الانترنت يعيني مصرف الكترونيا، وسيظل معيار تحديد المصرف الالكتروني مسار تساؤل في بيئتنا العربية إلى أن يتم تشريعيا تحديد معيار منضبط في هذا الحق. ووفقا للدراسات العالمية وتحديدا دراسات جهات الإشراف والرقابة الأمريكية والأوروبية فإن هناك ثلاث صور أساسية للبنوك الالكترونية على الانترنت:

أولا): الموقع المعلوماتي

وهو المستوى الأساسي للبنوك الإلكترونية أو ما يمكن تسميته بصورة الحد الأدنى من النشاط الالكتروني المصرفي، ومن خلال فإن المصرف يقدم معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية، وينطوي هذا النوع من الخدمات على مخاطر متدينة نسبيا، بسبب عدم وجود قناة اتصال الكتروني عبر الانترنت تمكن أحدا من الدخول إلى الشبكة وأنظمة المعلومات الداخلية للمصرف؛

ثانيا): الموقع التفاعلي أو الاتصالي

بحيث يسمح الموقع بنوع ما من التبادل الاتصالي بين المصرف وعملائه، كالبريد الالكتروني وتعبئة طلبات أو نماذج على الخط، أو تعديل معلومات القيود والحسابات وينطوي هذا النوع على مخاطر أعلى.

ثالثا): الموقع التبادلي

وهذا هو المستوى الذي يمكن القول إن المصرف فيه يمارس خدماته وأنشطته في بيئة إلكترونية، حيث تشمل هذه الصور السماح للزبون بالوصول إلى حساباته وإدارتها وإجراء الدفعات النقدية والوفاء بقيمة الفواتير وإجراء كافة الخدمات الاستعلامية وإجراء التحويلات بين حساباته داخل المصرف أو مع جهات خارجية.

4-3-3: أهمية وعوامل نجاح البنوك الالكترونية

إنّ قيام البنوك بتسوية أنشطتها وخدماتها المالية عبر الانترنت يحقق فوائد كثيرة من أهمه نذكر:

أولا): تخفيض النفقات التي يتحملها البنك يجعل تكلفة إنشاء موقع للبنك عبر الانترنت لا تقارن بتكلفة إنشاء فرع جديد للبنك وما يتطلبه من مباني وأجهزة وكفاءة إدارية إضافة إلى أن تسويق البنك لخدماته من موقعه على الانترنت يساعده على امتلاك ميزة تنافسية تعزز من مكانة التنافسية وتؤهله إلى مستوى المعاملات التجارية العالمية؛

ثانيا): إن توجه البنوك العالمية نحو شبكة الانترنت وما تتميز به من قدرات تنافسية يلزم البنوك الصغيرة ضرورة الارتقاء إلى مستوى هذه التحديات، ووفقا لذلك يقوم العملاء بالمقارنة بين خدمات البنوك لاختيار الأنسب، وبذلك تكون الأنترنت عامل منافسة قوي جذب العملاء؛

ثالثا): يساهم الانترنت في التعريف بالبنوك والترويج للخدمات المصرفية بشكل إعلامي وهو ما يساهم في تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة؛

رابعا): إن الصيرفة الالكترونية تؤدي إلى تسيير التعامل بين المصارف، وبناء علاقات مباشرة، وتوفير المزيد من فرص العمل والاستثمار وهو ما يساعد على النجاح والبقاء في السوق المصرفية؛

خامسا): استخدام الانترنت يساهم في تعزيز رأس المال الفكري وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاستفادة من الابتكارات الجديدة التي يكون لها انعكاس على أعمال البنوك.

إن إقامة نظام للصيرفة الالكترونية يقتضي الالتزام بجملة من العوامل والتي هي بمثابة قواعد للعمل الالكتروني والتي تتمثل فيما يلي:

سادسا): وجود شبكة عريضة تضم كل الجهات ذات الصلة، وترتبط بالأنترنت وفقا للأسس القياسية مع مراعاة التأمين في تصميم هذه الشبكة؛

سابعا): وضع خطط للبدء في إدخال خدمات الصيرفة الالكترونية، بداية من وضع استراتيجية على مستوى البنك المركزي أو البلد أو التحالفات الدولية؛

ثامنا): وضع تنظيمات قياسية تسمح بالربط بين مختلف الجهات والعالم ككل؛

تاسعا): إعداد خطة لتدريب الموارد البشرية؛

عاشرا): العمل على إنشاء تنظيم إداري يعمل على التنسيق بين الأطراف المتعاقدة.

4-3-4: مزايا وسلبيات البنوك الالكترونية

يقصد بالبنوك الالكترونية تلك المصارف التي تقدم خدماتها إلكترونيا عن بعد، وذلك عن طريق شبكة معلومات المصرف الداخلية حيث يوجد اتفاق عام على إن البنوك الالكترونية تحقق العديد من المزايا لكل من المصارف والعملاء.

أولا): المزايا

أهم هذه المزايا

1. توفير الخدمة المالية للعملاء على مدار 24 ساعة؛
2. تقديم معلومات حديثة عن حسابات العملاء؛
3. القدرة على الحصول على المعلومات المطلوبة عن طريق الانترنت؛
4. إجراء العمليات على الحسابات؛
5. الحصول على نصائح مالية من المصرف سواء من خلال البريد الالكتروني أو بشكل مرئي من خلال الكاميرات؛
6. زيادة درجة مرونة للعاملين بالمصرف كمصرف متطور تكنولوجيا؛
7. إن البنوك الالكترونية فرصة لتحقيق معدلات أفضل للمنافسة والبقاء في السوق.
8. إن البنوك الالكترونية تحقق مع بعضها البعض العمليات المصرفية الفورية بسرعة تفوق العمليات المصرفية العادية كالتحويلات أو التسويات التي تأخذ وقتا طويلا وتكلفة مرتفعة، فقد سمح ذلك بجذب العملاء بشكل كبير.

ثانيا): السلبيات

ولكن رغم هذه المزايا العديد إلا أن المصرف الالكتروني بما فيه من تكنولوجيا له مخاطر شأنه في ذلك شأن أي تكنولوجيا جديدة لابد أن يكون لها بعض المخاطر ويحذر الخبراء الاقتصاديون من الأخطار المحتملة من جراء التعامل بنظام البنك الالكتروني ومنها:

1. اتساع الفجوة في علاقة المصرف بالعميل وما يمكن أن يترتب عليها من عمليات اقتراض بدون ضمانات كافية، وتعرض المصارف لعمليات نصب؛
2. صعوبة مراقبة البنك المركزي لحجم السيولة، حيث إن نظام البنك الالكتروني يتيح للعميل أن يقوم بتحويل أمواله وبأي مبالغ بضغطه على زر الكمبيوتر أو التيليفون خارج حدود الدولة إلى دولة أخرى أو العكس، مما يجعل الدولة عرضة لتأثر بأزمات السيولة سواء بالزيادة أم بالنقصان؛

3. طهور المخاطر التنظيمية، فنظرا لأن الشبكة تقدم الخدمات من أي مكان في العالم فإن هناك خطرا في أن تحاول المصارف التهرب من الإشراف والتنظيم، مما يضع البنوك المركزية في وضع يصعب عليها فيه فرض رقابتها الكاملة على هذه المصارف؛
4. ظهور المخاطر القانونية، حيث تنطوي المعاملات المصرفية الالكترونية على درجة كبيرة من المخاطر القانونية كعدم معرفتها الكاملة بالقوانين والتنظيمات المطبقة في بلد ما قبل أن تبدأ في تقديم خدماتها فيه؛
5. مخاطر السمعة، فوجود سمعة سيئة للمصرف من ناحية عدم توفر الوسائل الكافية والمؤكدة للبيانات التي يحتفظ بها المصرف والخاصة بعملائه أو وقوعه في بعض عمليات الاختراق لنظمه الالكترونية، مما يؤثر كثيرا على عدد عملائه ويقلص نشاطات المصرف إلى أقصى حد مما يقلل من أرباحه؛
6. المخاطر الأخرى، وهي المخاطر الخاصة بالعمليات المصرفية التقليدية، كمخاطر الائتمان، السيولة، سعر الفائدة...إلخ

5: البنوك الإسلامية

لا أحد يستطيع أن ينفي التطور الهائل الذي حققته الصيرفة الإسلامية منذ بدايتها في السبعينات من القرن الماضي، فقد برزت المصارف الإسلامية كظاهرة اقتصادية جديدة ميزت الثلث الأخير من القرن العشرين.

5-1: مفهوم البنوك الإسلامية

تعتبر البنوك الإسلامية حدثا متميزا وجديدا في المجتمع الإسلامي بصفة خاصة، وفي العالم بصفة عامة حيث مرت هذه البنوك بمجموعة من المراحل التي تخللها جهود عظيمة ثم بفضلها إعطاء عدة تعاريف لها.

5-1-1: تعريف البنوك الإسلامية

أُعطيت للبنك المركزي عدة تعاريف التي على الرغم من اختلافها في التعبير إلا أنها تجتمع معظمها في المضامين الأساسية، ومن بين هذه التعاريف نجد:
أولا): المصرف الإسلامي هو مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة أخذا وعطاء، فالمصرف الإسلامي يتلقى من الأفراد نقودهم دون أي التزام أو تعهد من أي نوع بإعطاء فوائدهم وحينما يستخدم هذه النقود في نشاطاته الاستثمارية والتجارية إنما يكون ذلك على أساس المشاركة في الربح والخسارة.
ثانيا): المصارف الإسلامية هي البنوك أو المؤسسات المالية التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء.
ثالثا): المصرف الإسلامي هو مؤسسة مالية مصرفية وسيطة تهدف إلى تحقيق الربح وتلتزم في جميع أعمالها وأنشطتها بأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها.
رابعا): يعرف البنك الإسلامي بأنه مؤسسة مالية تعمل في إطار إسلامي، تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، بهدف غرس القيم والمتمثل في الأخلاق الإسلامية في مجال المعاملات المالية، والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الكريمة للشعوب الإسلامية.
خامسا): المصارف الإسلامية منظمات مالية إسلامية، تسعى إلى تحقيق رسالة اقتصادية واجتماعية وذلك في نطاق وإطار تعاليم الإسلام الحنين، بحيث تساهم في دعم المجتمع، وبناء مجتمع إسلامي متكاتف قوي ومتعاون

من أجل الخير وإنماء.
سادسا): وكتعريف شامل البنك الإسلامي هو مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية مما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي، ويحقق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي.

2-1-5: خصائص البنوك الإسلامية

تنفرد البنوك الإسلامية بمجموعة من الخصائص، تميزها عن غيرها من البنوك ومن أهم هذه الخصائص نجد:
أولا): استبعاد التعامل بالفائدة: لما كان سعر الفائدة الذي تتعامل به البنوك التقليدية هو عبارة عن ربا فإنه كان لزاما على البنوك الإسلامية عدم التعامل به لأنه محرم وهذا يعني أنها لا تتعامل بالفائدة سواء كانت ظاهرة أو مختفية، ثابتة أو متحركة؛
ثانيا): تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع: ترفض البنوك الإسلامية المتاجرة في النقود، فهي لا تقترض أن تقرض نقودا، وإنما تقدم تمويلا عينيا بحيث لا مجال لاستخدامه في غير الغرض الذي طلب من أجله، لتساهم بذلك في تحريك النشاط الاقتصادي من خلال الاستثمارات الحقيقية معتمدة في ذلك على المشاركة وليس على القرض، وتمكن هذه الخاصية من جعل العلاقة الموجودة بين البنك وعملائه تقوم على أساس الشراكة وليس على أساس دائن ومدين؛
ثالثا): التمسك بالقاعدة الذهبية: تتمثل هذه القاعدة في قاعدة الحلال والحرام حيث تعمل البنوك الإسلامية على تطهير معاملاتها المصرفية من كل ما يخالف الشريعة الإسلامية مع الالتزام بالموجهات الإسلامية الأخرى والتي تتمثل في:

1. قاعدة الغنم بالغرم: أي أن الحق في الربح بقدر الاستعداد لتحمل المخاطر؛
2. الالتزام بقاعدة الخراج بالضمان: أي أن الذي يضمن أصل الشيء جاز له أن يحصل على ما تولد عنه من عائد؛
3. قاعدة الاستحقاق في المال: المال مال الله والبشر مستخلفين فيه، لذا كان لابد على البشر أن يتصرفوا في هذا المال وفقا لإدارة مالكه وهو الله عز وجل.

رابعا): بنوك متعددة الوظائف: فهي تلعب دور البنوك التجارية، بنوك الأعمال، الاستثمار وبنوك التنمية، إذ لا ينحصر نشاطها في العمليات المصرفية قصيرة الأجل كالبنوك التجارية ولا على الآجال المتوسطة والطويلة كالبنوك غير التجارية؛
خامسا): ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية: لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية دون الأخذ بعين الاعتبار التنمية الاجتماعية، فالهدف الأسمى لهذه البنوك وترقية المردود الاجتماعي لصالح الأمة الإسلامية؛
سادسا): خضوع المعاملات المصرفية الإسلامية للرقابة الشرعية: تعرف على أنها التأكد من مدى مطابقة أعمال المؤسسة المالية الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية حسب الفتاوى الصادرة والقرارات المعتمدة من جهة الفتوى؛
سابعا): الالتزام بالسعي لتحقيق عناصر التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع: تشتمل هذه الخاصية على تمويل الأنشطة الاجتماعية التي تهدف إلى تعميق معنى ومضمون التعاون الإيجابي والمشاركة الفعالة بين المواطنين، ومن أهم الخدمات الاجتماعية:

1. خدمة جمع وتوزيع الزكاة سواء كانت زكاة مال البنك أو زكاة المتعاملين معه لمن فوضوا له ذلك؛
2. تقديم القروض الحسنة، حيث يعرف القرض الحسن على أنه قرض بدون مقابل أو فائدة؛

3. المساهمة في المشروعات الاجتماعية والتي تشتمل على أعمال خيرية لا تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق ربح من ورائها، وإنما تهدف إلى تقديم خدمات اجتماعية مثل بناء دور المسنين، المساجد...إلخ.

5-1-3: التطور التاريخي لنشأة البنوك الإسلامية

ظهرت فكرة البنوك الإسلامية منذ منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين حيث كانت ثمره للصحوة الإسلامية والتي دعت إلى ضرورة التخلي عن التعامل مع البنوك التقليدية التي يرتكز نشاطها أساسا على الربا كما أنه لا يجوز للمسلمين التعامل مع مؤسسات لا تعبأ باستثمار أموال عملائها في أنشطة حرمتها الشريعة الإسلامية، وفي هذا الإطار كانت هناك محاولات جادة لوضع نموذج للبنك الإسلامي وذلك بالاستفادة من خبرات البنوك التقليدية في مجالات لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية، ومن أهم المراحل التي مرت بها هذه البنوك في إنشاءها وتطورها إلى الشكل الحالي مرحلتين هما:

أولا): المرحلة الأولى من عام 1963 إلى عام 1975

تميزت هذه المرحلة ببطء نمو وانتشار البنوك الإسلامية، حيث ظهرت في هذه المرحلة أربعة بنوك إسلامية فقط، وقد يرجع السبب في ذلك إلى كون الفكرة الحديثة، ويلزمها الوقت من أجل تقبلها واستيعابها هذا من جهة، والخبرة من جهة ثانية، وذلك من أجل تجسيدها بالشكل المناسب على أرض الواقع، حيث شملت هذه المرحلة المحطات التالية:

1. كانت أول تجربة للبنوك الإسلامية هي تجربة بنوك الادخار المحلية سنة 1963 بمدينة ميت غمر التابعة لمحافظة الدقهلية بمصر، وتمت هذه التجربة تحت إشراف الدكتور أحمد النجار حيث قامت فكرة هذه البنوك على جمع الأموال من المزارعين المصريين واستثمارها في بناء السدود واستصلاح الأراضي بغية تقاسم الأرباح بين الأطراف المشاركة.

استطاعت هذه البنوك أن تحقق نجاحا كبيرا حيث بلغ عدد فروعها تسعة فروع رئيسية وأكثر من عشرين فرعا صغيرا وذلك على الرغم من قصر حياتها التي دامت أربع سنوات فقط، حيث ساهمت القوى السياسية المناهضة للإسلام آنذاك في فشل هذه التجربة

2. تزامنت هذه التجربة أيضا مع تجربة أخرى قام بها الشيخ أحمد إرشاد في باكستان بدعم من الملك فيصل وسماحه الشيخ أمين الحسيني رحمهما الله، حيث تلخصت فكرة هذه التجربة في محاولة تحويل البنوك التجارية إلى بنوك لا ربوبية مع الاحتفاظ بالميكانيزمات المعمول بها في هذه البنوك، إلا أنها لم تكن أوفر حظا من سابقتها حيث دامت عدة شهور فقط؛

3. في عام 1970 تقدم وفد من مصر وباكستان كل على حدا إلى المؤتمر الثاني لوزراء الخارجية الإسلامي المنعقد في كراتشي (باكستان) باقتراح إنشاء بنك إسلامي دولي أو اتحاد دول للبنوك الإسلامية، وقد قام خبراء من 18 دولة إسلامية بدراسة المشروع وتقديم تقرير ينص على ضرورة تطوير نظام إسلامي بديل للنظام الربوي؛

4. في عام 1971 تم تأسيس بنك ناصر الاجتماعي حيث نص قانون إنشائه على عدم التعامل بالربا أخذا أو عطاء، وقد نالت التجربة اهتماما كبيرا لدرجة إدراجها على جدول أعمال اجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية عام 1972؛

5. في عام 1973 طرحت فكرة إقامة بنوك إسلامية تقوم بتقديم خدمات مصرفية متكاملة في اجتماع وزراء الدول الإسلامية، وقد نالت هذه الفكرة القبول في هذا الاجتماع، حيث تقرر وضعها خير التنفيذ، وقد ساهمت

الندوات الأكاديمية لنيل الماجستير والدكتوراه، والكتب الجامعية في إثراء هذه التجربة وإرساء قواعدها أثناء تنفيذها؛

6. في عام 1975 تم تأسيس بنكين إسلاميين الأول هو بنك دبي الإسلامي الذي يعتبر البداية الأولى للعمل المصرفي الإسلامي، حيث صدر المرسوم الأميري بتأسيسه في 12 مارس 1975، أما الثاني فهو البنك الإسلامي للتنمية، والذي تم اتخاذ قرار بافتتاحه رسميا في أكتوبر 1975.

ثانيا): المرحلة الثانية من عام 1977 حتى الآن.

تميزت هذه المرحلة بالنمو المتزايد والسريع للبنوك الإسلامية، فأصبح لا ينقضي عام ألا وتأسس بنك إسلامي على الأقل، حيث كانت بداية هذه المرحلة بإنشاء بنك فيصل الإسلامي المصري، وبنك فيصل الإسلامي السوداني، وبيت التمويل الكويتي في سنة 1977، تم تلاها البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار عام 1978، وتم إنشاء البنك العربي الإسلامي الدولي عام 1997.

وما يلاحظ الآن أن الصناعة المصرفية في تزايد مستمر، حيث وصل عدد البنوك والمؤسسات المالية إلى أكثر من 267 مؤسسة في عام 2001 في حين بلغ حجم الأصول في المصارف الإسلامية وشركات الاستثمار فقط حوالي 262 مليار دولار حسب بيانات صادرة عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية.

ووفقا لتقرير التنافسية الدولية لعام 2005، فإن المصارف الإسلامية استمرت في النمو خلال عام 2004 بسرعة أكبر بكثير من المصارف التقليدية، ويتوقع الأمين العام للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية عز الدين خوجة أن ترفع موجودات المصارف الإسلامية في العالم إلى نحو 1.84 تريليون دولار بحلول عام 2013.

إن التطور الذي شهدته الصناعة المصرفية شجع الكثير من البنوك التقليدية على فتح فروع تقوم بتقديم خدمات مصرفية تقوم على أسس إسلامية مثل City Bank في أمريكا، HSCBو مصرف باركليز، البنك المتحد السويدي و Golden Sachs في أوربا.

إن فتح فروع إسلامية من طرف هذه البنوك لم يكن بسبب حبها للإسلام وإنما هدفها كان تطوير خدماتها لتلبي حاجات شريحة معينة من العملاء وهم المسلمون المغتربون، وذلك نتيجة لرغبة تلك الشريحة في التعامل مع مصارف تلبي رغبتها في التمويل الإسلامي خاصة أصحاب الشركات والمؤسسات.

2-5: أهداف وأهمية البنوك الإسلامية

تعدد أهداف وأهمية البنوك التجارية ومن بينها ما يلي:

أولا): الأهمية

ترجع أهمية وجود البنوك الإسلامية إلى ما يأتي:

- تلبية رغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد قنوات للتعامل المصرفي بعيدا عن استخدام أسعار الفائدة؛
- إيجاد مجال لتطبيق فقه المعاملات في الأنشطة المصرفية؛
- تعد المصارف الإسلامية التطبيق العملي لأسس الاقتصاد الإسلامي.

ثانيا): الأهداف

ولغرض تحقيق رسالة المصرف الإسلامي في تقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية في ضوء الشريعة الإسلامية لابد من الوصول إلى أهداف عديدة منها:

1. الأهداف المالية:

المصرف الإسلامي يقوم بدور الوساطة المالية بمبدأ المشاركة ولغرض النجاح فهذا الدور لابد من تحقيق بعض الأهداف:

أ) استثمار الأموال: حيث تعد الاستثمارات ركيزة العمل في المصاريف الإسلامية والمصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح سواء للمودعين أو المساهمين؛

ب)جذب الودائع وتنميتها: جاء هذا الهدف تطبيقا للقاعدة الشرعية بعدم تعطيل الأموال واستثمارها بما يعود الأرباح على المجتمع الإسلامي وأفراده؛

ت)تحقيق الأرباح: وهي الأرباح المحصلة الناتجة من نشاط المصرف الإسلامي وتعد من أهدافه الرئيسية كي يستطيع المصرف المنافسة والاستمرار في السوق المصرفي.

2. أهداف خاصة بالمتعاملين:

ينبغي على المصرف الإسلامي الحرص على أهداف المتعاملين معه ومنها:

أ) تقديم الخدمات المصرفية: عندما تكون هذه الخدمات ذات جودة عالية فهي الشهادة على نجاح المصرف الإسلامي وهدفا رئيسيا لإدارته؛

ب) توفير التمويل للمستثمرين: من خلال توفير الأموال للمستثمرين أو استثمار الأموال من خلال شركات تابعة متخصصة أو استثمارها مباشرة في الأسواق المحلية أو العالمية؛

ت) توفير الأموال للمودعين: ثقة المودعين عامل مهم لنجاح المصارف الإسلامية لذا لابد من توفير سيولة نقدية دائمة لمواجهة متطلبات الزبائن.

3. أهداف داخلية:

أ) تنمية الموارد البشرية: لابد من توافر العنصر البشري القادر على استثمار الأموال وذو خبرة مصرفية، عن طريق التدريب للوصول إلى أفضل مستوى أداء في العمل؛

ب)الانتشار جغرافيا واجتماعيا: بحيث تغطي أكبر قدر من المجتمع وتوفر الخدمات المصرفية لجمهور المتعاملين معها.

4. أهداف ابتكارية: وهي تقديم العديد من التسهيلات المصرفية وتحسين مستوى أداء الخدمات المصرفية والاستثمارية في ظل المنافسة لغرض جذب أكبر عدد ممكن من الزبائن وتشمل:

أ) ابتكار صيغ التمويل: على المصرف الإسلامي إيجاد الصيغ الاستثمارية الإسلامية التي يتمكن من خلالها من تمويل المشروعات الاستثمارية المختلفة وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية؛

ب)ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية: من الضروري أن يبتكر المصرف الإسلامي خدمات مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وألا يقتصر نشاطه على ذلك بل عليه تطوير المنتجات المصرفية الحالية وتنويعها لتفوق ما تقدمه المصارف التقليدية.

3-5: خدمات البنوك الإسلامية

تقدم البنوك الإسلامية خدماتها من خلال جمع الموارد ومن ثم استخدامها في مسالكها الشرعية.

أولا): تعبئة الموارد

تسعى البنوك الإسلامية إلى حشد وتعبئة الموارد باعتبارها مستلزمات تمكنها من القيام بمهامها المختلفة بحيث تقسم هذه الموارد أو المصادر إلى نوعين: مصادر داخلية وأخرى خارجية.

1. المصادر الداخلية:

وتتمثل هذه المصادر في:

أ) رأسمال البنك: ويمثل الأموال المدفوعة من المساهمين، حيث يتم بواسطته تجهيز البنك حتى يتمكن من القيام بعمله، كما له دور آخر يتمثل في تمويل عملائه في بداية نشأة البنك وهو بمثابة ضمان للمودعين في حالة تعرض المصرف للخسارة.

ب) الاحتياطات: تتمثل في الأموال المقتطعة من الأرباح الصافية للبنك، حيث تعد مصدرا من مصادر التمويل الذاتي، وهي الأخرى تعتبر بمثابة ضمان للمودعين، تتسم بالمرونة وقابلية للتعديل باعتبار أن البنك يستطيع الإضافة إليها أو الخصم منها، وهي على أنواع وعليه فإن دور الاحتياطات في البنوك يتلخص في دعم مركزها المالي والمحافظة على سلامة رأسمالها، وعلى ثبات قيمة ودائعها وموازنة أرباحها.

ت) الأرباح المحتجزة: وهي تلك الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية توزيع الأرباح الصافية للبنك أو الشركة المالية على المساهمين؛

ث) المخصصات: هي مبالغ مقتطعة من الأرباح لمواجهة مخاطر محتملة الحدوث في المستقبل كخطر عدم السداد أو خيانة الأمانة أو إعسار بعض الشركاء وعدم كفاية ضمانته والتزاماته لدى البنك ...إلخ، حيث تعتبر مخاطر عمليات الاستثمار ومن أهم المخاطر التي توجه إليها هذه المخصصات وهنا نميز بين نوعين لها هما: مخصصات الاستهلاك ومخصصات المؤونات.

2. المصادر الخارجية:

وهي مختلف الودائع التي يضعها العملاء في البنك، حيث تعرف الوديعة المصرفية على أنها الأحوال التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى البنك على أن يتعهد البنك برد مسار لها إليهم أو نفسها لدى الطلب أو بالشروط المتفق عليها، ومن أهم هذه المصادر نذكر:

أ) الحسابات الجارية : وتتمثل في الودائع تحت الطلب، يقوم أصحابها بإيداعها في البنك للحفاظ عليها من جهة وسهولة استخدامها في العمليات اليومية من جهة ثانية، حيث تتميز هذه الحسابات بقدرة صاحبها على سحب جزء منها أو كلها في أي وقت شاء، وذلك باستخدام الشيكات وأوامر الصرف مقابل عمولة، بسيطة يأخذها المصرف الإسلامي نظيرا إدارته لهذه الحسابات،وهذا يعني أنه لا يمكن الاعتماد عليها في التوظيفات طويلة الأجل، وحتى توظيفها في الأجل القصير يستلزم الحيطة والحذر من قبل البنك وذلك حتى يتجنب الوقوع في صعوبات قد تهدد قدرته على الوفاء بالتزاماته نحو أصحاب هذه الحسابات؛

ب)الودائع الادخارية (حسابات التوفير): وهي عادة ما تكون صغيرة الحجم، يضعها أصحابها في المصرف بغرض الادخار والتوفير لمتطلبات المستقبل أو الحالات الضرورية غير المتوقعة، حيث يعطي أصحابها دفتر توفير، ويمكن لهم سحبها عند حاجتهم لها، أو أخذا إذن من إدارة المصرف وذلك على حسب الشكل الذي تأخذه هذه الودائع؛

ت)حسابات الاستثمار (ودائع لأجل): هي الأموال التي يودعها أصحابها بغرض الحصول على عائد من عملية استثمارها، وما يميز هذه الحسابات أن البنوك الإسلامية لا تضمن هذا العائد كما لا يوجد التزام برد هذه الأموال كاملة في تاريخ استحقاقها.

ثانيا): صيغ التمويل

تعمد البنوك الإسلامية إلى تعبئة الموارد بغية توجيهها إلى الاستثمارات التي تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهي بذلك تقبل الودائع بهدف استثمارها في مشاريع تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، ولأن العلاقة بين البنك الإسلامي ومودعيه تحكمها المشاركة في الربح والخسارة، استلزم ذلك عليه أن يأخذ الحيطة والحذر الشديدين عند انتقاده لها، وهذا يعني ضرورة قيامه بدراسة جدواها قبل لقبول بتمويل أي منها أو الاستثمار فيها. وتقوم البنوك الإسلامية هنا بممارسة نشاط الاستثمار وتمويل المشاريع باستخدام صيغ هي في

أصلها عقود معروفة في الفقه الإسلامي تم تكييفها لتتلاءم مع طبيعة عمل البنك الإسلامي باعتباره وسيطا ماليا، حيث تدعى هذه الصيغ بصيغ التمويل والتي يمكن تقسيمها إلى:

1. صيغ المشاركة:

وهي الصيغ التي يكون العائد المتولد عنها متغيرا، حيث تتمثل في:

أ) المضاربة: تعتبر المضاربة من البدائل الإسلامية لنظام الاستثمار الربوي وهي إحدى الطرق الإسلامية القديمة وهي عبارة عن نوع من المشاركة بين صاحب الأموال وصاحب الخبرات يقدم فيها الأول ماله والثاني خبرته ويقتسمان نتيجة النشاط بنسب متفق عليها مسبقا؛

ب)المشاركة: وهي أن تشترك اثنين أو أكثر بأموال مشتركة بينهم في أعمال زراعية أو تجارية أو صناعية أو خدمية، ويكون توزيع الأرباح بينهم حسب نسبة معلومة من الربح، ولا يشترط المساواة في حصص الأموال بين الشركاء، أو المساواة في العمل أو المساواة في المسؤوليات أو المساواة في نسب الربح أما الخسارة فهي فقط بنسب حصص رأس المال؛

ت)صيغ مشاركة أخرى: تتعامل البنوك الإسلامية عند قيامها بعملية التمويل بصيغ مشاركة أخرى تتمثل في المساقاة والمزارعة إلا أن استخدامها لها يعد محدودا جدا، ويمكن إيجاز كل منهما كما يلي:

- المساقاة: وهي أن يدفع الرجل نخيله أو كرمه إلى رجل ليعمل فيها بما فيه صلاحها وصلاح ثمرها على أن يكون له جزء معلوم من الثمر نصف أو ثلث أو ربع على ما يشترطان؛
- المزارعة: هو دفع الأرض من مالكها إلى من يزرعها أو يعمل عليها، ويقومان باقتسام الزرع بينهما، وتعتبر المزارعة عقد شركة بأن يقدم أحد الشريكين مالا أو أحد عناصر الإنتاج وهي الأرض، بينما يقدم الشريك الآخر العمل في الأرض.

2. صيغ الهامش المعلوم:

وهي الصيغ التي يكون فيها العائد الذي سيحصل عليه البنك معلوما حيث تتمثل في:

أ) المرابحة: هي من أنواع البيوع، حيث تصنف ضمن بيوع الأمانة وهي تلك البيوع التي تتضمن ذكر رأس المال السلع المباعة (أي تكلفة السلعة التي تحملها البائع)؛

ب) الإجارة: عقد يتم بموجب تمليك منفعة معلومة لأصل معلوم من قبل مالكها لطرف آخر مقابل عرض معلوم لمدة معلومة؛

ت) السلم: البيع الذي يتم فيه تسليم الثمن في مجلس العقد وتأجيل تسليم السلعة الموصوفة بدقة إلى وقت محدد في المستقبل؛

ث) البيع بالآجل: قيام البنك بتسليم البضاعة المتفق عليها إلى عمليه في الحال مقابل تأجيل سداد الثمن إلى وقت محدود يستوي في ذلك أن يكون التأجيل لكامل ثمن البضاعة أو لجزء من هذا الثمن، وعادة ما يتم سداد الجزء المؤجل من ثمن البضاعة على دفعات وأقساط؛

ج) الإستصناع: عقد بين طرفين يقوم أحدهما بموجب هذا العقد بصنع شيء محدود الحبس والصفات للطرف الآخر على أن المواد اللازمة للصنع من عند الصانع وذلك مقابل ثمن معين يدفعه المستصنع للصانع إما حالا أو مقسطا أو مؤجلا.

ثالثا): خدمات مصرفية أخرى

لا يتوقف عمل البنوك الإسلامية فقط على حشد الموارد وتوظيفها باستخدام الصيغ المذكورة سابقا، وإنما يتعداه إلى تقديم خدمات مصرفية أخرى يتمثل أهمها: أعمال الصرف الأجنبي، تحويل العملات، التعامل في الشيكات

السياحية، تحصيل الأوراق التجارية، الاعتماد المستندية، خطابات الضمان، التعامل بالأوراق المالية، تأجير الخزائن الحديدية، البطاقات.

الفصل الثامن: السوق النقدية

تمهيد

تعتبر السوق النقدية أحد المصادر التمويلية الهامة التي تعتمد عليها البنوك التجارية والنشاط الاقتصادي عامة للقيام بالمشروعات وتوظيف المدخرات، حيث يتلاقى عارضوا السيولة مع طالبيها، فيتحقق غرض كل بنك أو مؤسسة والذي يتمثل في الحصول على مزيد من السيولة النقدية.

فقد يحدث أن لا يستجيب البنك المركزي للطلبات المتزايدة على السيولة من البنوك التجارية فيرفض منح قروض جديدة لها، وفي هذه الحالة فإن البنوك التجارية التي تعاني نقص في السيولة تلجأ إلى غيرها من البنوك التجارية وبعض المؤسسات المالية غير المصرفية التي لديها فائض نقدي وهذا المجال هو ما يسمى "بالسوق النقدية".

ونظرا لأهمية هذا المصدر التمويلي سوف نتناول فيما يلي مختلف المفاهيم والخصائص المتعلقة به، كما يزيد وضوحا عنه عندما نتناول مختلف عملياته وأقسامه والمؤسسات التي تنشط به، وهو ما توضحه المباحث الموالية.

- تعريف السوق النقدية وأهميتها؛
- نشاط السوق النقدية؛
- موارد التمويل الحديثة في السوق النقدية.

1: تعريف السوق النقدية وأهميتها

يتضح مفهوم السوق النقدية وأهميتها من خلال العناصر التالية:

1 - 1 - تعريف السوق النقدية:

ينصرف المراد عادة بالسوق النقدي، إلى مجموعة الأوراق المنظمة للتعامل في أدوات الائتمان ذي الأجل القصير، فهي سوق التعامل بين البنوك... الذي يضمن تحقيق التوازن اليومي بين آجال العمليات الدائنة والمدينة للمؤسسات الائتمانية حيث تقوم البنوك بعرض فوائضها لدى هذه السوق، كما تحصل منه على القروض اللازمة استنادا إلى وضعية احتياطاتها لدى البنك المركزي.

والسوق النقدية بالمفهوم الواسع: هي سوق العمليات الائتمانية قصيرة الأجل غالبا، والتي تسمح بتدخل مختلف المؤسسات النقدية ممثلة في البنك المركزي والبنوك التجارية، إلى جانب بعض المؤسسات المالية غير البنكية كذلك مثل: كشركات التأمين، الخزينة العمومية، مؤسسات التوفير والاحتياط...الخ.

وتعتبر السوق النقدية أداة للسياسة النقدية وضبط حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد من خلال تحليل ومتابعة حركات الأصول المالية بين العارضين والطالبين للقروض.

وعليه فالسوق النقدية هي تجمع موضوعي، وشخصي، بهدف التعامل في الأصول النقدية، فموضوع المبادلة في هذه السوق يتعلق بنوع خاص من الأصول الرئيسية، هي سيولتها النسبية، وهي تتعدد في أشكالها وأحجامها وأهمها: سندات الخزينة والأوراق التجارية والمالية، وغيرها من الأدوات المالية التي يطلق عليها شبه النقود، والتي يتعين أن تتصف بسهولة تبادلها دون نفقات كبيرة، وهي كلها تمثل سندات تعبر عن مديونية قصيرة الأجل.

إن مفهومنا للسوق النقدية، يكتمل بمعرفة الفرق بينها وبين سوق رأس المال فقد تدّق التفرقة بينهما بسبب تشابك العلاقات وارتباط الوظائف، وتشابه بعض المؤسسات المتعاملة في كليهما،

1 - تتعامل السوق النقدية في الائتمان قصير الأجل، أما السوق المالي فهو يتعامل في الائتمان طويل الأجل، ومن هنا كان سعر الفائدة في السوق المالي أعلي منه في السوق النقدي.

2 - تعتمد السوق النقدية في ممارسة عملياتها على الفوائض النقدية لديها، أما السوق المالية فيعتمد في تقديم الائتمان على رأسمال البنوك وعلى القروض التي تعقدها في السوق لنفسها والتي تصدرها في صورة سندات وأسهم.

3 - يلجأ المقرضون للسوق النقدية في مواجهة عسر في السيولة النقدية حين تكون فيها الإجرآت سهلة وسريعة ومكيفة حسب طبيعة التمويل، في حين أن المقترضين من السوق المالية يحصلون على الأموال من أجل الاستثمار في راس المال الثابت.

4 - يتعامل السوق النقدية فيما يسمى بالأوراق التجارية من كمبيالات وسندات أذنية وغيرها أما السوق المالي فيتعامل في الأوراق المالية من أسهم وسندات.

5 - تزود السوق النقدية المشروعات برأس مالها العامل، أما السوق المالية فهي تزودها برأس مالها اللازم للتأسيس أو التجديد.

6 ـ و أخيرا يمكن القول بأن السوق النقدية هي سوق الادخار أي السوق التي تحرك الأموال السائلة التي يرغب أصحابها في ادخارها، أما السوق المالي فهو سوق استثمار أي السوق الذي يحرك الأموال التي تسعى وراء الاستثمار سواء في البنوك أو في البورصة.

ونستطيع في الواقع، أن نمثل السوق النقدية في البنوك التجارية و البنك المركزي كمتدخلين رئيسيين وبعض المؤسسات المالية غير المصرفية كمتدخل إضافي، بينما نمثل السوق المالية في مختلف المؤسسات المالية الاستثمارية التي توظف فوائضها المالية على المدى الطويل غالبا، وبذلك فإن سوقي النقد والمال يشكلان معا سوق قومية تعمل على تعبئة المدخرات ودفعها إلى قنوات التمويل بأعلى درجة من الكفاءة والفعالية. وبالتالي قد تلجأ البنوك التجارية إلى السوق المالية لمباشرة عمليات البيع والشراء كما أن السوق المالي قد يلجأ للبنوك التجارية لتحصل منها على الأموال اللازمة لإتمام بعض عمليات المضاربة.

1 -2 ـ أهمية السوق النقدية:

ترجع أهمية السوق النقدية بشكل أساسي إلى دورها في إعادة تجديد سيولات البنوك التجارية وفي تلبية متطلبات الاقتصاد بصفة عامة.

و من وجهة نظر الاقتصاد القومي تؤمن هذه السوق سرعة حصول المقترض على الأموال التي يحتاجها، كما يؤمن للمقرض إمكانية تحويل أصوله المالية قصيرة الأجل بسرعة إلى أرصدة نقدية سائلة وبذلك تؤمن السوق النقدية السيولة النقدية حسب حاجات التمويل الاقتصادي.

أما من وجهة نظر المصارف المركزية يعتبر وجود هذه السوق وسيلة مهمة في التأثير على حجم الاحتياطات النقدية للمصارف التجارية وبالتالي في التأثير على مستويات الفائدة سواء قصيرة الأجل أو طويلة الأجل وكلها من الأمور الحاسمة عند رسم السياسة النقدية.

إلى جانب ذلك فإن أهمية السوق النقدية تتمثل في أنها تؤمن السيولة النقدية وتوفر أدوات الدفع للجهاز المصرفي، وبذلك يتمكن هذا الأخير من القيام بدوره في تمويل النشاط الاقتصادي الجاري من التجارة، صناعة واستهلاك، فالمشروعات الاقتصادية تحتاج أثناء تنفيذ خطتها الإنتاجية السنوية إلى أصول نقدية سائلة لشراء المواد الأولية ودفع الأجور للعمال واستيراد عناصر إنتاج وغيرها من العمليات المرتبطة بالنشاط الإنتاجي وتجدده ،كما أن الأفراد يحتاجون إلى الائتمان الاستهلاكي عندما تعجز مواردهم النقدية السائلة الخاصة عن مواجهة متطلباتهم، وكذلك الأمر بالنسبة للحكومة لمواجهة نفقاتها الجارية والطارئة والتي تتجاوز الاعتمادات الواردة في الميزانية، ويعتبر قطاع التجارة أكثر المجالات استخداما للموارد النقدية والتسهيلات الائتمانية، حث يحتاج هذا القطاع إلى ضمانات مصرفية واعتمادات مفتوحة يستطيع من خلالها أن يغطي احتياجاته من الأصول النقدية، لتأمين استيراد بضائعه من الخارج أو تسويق منتجاته في الداخل.

ومن خلال العمليات المتقدمة تجد البنوك التجارية مجالا لتوظيف فوائضها النقدية لديها والمتمثلة في الأرصدة الدائنة للبنك التجاري لدى البنك المركزي (النقد المركزي) عن طريق عرضها في السوق النقدية.

ومن الواضح أن صلاحية السوق النقدية لتأمين سيولة النظام المصرفي، أو لتوفير أسباب تنفيذ سياسات البنك المركزي إنما تتوقف على مدى نمائه، ويستدل على نماء السوق النقدية بمقدرة

ما يتصف به من سعة وما يتمتع به من سيولة ونشاط، ومنافسة وفقا لشروط التعامل فيه(*).

ويتوقف اتساع السوق النقدية على تنوع الأصول التي تباع وتشترى فيه وعلى مدى توافر القدر الملائم لسد حاجات التعامل منه، وتتوقف سيولة السوق على مدى سهولة تحويل تلك الأصول إلى نقود عند الضرورة، الأمر الذي يتوقف على مبلغ نشاط وعلى مقدار ما يتوفر للسوق من الموارد.

وعموما تشترك البلاد الحديثة العهد بالنظام المصرفي – ومعظمها بلدان في أوائل مراحل النمو الاقتصادي – بقصور أسواقها النقدية ويرجع ذلك إلى ضيق نطاق التعامل بالأوراق التجارية في المعاملات الداخلية(**)، وعدم توافر أسواق يعتد بها للتعامل في الأموال المقرضة، على أنه نظرا لما لقيام مثل هذا السوق من أهمية في تمكين البنك المركزي من الرقابة على أحوال الائتمان، وخاصة لمّا تتخذ البنوك التجارية شكل المشروعات الخاصة، فقد اتجهت الجهود في كثير من هذه البلدان إلى إنماء سوق نقدي في أذون الخزينة ولم يمضي من الوقت ما يتاح به الحكم على مدى نجاح هذه المحاولات.

1- 3: تنظيم السوق النقدي

تعتبر السوق النقدية مصدرا أساسيا تلجأ إليه البنوك التجارية بهدف إعادة تجديد سيولتها وتوظيف فوائضها النقدية عن طريق عرضها في هذه السوق، في علاقة مع أي متدخل، عموما مؤسسات مالية مصرفية وغير مصرفية يسمح لها بالتدخل في السوق النقدية لتوظيف فوائضها المالية.

وتجدر الإشارة إلى عدم وجود موقع معين تنصرف إليه السوق النقدية – كما هو الشأن بالنسبة للسوق المالية – حيث يتلاقى فيها المقرضين والمقترضين ذلك أن التعاون عادة ما يتم عن طريق الوسطاء الذين يعملون على ربط الصلة بين مختلف الجهات المتعاملة في السوق النقدية بالإضافة إلى إمكانية استخدام مختلف وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية الحديثة.

أولا ـ المتدخلون على مستوى السوق النقدية.

ينشط على مستوى السوق النقدية نوعان من المتدخلين:

1 ـ المتدخل الرئيسي: ويتكون من البنك المركزي والبنوك التجارية.

2- المتدخل الإضافي: ويتكون من مختلف المؤسسات المالية غير المصرفية.

إلا أن هاته المؤسسات [الرئيسيةوالإضافية] لا تلعب نفس الدور على مستوى هذه السوق ويتضح ذلك فيما يلي:

- **المؤسسات التي تلعب دور المقرض:**

ويتمثل نشاطها الأساسي في استقبال الأموال والبحث عن توظيفها لأجال طويلة في الغالب، وتتكون أساسا من المؤسسات المالية غير المصرفية، فتتدخل هذه الأخيرة في السوق النقدية لتوظيف فوائضها المالية في استثمارات مختلفة.

وعموما، تعرف الأسواق النقدية في معظم دول العالم هذا النوع من المؤسسات ومن أمثلتها، شركات التأمين، صناديق التقاعد، شركات الادخار والتوفير... إلخ.

- **المؤسسات التي تلعب دور المقترض:**

وهي خصوصا، بنوك القرض متوسط وطويل الأجل والتي لا تسمح لها قواعد العمل باستقبال ودائع الجمهور، وبالتالي فهي تتسم بضعف بعض الموارد الضرورية لمباشرة نشاطها وأحسن مثال على ذلك بعض المؤسسات المالية المتخصصة وبنوك التنمية، كما يسمح للخزينة العمومية القيام بهذا الدور.

- **المؤسسات ذات الدور المختلط:**

وتتملل في مختلف المؤسسات المالية المصرفية، بحيث تتدخل هذه الأخيرة بصفتها مقرضة تارة ومقترضة تارة أخرى، كما قد تقوم بالدورين في نفس الوقت ولكن لآجال مختلفة، ومن أمثلتها البنوك التجارية على وجه الخصوص بالإضافة إلى الدور الذي يؤديه البنك المركزي على مستوى السوق النقدية كمتدخل رئيسي في إعادة تجديد سيولات البنوك التجارية.

4-1 وسطاء السوق النقديـة.

هناك نوعان من الوسطاء بإمكانهما التدخل في السوق النقدية لربط الصلة بين جماعة المقرضين والمقترضين وهما: السماسرة وبيوت الخصم.

1- **السماسرة**:

السمسار هو "وسيط حر"(*)، لا يقدم أي ضمان بالوفاء فبمجرد إبرام العملية، يرسل لكل طرف بطاقة يوضح فيها طبيعة العملية، مبلغها، تاريخ الاستحقاق والمعدل المتفق عليه، بالإضافة إلى ذلك فإن السمسار يتقاضى عمولة commission تمنح له من طرف المقترض، وهي نسبة مئوية من الصفقات التي يعقدها إلا أنه لا يتجر باسمه الشخصي فلا يظهر اسمه في الصفقة بينما يظهر فقط اسم وإمضاء المتعاقدين.

وتعد وساطة السماسرة بديلا عن التعامل المباشر بين اصحاب رؤوس الموال ويتوقف احتفاظهم بمكانتهم في هذه الأعمال على عرض خدمات فعالة من خلال:

أ ـ تقديم معلومات وافية ودقيقة، ومن ثم التوصل إلى أفضل السعار المتاحة في السوق.

سرعة تنفيذ الصفقات التجارية.

ب ـ الالتزام بالسرية في عقد الصفقات لأن السمسار يعد طرفا حياديا في السوق وينحصر دوره في تقديم عرض السعار المتاحة في السوق.

2 - بيوت الخصم:

وهي تأخذ شكل بنوك أو مؤسسات مالية يسمح لها بالقيام بدور الوسيط في السوق النقدية، فتقترض من طرف بعض المؤسسات من أجل إعادة إقراضها لجهات أخرى سواء بتاريخ الاستحقاق نفسه، بحيث يكون

الفارق في معدل الفائدة ضعيفا، أو عند تواريخ استحقاق مختلفة، فمثلا قد يكتتب في سندات الخزينة لمدة سنة، والموافقة على منح القروض لمدة سنة أو سنتين أو أكثر، و الفارق في المعدل بين هاتين العمليتين يكون ما يسمى بهامش الربح.

بالإضافة إلى ذلك فإن لبيوت الخصم دور أخر جد هام، يتمثل في التوسط بين البنوك والبنك المركزي في العديد من التدخلات التي يقوم بها هذا الأخير

3 - بيوت القبول:

وهي مؤسسات خاصة بعمليات الاستيراد والتصدير تقوم بقبول الأوراق التجارية بالتوقيع على هذه الأوراق المسحوبة على عملائها، لـتأكيد تعهدها بدفع قيمة الأوراق عند حلول تاريخ الاستحقاق الذي يكون لأجل قصير وهذا ما يساعد على زيادة تداول الأوراق داخل السوق النقدية وتوجد بيوت القبول أساسا في انجلترا، حيث تتركز أغلبية تجارة العالم.

مما سبق يتضح الدور الاقتصادي الذي يقوم به الوسطاء الماليون في السوق النقدية، حيث أن النظام المصرفي الذي لا يعرف هذه الفئة سوف يعاني من ارتفاع تكاليف الحصول على المعلومات المالية المتعلقة بشؤون الأوراق التجارية والمالية وتحليلها وارتفاع تكاليف شرائها وحيازتها وبيعها، وذلك إذا قام بكل هذه المهام الضرورية المدخرون الذين يبحثون عن توظيف فوائضهم واستثمارها بمعرفتهم شخصيا.

بالإضافة إلى ذلك فإن حجم المخاطرة – وهي عنصر لا بد أن يظهر في ميدان الأعمال المالية والتجارية طالما انه تتعلق أساسا بالتوقعات المستقبلية – الذي يواجه شخصا بمفرده, من المتوقع أن يكون كبيرا جدا عما لو أمكن توزيعه على عدد كبير من الأفراد (الوسطاء), وبالتالي فإن الوساطة تلعب دورا هاما في تقليل المخاطر أمام راغب الاستثمار وتهيء لهم أفضل ظروف يمكن أن يوائموا في ظلها بين السيولة والربحية ناهيك عن وظيفتهم الأساسية وهي توفير الأموال القادرة للإقراض, وتقديم المعلومات المالية وتحليلها لمن يطلبها بما يتوافر عادة لهؤلاء الوسطاء من أخصائيين من ذوي الكفاءة والخبرة في شؤون النقد والائتمان.

2: نشاط السوق النقدية

يباشر مختلف المتدخلين في السوق النقدية معاملاتهم بواسطة نوعين من العمليات: العمليات المضمونة والعمليات البيضاء، وذلك خلال آجال محددة ومعدلات فائدة معينة كما سوف يتضح لنا ذلك من خلال النقاط التالية:

2-1 ـ عمليات السوق النقدية.

وهناك نوعين من العمليات:

أولا ـ العمليات المضمونة:

وفيها يتم تسليم مجموعة كبيرة من أدوات الائتمان قصيرة الأجل مقابل الحصول على القروض ولفهم طبيعة وآلية هذه السوق، يجب توضيح هذه الأدوات قصيرة الأجل وهي:

أ) ـ الأوراق التجارية العادية:

تمثل مختلف أنواع الأوراق الخاصة ذات الأجل القصير وتستخدم هذه الأخيرة في العمليات التجارية وهي مصدرا هاما لتمويل جزء من رأس المال العامل في الاقتصاد وأهم أنواعها هي:

- السند لأمر أو السند الإذني:

وهو صك يتعهد فيه المدين بأن يدفع مبلغ معينا، مسجلا في السند في تاريخ معين – لا يزيد هذا الأجل عادة على ثلاثة أشهر- لشخص آخر هو الدائن أو لحامل السند بصفة قانونية.

كما أن انتقال السند من دائن لآخر يتم من خلال تظهيرهالذي يتيح استعمال السند كأداة أو وسيلة لسداد الالتزامات في الاقتصاد، وذلك بقيام الدائن بكتابة عبارة على ظهر السند تفيد بنقل حقه فيه إلى دائن آخر، أما بالنسبة للمدين في السند فإنه ملزم قانونا بدفع مبلغ السند لأي شخص يقدمه له بتاريخ الاستحقاق.

- الكمبيالة أو السفتجة.

وتعتبر الكمبيالة – والكلمة أصل إيطالي – أشهر الأوراق التجارية على الاطلاق وليست الكمبيالة سوى سند إذني يتداخل فيه ثلاثة أشخاص، وبذلك فإن صيغة السفتجة – ويطلق عليها سند السحب –، تكون عبارة عن أمر يوجهه المدين الساحب le tireur إلى مدينه المسحوب عليه le tire بأن يدفع مبلغ معين من المال إلى الدائن المستفيد le beneficiare بتاريخ معين، كما أن السند لأمر يستعمل عادة في سداد دين واحد (بين الدائن والمدين) أما السفتجة فإنها تتيح سداد دينين معا

ومن الملاحظ أن أجل استحقاق الكمبيالة قصير لا يزيد عن ثلاثة أشهر، غير أن من حق المستفيد أن يشك في صحة وجود ذمة المسحوب عليه لصالح الساحب أو أن يشك في إمكانية وفائه بتعهده، وفي هذه الحالة من حقه أن يطلب من المسحوب عليه تأكيد التزامه، فيقوم هذا الأخير بعملية القبول بعد أن يكتب كلمة: مقبول ويؤرخ ويوقع وهكذا يصبح القرض مقبولا.

وقد يشك المستفيد من صحة وجود الذمة بين الساحب والمسحوب فيقدم الورقة التجارية إلى شخص آخر ليضمن له حقوقه، أي يتعهد له بضمانها وتسمى هذه العملية بالضمان الاحتياطي l'aval.

كما أن بإمكانه تظهير الكمبيالة واستخدامها في العمليات التجارية، والمعروف أنه كلما تعدد تظهير الأوراق التجارية وكثرت فيها التوقيعات كلما اكتسبت قوة وزادت ثقة الأفراد بها، لأن هذه التوقيعات ضمانة كبيرة لها – فكأنها أصبحت نقودا تملك قوة إبراء عامة .

وهو سند يسلم للشخص الذي أودع سلعة في أحد المخازن العامة وهو ذو قسمين، قسم يثبت ملكية الشخص لهذه السلع وقسم يمكن أن يصبح وثيقة رهن أو بيع بمجرد تظهيره لذلك يسمى هذا السند أيضا recepisse warrant وهو بذلك مثل الورقة التجارية،فصاحب السند يمكن له أن يحصل على قرض مقابل تسليمه القسم الثاني بعد أن يظهره باسم المقرض، بحيث تعتبر السلع المودعة في المخزن العام مرهونة مقابل ذلك القرض، وهو عموما يشبه السند لأمر في صيغته، لكنه يختلف عنه بكونه مضمونا بسلع (غالبا ما تكون محاصيل زراعية)، وفي كثير من الدول تقام

مستودعات أو مخازن عامة يمكن لصاحب السلع أن يودعها فيها لفترة معينة مقابل أجر أو عمولة متفق عليها، ويحصل أيضا على إيصال من إدارة المخزن يثبت عملية الإيداع ويكون مرفقا عادة بسند الرهن، وبذلك فإن إيصال الإيداع recepisse d'entrepôt وسند الرهن تمثل السلعة المودعة – حيث أن مالكها لا يستطيع إسترادها إلا بإظهار الإيصال وسند الرهن.

وإذا أراد صاحب السلع (حامل الإيصال والسند) أن يقوم ببيعها للغير – فإنه يتنازل عن إيصال ملكيتها وسند رهنها من خلال تظهيرها، بذلك تتم عملية البيع وتنتقل ملكية السلع للمشتري كما أن حامل الإيصال وسند الرهن يستطيع أن يقترض من الغير بواسطة تظهيره لصالح الدائن – الذي يستطيع بدوره أن يظهره لدائنيه (سداد لقيمة البضاعة أو وفاء لدين)، وبذلك فإن سند الرهن قابل للتظهير كالسند لأمر وتطبق عليه نفس أحكام هذا الأخير

- سند الصندوق:

إن سند الصندوق هو سند إذني كذلك، وهو محرر صادر عن المؤسسات أو عن البنوك ليكتتب به الأفراد، وفيه يلتزم البنك أو المؤسسة التي قامت بإصداره بدفع قيمة السند إلى المكتتبين عند أجل الاستحقاق،

وتقوم البنوك والمؤسسات بإصدار سندات الصندوق كلما كانت بحاجة إلى موارد لأجل قريب ذلك أن مدة استحقاق سند الصندوق تكون محدودة.

ـ القبولات المصرفية:

تعد من أهم الأدوات المستعملة في السوق النقدية، وهي عبارة عن سندات تقدم من العميل إلى البنك على سبيل القبول الذي يكون بتوقيع البنك على هذا السند المسحوب على عميله دليلا كافيا عل استعداده لدفع قيمتها عند الاستحقاق للعميل نفسه أو لفائدة شخص ثالث، ويعد هذا التوقيع بمثابة ضمان للورقة، ويحصل البنك مقابل ذلك على عمولة، كما أن المخاطر على قبول الورقة من البنك تكون منخفضة نسبيا ولذلك تكون الفائدة المدفوعة منخفضة. وتقوم البنوك الكبيرة بشراء السندات

التي تقبلها والتي أصبحت ورقة من الدرجة الاولى من السهل بيعها في السوق الثانوية ويتم استخدامها في مجال التجارة الخارجية غالبا اذ يفضل المصدرين سحب السندات المقبولة من البنوك بمخاطر أدنى من تلك التي تسحب على المستوردين أنفسهم.

وخلاصة القول فإن لكل البنوك التجارية "محفظة تجارية" تضم مجموعة الأوراق التجارية القابلة لإعادة الخصم ولهذه المحفظة التجارية أهمية قصوى لأن محتواها يدل على مستوى نشاط البنك، كما أن بعض التشريعات تشترط وجود بعض الخصائص في الورقة التجارية لكي تصبح ورقة بنكية، أي لكي يقبل البنك المركزي إعادة خصمها وتتلخص هذه الشروط عادة في النقاط التالية:

- يجب أن تشمل الأوراق التجارية ثلاث توقيعات على الأقل لضمان قيمتها.
- يجب ألا تزيد مدة استحقاقها عن فترة معينة (90 يوم أو 120 يوم حسب بعض التشريعات).

ب) ـ سندات الخزينة العامة وأهميتها:

تصدر سندات الخزينة العامة – أولا الأوراق العامة ذات الأجل القصير– عن الخزينة العامة، وهي عبارة عن أوراق لا تختلف عن سندات الصندوق الخاصة إلا باعتبار أن مصدرها هو الخزينة العامة عوض أن يكون مصدرها إحدى البنوك أو المؤسسات وهي تنقسم إلى:

ـ السندات المطبوعة:

وهي عبارة عن أوراق مطبوعة تصدرها الخزينة العامة ويمكن أن تكتتب فيها مجموع المؤسسات المالية والمصرفية، بتسلم المكتتب السند من صناديق الخزينة العامة مقابل قرض يمنحه للدولة، وعند نهاية مدة الاستحقاق التي تتراوح ما بين ستة شهور وخمس سنوات ترجع له الخزينة

دينه كما تمنحه بالإضافة إلى ذلك فائدة على القرض الذي قدمه إليها.

وهكذا تعمل الخزينة العامة على استخدام مدخرات المشروعات أو المؤسسات عن طريق الاكتتاب في السندات الحكومية، وتسعى إلى جلب المدخرين، وتنافس بذلك المؤسسات المالية والبنكية الموجودة، والتي تقوم هي بدورها بجمع المدخرات المتاحة بالبلاد.

وبذلك تعطي الخزينة العامة للمؤسسات المكتتبة عدة تسهيلات لتحفزها على استعمال الأموال المدخرة بواسطة الاكتتاب في السندات الحكومية، وتتلخص هذه التسهيلات في النقاط الآتية:

01 ـ تحديد معدل فائدة لسندات الخزينة في مستوى معدل الفائدة الجاري به العمل في السوق النقدي، ذلك أن اختيار معدل فائدة دون مستوى معدل السوق لن يشجع المؤسسات على الاكتتاب في سندات الخزينة ما دام استعمالهم لأموالهم في السوق النقدية سيرد عليهم فوائد أكثر، كما أن تجديد معدل فائدة يفوق معدل السوق لن يشجع المكتتبين رغم ما يمكن اعتقاده ظاهريا، لأن ذلك سيدفع بهم إلى التشكيك في قيمة السندات الحكومية ويجعلهم يميلون إلى استعمال فوائضهم في القطاعات المالية والبنكية الأخرى.

02 ـ منح تسهيلات ضريبية للمكتتبين وذلك بالترخيص لهم بعدم دفع ضرائب عن الفوائد والعائدات التي يحصلون عليها نتيجة اكتتابهم في سندات الخزينة.

03 ـ منح المكتتبين عائدات إضافية إلى عائد الفوائد، وذلك عن طريق استعمال بعض التقنيات المالية في طريقة الإصدار مثل:

أ ـ إصدار السندات بأقل من القيمة الاسمية لها: وفي هذه الحالة تمكن الخزينة بأن يدفع إلى صندوقها عند تسلمه السند قدرا يقل عن القيمة الاسمية للسند، وعند الاستحقاق ترجع له الخزينة ما يعادل القيم الاسمية بالإضافة إلى الفوائد السنوية.

ب ـ إصدار أكبر قيمة من القيمة الاسمية للسند:وفي هذه الحالة ترجع الخزينة دائنها عند موعد الاستحقاق قدرا يفوق القيمة الاسمية للسند بالإضافة طبعا إلى الفوائد.

04 ـ ضمان قيمة السند: فمن المعروف أن ارتفاع الأسعار أو نقصان قيمة النقود يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للأوراق الشيء الذي يجعل قيمتها الحقيقية عند الاستحقاق أقل من قيمتها عند الإصدار، وهذا ما يبين رفض المكتتبين، الاكتتاب بالسندات الحكومية، لذا نرى الدولة تقوم في بعض الأحيان بضمان استقرار القيمة الحقيقية لأوراقها وذلك بربط قيمتها الاسمية بقيمة أو أسعار بعض المواد، وهذا ما يشجع الأفراد على استعمال فوائضه لدى الخزينة العامة.

ـ شهادات الخزينة العامة وسندات الخزينة بالحساب الجاري:

وتتمثل شهادات الخزينة العامة في السندات الحكومية الموجهة إلى البنوك والمؤسسات المالية لتكتتب فيها في إطار السياسة البنكية، ذلك أن التشريع البنكي يلزم كل المؤسسات البنكية بالاحتفاظ بقدر معين من هذه السندات وإيداعها في الحسابات الجارية، ومعنى ذلك أن القانون يجبر البنوك في بعض الأحيان باستعمال جزء من موجوداتها للاكتتاب في سندات الخزينة العامة.

وشهادات الخزينةهي سندات دين تصدرها الحكومة لآجال تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر تقوم بطرحها في السوق عادة عن طريق البنك المركزي، ويتقدم لخصم هذه الشهادات جميع العاملين في سوق النقد ، ويتم تداول هذه السندات عن طريق بيعها في المزاد العلني باستعمال مبدأ الخصم أي تباع بسعر أقل من السعر الرسمي الذي تصدر به، وقيمة هذا الخصم تمثل الفائدة التي يحصل عليها حائزها، حيث تدفع قيمتها الاسمية كاملة عند تاريخ الاستحقاق، كما تكون هذه السندات صالحة أيضا لإعادة الخصم لدى البنك المركزي في أي وقت.

وعادة ما يتم إصدار هذه الأذون في كل شهر، بحيث يتم بالإصدارات الجديدة تعويض الإصدارات التي حل أجل استحقاقها، وقد تختلف قيمة إجمالي المصدر منها عن قيمة إجمالي المستحق زيادة أو نقصان حسب ما إذا كانت الحكومة في حاجة إلى أموال إضافية أو ترغب في تصفية جانب من السندات القائمة.

أما سندات الخزينة بالحساب الجاري فهي سندات حكومية تستطيع البنوك أن تكتتب فيها بالإضافة إلى مقادير السندات الإجبارية التي أشرنا إليها.

ـ أهمية إصدار السندات الحكومية.

عموما تكون مختلف سندات الخزينة العامة ما يسمى بالذمم العائمة dettes flottantes أي الذمم التي يستوجب استخلاصها في أجل قريب، ويمكن حصر أهمية إصدار السندات الحكومية في

الوصول إلى عدة أهداف نذكر منها:

- سد عجز الميزانية وتغطية بعض النفقات الحكومية باعتبار أن مقابل السندات يكون موارد مالية للخزينة العامة.

- التحكم في السيولة المتداولة في السوق، ذلك أن إصدار السندات الحكومية واكتتاب الأفراد والمؤسسات فيها يمكن الدولة من التقليل من السيولة الفائضة، الشيء الذي قد يساعد على محاربة التضخم في حالة وجوده.
- تشجيع الادخار: بحيث تستطيع الدولة أن تقلل من استهلاكات الأفراد والمشروعات إذا وجهتهم إلى الاكتتاب في سنداتها الشيء الذي يؤدي إلى رفع حجم الادخار الوطني.
- مراقبة البنوك، فتتمكن الدولة من توجيه سياسات البنوك وتأطيرها عن طريق إجبارها على استعمال مواردها المالية في سندات الخزينة بالحساب الجاري.

ثانيا- العمليات البيضاء:

ويقصد بالعمليات البيضاء عدم تسليم أي ورقة تجارية أو مالية قابل الحصول على قرض، وفي هذه الحالة فإن المقترض لا يقدم أي ورقة مقابل الحصول على النقود المركزية (السيولة)، ويسجل فقط دينه في جهة خصومه، كما يقوم المقرض من جهته بفتح حساب بما يوافق المدين – أي بمقدار الدين، والعمليات على بياض تتحقق خصوصا في الحالات التالية: (31)

أ ـ أما المقترض مؤسسة غير مالكة في محفظتها الاصول المالية المقبولة كملفات أثناء تنفيذ الصفقة.

ب ـ إما إذا كان المقترض بنكا كبيرا فإنه يحصل على قرض كاف للقيام بعملياته من دون تقديم ضمانات، إضافة إلى البنوك التي حققت فائض بعد النشاط اليومي لعمليات المقاصة فإنها تحصل على قروض على بياض.

ج ـ كما يمكن للمتعاملين المقبولين في السوق النقدية كمقرضين يعيدون شراء السندات غير مقبولة الخصم من طرف البنك المركزي لفائدة أصحاب العجز.

إن هذه التقنية تعتبر فعالة بالنسبة للمعاملات ذات الآجال القصيرة، فتقدم امتياز السرعة، المرونة، خاصة مع غياب إجراءات أو قواعد كبيرة تعرقل سير العملية – حيث تسوى هذه الأخيرة حسابيا – (32)، وبالتالي فإن السوق النقدية في هذه الحالة، تتسم ببساطة عملياتها، فليس هناك بيوت للخصم ولا سماسرة، فالعمليات ثنائية تحدث عادة إثر مكالمة هاتفية بين مسيري حسابات البنوك، وتأخذ شكل ترحيلات في دفاتر البنك المركزي بدون مبادلة بالأوراق، وبالتالي فإن عملية الائتمان هذه تحتم وجود نوع من الثقة من طرف المقرض نحو المقترض، وهي ثقة تستمد وجودها من معطيات ذاتية أو موضوعية من الطرفين، والتي تعتبر أساس التعامل بن مختلف المؤسسات العاملة في السوق النقدية.

ومن التحليل السابق نستنتج أن الالتزامات التي يتم تداولها في هذه السوق، تتمتع بدرجة عالية من الأمان لكونها تعبر أصلا عن نشاط مقترضين ممتازين مثل:(الحكومة والمشروعات الكبيرة والأفراد ذوي الملاءة المالية والسمعة الطيبة)، وكذلك لأنها (بحكم قصر أجلها) توفر سيولة كبيرة لحاملها، فضلا عن أنها تعتمد على عنصري البساطة والسرعة في التعامل (حيث يتم عادة إنجاز هذا التعامل هاتفيا أو عن طريق التلكس).

ثانيا ـ معدل وآجال عمليات السوق النقدية

- معدل الفائدة في السوق النقدية

إن معدل الفائدة المعمول به في السوق النقدية taux du marché monétaire حر عموما تابع ظروف العرض والطلب في هذه السوق، لكن تدخل البنك المركزي ضروريا ولازما في تحديده.

بالإضافة إلى ذلك فإن سعر التوازن في السوق النقدية (سعر الفائدة) يتحدد غالبا بطريقة مسبقة ولكنها غير مباشرة مادام البنك المركزي يحدد بإرادته سعر إعادة الخصم وبالتالي وجود رابطة قوية بين هذين المتغيرين (سعر إعادة الخصم ومعدل الفائدة في السوق النقدية).

فمعدل إعادة الخصم يمثل الحد الأدنى لثمن الاقتراض في المدة القصيرة، أي أن المؤسسات التمويلية وغيرها من الوحدات ذات الفائض لا يمكنها أن تمنح قروضها للوحدات ذات العجز في الموارد والتي تحتاج إلى الادخار اللازم لتوفير استثماراتها قصيرة الأجل بأقل من هذا السعر.

ويقابل ذلك حدا أقصى لما يمكن أن يكون عليه ثمن الاقتراض، وقد يحدد هذا الثمن القانون أو الظروف الواقعية للسوق النقدية، وعلى قوى العرض والطلب أن تسعى لتحقيق الالتقاء بينهما في حدود المسافة بين الحد الأقصى والحد الأدنى بدالة غير مستمرة (و على الأقل مستمرة بقيم ثابتة في فترات معينة)، وهو تمثيل أكثر واقعية لتغيرات سعر الفائدة في السوق النقدية كما هو وضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (04): علاقة معدل إعادة الخصم بمعدل السوق النقدية.

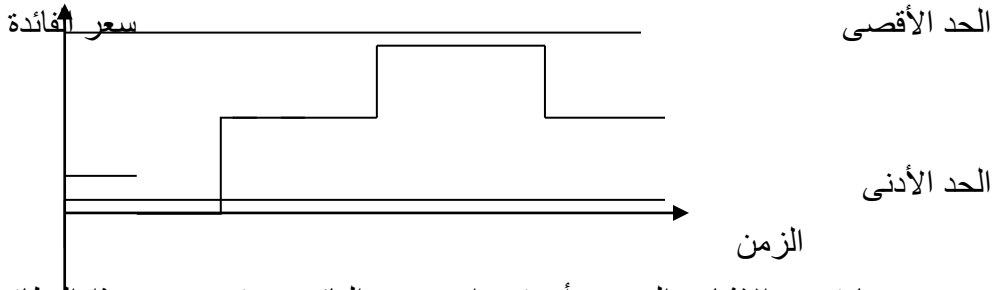

وما تجدر الإشارة إليه هو أن تغيرات سعر الفائدة – في حدود هذا النطاق – سوف تؤثر أيضا في القروض طويلة الأجل، إذ من غير المتصور أن تقبل المؤسسات التمويلية منح القروض طويلة الأجل بأسعار تقل عن القروض قصيرة الأجل نظرا لما تتمتع به هذه الأخيرة من سيولة نسبية، وقد يؤدي هذا إلى زيادة تكلفة الاستثمار، وعلى البنك المركزي عندما يضع سياسة سعر إعادة الخصم أن يأخذ في اعتباره هذا التناقض.

2- آجال عمليات السوق النقدية

تعمل السوق النقدية غالبا في سوق الائتمان قصير الأجل، وتشمل هذه الأخيرة جميع أنواع القروض التي تعقد لآجال قصيرة تتراوح ما بين أسبوع واحد وسنة كاملة ويكون قوامها الأساسي من المشروعات والأفراد من ناحية والبنوك التجارية وبعض مؤسسات الإقراض في منح الائتمان قصير الأجل.

وهناك علاقة عكسية بين درجة تقدم هذه السوق وبين الحد الأدنى لأجل القرض بحيث يصل الحد الأدنى للاقتراض قصير الأجل لبعض أسواق النقد إلى يوم واحد بحيث يتم تجديد آجال القرض في كل يوم لليوم الموالي، ويكون بالطبع من حق الدائن أن يمتنع عن التجديد في أي يوم. وعموما فإن مدة العمليات المعمول بها في السوق النقدية تتراوح ما بين يوم إلى خمس سنوات في بعض الدول المتقدمة، وقد يقلص الحد الأقصى لهذه المدة إلى سنتين (حالة الجزائر).

ومن الجدير بالذكر أنه كلما اتسع نطاق التعامل في سوق الخصم وكلما تضاءل الحد الأدنى لفترة الاقتراض، كلما كانت سوق النقد أكثر حساسية لتغيرات أسعار الفائدة وغير خاف أن سوق النقد في الدول المتخلفة لا تكون بالاتساع المشاهد وذلك لعدم توافر فرص الاستثمار المضمون في فترات قصيرة في هذه الدول فظلا عن أن معظم العمليات التجارية التي تتم فيها تسوى نقدا.

قائمة المراجع

المراجع: (كتب ومطبوعات ، مواقع انترنت، إلخ)

1- ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد،الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة الثانية،2014.
2- عبد القادر خليل، مبادئ الإقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الأول،الكبعة الثانية،2014.
3- مروان عطون ،الأسواق النقدية و المالية البورصات و مشكلاتها في عالم النقد و المال، أدوات و آلية نشاط البورصات في الاقتصاد الحديث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الطبعة الثانية 2003.
4 - حسين رحيم ، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين – قسنطينة، الطبعة الأولى 2008.
5- بلعزوز بن علي ، محمدي الطيب أمحمد : دليلك في الاقتصاد من خلال 300 سؤال و جواب، دار الخلدونية / الجزائر.
6- جوزيف دانيالز، ديفيد فانهوز، اقتصاديات النقود و التمويل الدولي، تعريب محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر/المملكة العربية السعودية، الرياض، 1431هـ/2010م، الطبعة الإنجليزية International Monetary And Financial Economics, Joseph P.Daniels and David D.Vanhoose .
7- عباس كاظم الدعمي،السياسات النقدية و المالية و أداء سوق الأوراق المالية، الطبعة الأولى، 2010م-1431هـ، دار الصفاء للنشر و التوزيع – عمان.
8 - محمد صالح القريشي، اقتصاديات النقود و البنوك و المؤسسات المالية، ، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ، 2009.
9 - بسام الحجار، الاقتصاد النقدي و المصرفي، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى 2006.
10 - خليل هندي أنطوان الناشف، العمليات المصرفية و السوق المالية، ج2 ، المفهوم القانوني للسوق المالية و مدى علاقتها بالنظام المصرفي، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2000 ، طرابلس- لبنان.
11- بن حمود سكينة ، أستاذة محاضرة بجامعة الجزائر – دروس في الاقتصاد السياسي- دار الملكية للطباعة و الإعلام ، الطبعة الأولى 2006.
12 - جمال بن دعاس :السياسة النقدية في النظامين الإسلامي و الوضعي، دراسة مقارنة ، منشورات المجلس 2008 ، الجزائر.
13- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود و البنوك و المصارف المركزية: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن – عمان.
14- هيكل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان: النقود و المصارف و النظرية النقدية، الطبعة الأولى، 2009،دار وائل للنشر عمان/الأردن.
15- بخرازة يعدل فريدة، تقنيات و سياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
16- طاهر لطرش ،تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثانية، 2004.
17- جبار محفوظ، الأوراق المالية المتداولة في البورصات و الأسواق المالية، الجزء الثاني، الطبعة الأولى ، دار هومة الجزائر.
18- جبار محفوظ ،تنظيم و إدارة البورصة ، الجزء الثالث،الطبعة الأولى 2002 ، دار هومة – الجزائر.
19- جبار محفوظ ،البورصة و موقعها من أسواق العمليات المالية، الطبعة الأولي، الجزء الأول، دار هومة،الجزائر 2002 .
20- جبار محفوظ ،أسواق رؤوس الأموال الهياكل، الأدوات و الإستراتيجيات ، الجزء الثاني، الأسواق و الأدوات المالية، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى.
21- جبار محفوظ،أسواق رؤوس الأموال الهياكل، الأدوات و الإستراتيجيات، مخبر تقييم أسواق رؤوس الأموال الجزائرية و آفاقها في ظل العولمة، جامعة سطيف /الجزائر، الطبعة الأولى 2011 ،دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع/عين مليلة.

22- سمير عبد الحميد رضوان حسن، المشتقات المالية ودروها في إدارة المخاطر و دور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، دراسة مقارنة بين النظم الوضعية و أحكام الشريعة الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات-مصر 2005 .
23- شعبان محمد إسلام البرواري، بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي، دراسة تحليلية نقدية، دار الفكرالمعاصر، بيروت/لبنان،الطبعة الأولى، 1423 هـ، 2002 م .
24- محمود سحنون، الإقتصاد النقدي و المصرفي، بهاء الدين للنشر و التوزيع/الجزائر، الطبعة الأولى، 2003.
25- احمد محي الدين، أسواق الأوراق المالية و آثارها الإنمائية في الاقتصاد الإسلامي، الكتاب الثاني، سلسلة صالح كامل للرسائل الجامعية في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، 1415 هـ، 1995م.
26- عاطف و ليم أندراوس، السياسة المالية و أسواق الأوراق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
27- محمود محمد الداغر،الأسواق المالية دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولي 2005.
28- أوجين بريجهام، ميشيل إيرهاردت، الادارة المالية، النظرية و التطبيق العملي، الكتاب الثاني، تعريب سرور علي إبراهيم سرور، دار المريخ للنشر، الرياض – السعودية، 2009
29- فهد عبد الله الحويماني، المال والاستثمار في الأسواق المالية، مكتبة الملك فهد، الرياض، الطبعة الثانية 2006.
. زينب حسنين عوض الله، إقتصاديات النقد والبنوك، الدار الجامعية بيروت، 1993.
30 . سعيد الخفري، الإقتصاد النقدي والمصرفي،مؤسسة عزالدين للطباعة والنشر،1990.
31. سعيد سامي الحلاق، النقود والبنوك المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر،ط1، عمان الأردن،2010.
32. سليمان بوفاسة، أساسيات في الإقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2018.
33 سوزي عادلي ناشد، مقدمة في الإقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية،لبنان،2007.
34. السيد متولي عبدالقادر، إقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر ، الاردن،2010.
35. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.
36. محمود حميدات،مدخل للتحليل النقدي،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2014.
37 عبد العزيز عجمية ، مصطفى رشدي شيخة ، النقود و البنوك و العلاقات الإقتصادية الدولية ، الدار الجامعية،لبنان،1999.
38. عبد القادر خليل، مبادئ الإقتصاد النقدي والمصرفي ،جزء1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
39. العلواني عديلة، الميسر في الإقتصاد النقدي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة (الجزائر)،2014.
40. فتح الله ولعلو، الإقتصاد السياسي (توزيع المداخيل ، النقود والإئتمان)، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان،1981.
41. فليح حسن خلف، النقود والبنوك، دار عالم الكتب الحديث، أريد، 2006.
42. محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية ،للطباعة والنشر،لبنان، 1996.
43. هيل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر،الأردن،2014.
44-زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي. أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية ،2003، ص: 283-284.
45-منصوري زين. استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية، (الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية 46-واقع وتحديات-)، جامعة الشلف، الجزائر، يومي: 12/14 ديسمبر 2004.

47 عزوز بن علي. قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحـــات المصرفية الحديثة، (المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي: 12/11 مارس 2003.

تقارير :

- تقارير بنك الجزائر
- تقارير وزارة المالية
- تقارير الديوان الوطني للإحصائيات

المراجع الأجنبية

1- Banque d'algerie - rapport annuel , -statistiques financières
2- C. damene echaudemaison économie et preuve 5 DCG 2007
3- Frederic S.Mishkin Columbia university, the economics of money, banking and financial market, seventh edition, PEARSON edition, 2004.
4- G.L. Bailly G.CAIRE - A.Figliuzzi V.le lièvre économique monétaire et financière 2006
5- Guerchi, Hella mehri, Economie monétaire Tunis : centre de publiction universitaire, 2004
6- H. mahri - G.fathi - N.mahri économique monétaire 2004
7- Hergli.m et moukadame.m monnaie et mecanismes monétaire 1994
8- J.F. goux macro-économique monétaire et financière 2008
9- -John C.Hull, Options, Futures, And Other Derivatives, Pearson,Eighth
10- kamel Ghazouani Politque macro-économique tome 1 les instruments 2009
11- Ottari.c monnaie et financement dans l'économie 1995
12- www.bank-of-algeria.dz
13- www.monnaie-finance.info

فهرس المحتويات

الفصل الأول: **النشاط الاقتصادي والنقود**

1- نظرة عامة عن النقود وتطورها من المقايضة الى النقود الرقمية 2
1 -1 في ظل المشاعة البدائية: 2
1 -2 اقتصاد المبادلة او المقايضة : 2
1 -2 -1 شروط المقايضة 3
I -2 -2 صعوبات المقايضة 3
I -3 - مرحلة النقود السلعية: 4
1 – 4 - مرحلة النقود المعدنية: 5
1 -4-1- خصائص النقود المعدنية 5
1 -4 -2 أشكال النقود المعدنية 6
1 -5 - النقود الورقية: 6
1 -5-1- تعريف النقود: 7
I -5 -2 - وظائف النقود 8
1 -6 - النقود المصرفية: 11
1 -7 - نقود الإكترونية: 12
1 -8 - العملات الرقمية المشفرة 12
1 -8 -1 تعريف العملات الرقمية المشفرة : 12
1 -8 -2: مزايا العملة المشفرة : 13
1 -8 -3: أوجه الاختلاف بين العملات الرقمية والعملات المشفرة: 13

الفصل الثاني الأنظمة النقدية

1- ماهية النظام النقدي: 16
1 -1-تعريف النظام النقدي : 16
1 -2 أهداف النظام النقدي : 16
2 -أنواع النظم النقدية وفق معيار القاعدة النقدية: 17
2-1 قاعدة النقود المعدنية : و تشمل قاعدة المعدن الواحد و قاعدة المعدنيين 17
2-1-1 قاعدة المعدن الواحد(الذهب): 17
2-1-1 قاعدة المعدنين: 19
2-2 قاعدة النقود الورقية و نقود الودائع : 20
2 -2 -2 قاعدة نقود الودائع : 21
3-2 قاعدة الدولار ونظام النقد الدولي : 21

4-2 النظام النقدي الدولي في ظل اتفاقية بريتون وودز.....21
1-4-2 أهم أهداف المؤتمر :.....21
2-4-2 نتائج المؤتمر :.....21
3-4-2 سقوط نظام بريتون وودز: 23
2 – 5 التطورات النقدية العالمية بعد انهيار بريتون وودز:.....23
6-2 حقوق السحب الخاصة 24

الفصل الثالث الكتلة النقدية ومقابلاتها

1- الكتلة النقدية: 25
1.1. مكونات الكتلة النقدية: وتتكون مما يلي:.....26
1.1.1. الأموال الجاهزة النقدية:.....26
2.1.1. الأموال شبه النقدية.....26
2- المجمعات النقدية 27
2-1- متغيرات نقدية أخرى:.....28
1-1-2. سرعة تداول النقد:.....28
2-1-2. المضاعف النقدي:.....29
3-1-2. الإكتناز: 29
3. الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية:..... 29
1.3. الذهب والعملة الصعبة:.....29
2-3. القروض المقدمة للإقتصاد:.....29
3-3 القروض المقدمة للخزينة العمومية:.....29
3 - 5 مكونات الكتلة النقدية : 31

الفصل الرابع: الوساطة المالية

1 - ماهية البنك المركزي 39
1 -1 نشأة وتطور البنوك المركزية: 39
1 – 2 تعريف البنك المركزي: 39
1- 3 أهداف البنوك المركزية: 40
1 -4 وظائف البنك المركزي: 40
1 -4 -1إصدار النقود: 41
1 -4 -2بنك الحكومة: 41
1 -4 -3بنك البنوك: 41
1- ماهية السياسة النقدية 44

1 -1 تعريف السياسة النقدية:.....44
1 – 2 أهداف السياسة النقدية:.....44
1 – 3 أدوات السياسة النقدية:.....44
1 – 3 -1 الأدوات غير مباشرة 44
1-3 -2 الأدوات المباشرة:.....45
1-4 قنوات السياسة النقدية.....45
1 -4-1 قناة سعر الفائدة: 45
1-4-2قناة سعر الصرف: 45
1-4-3قناة أسعار الأصول: 46
1-4-4قناة التوقعات: 46
1-4-5 أهمية قنوات السياسة النقدية: 46

2- السياسة المالية: 46
1-2 تعريف السياسة المالية.....46
2-2 الجمع بين السياسة النقدية و المالية 47

الفصل السادس:التضخم

1 - ماهية التضخم 49
1 – 1 تعريف 49
1-2 تحديد التضخم: 49
1 - 3- انواع التضخم : 49
1 - 4 اسباب التضخم.....50
2 - آثار التضخم..... 50
3 - النظريات المفسرة للتضخم 50
4 - قياس التضخم 50
5- معالجة التضخم 51

الفصل السابع: المؤسسات المصرفية

1- المؤسسات المصرفية..... 54
1-1 مفاهيم أساسية حول البنوك 54
1-1-1: مفهوم البنوك.....54
1-1-2: تعريف البنوك.....54

1-1-3: نشأة البنوك.....55
1-1-4: طبيعة عمل البنوك.....55
1-2: أهمية ودور البنوك.....56
1-2-1: تطور النظرة لدور النظام البنكي في عملية التنمية.....56
1-2-2: دور البنوك في التنمية الاقتصادية.....57
1-2-3: أهمية البنوك.....58
1-3: وظائف البنوك وأنواعها.....59
1-3-1: وظائف البنك.....59
1-3-2 : أشكال البنوك.....60
2: البنك المركزي.....62
2-1: ماهية البنك المركزي.....62
2-1-1: مفهوم البنك المركزي.....62
2-1-2: أهداف ووظائف البنك المركزي.....64
2-2: ميزانية البنك المركزي.....65
2-3: استقلالية البنك المركزي.....67
2-3-1: مفهوم استقلالية البنك المركزي.....67
2-3-2: معايير الاستقلالية.....70
2-3-3 : قياس درجة الاستقلالية.....70
3- البنوك التجارية.....71
3-1: ماهية البنوك التجارية.....71
3-1-1: مفهوم البنوك التجارية.....72
3-1-2: نشأة البنوك التجارية.....73
3-2: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية ومبادئ التي تحكم أعمالها.....74
3-2-1: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية.....75
3-2-2: المبادئ التي تحكم أعمال البنوك.....76
3-3: مصادر واستخدامات أموال البنوك التجارية.....77
3-3-1: المصادر.....77
3-3-2: الاستخدامات.....78
4: البنوك الحديثة.....80
4-1: البنوك المتخصصة.....80
4-1-1: مفهوم البنوك المتخصصة.....81
4-1-2: أنواع البنوك المتخصصة.....81

4-1-3: مصادر واستخدامات الأموال في البنوك المتخصصة.....82
4-2: البنوك الشاملة.....83
4-2-1: مفهوم البنوك الشاملة.....83
4-2-2: ايجابيات وسلبيات البنوك الشاملة.....85
4-3-1: مفهوم البنوك الالكترونية.....86
4-3-2: أنواع البنوك الالكترونية وخدماتها.....88
4-3-3: أهمية وعوامل نجاح البنوك الالكترونية.....88
4-3-4: مزايا وسلبيات البنوك الالكترونية.....89
5: البنوك الإسلامية.....90
5-1: مفهوم البنوك الإسلامية.....90
5-1-1: تعريف البنوك الإسلامية.....90
5-1-2: خصائص البنوك الإسلامية.....91
5-1-3: التطور التاريخي لنشأة البنوك الإسلامية.....92
5-2: أهداف وأهمية البنوك الإسلامية.....93
5-3: خدمات البنوك الإسلامية.....94

الفصل الثامن: السوق النقدية

1: تعريف السوق النقدية وأهميتها.....99
1 - 1 - تعريف السوق النقدية:.....99
1 -2 ـ أهمية السوق النقدية:.....100
1- 3: تنظيم السوق النقدي.....101
1-4 وسطاء السوق النقديـة.....102
2: نشاط السوق النقدية.....103
قائمة المراجع.....109
فهرس المحتويات.....112

ملخص
جاءت هذه المطبوعة المعنونة بـ مطبوعة الاقتصاد النقدي للإلمام بالقواعد الأساسية لهذا المقياس والتحكم بمصادر التمويل و أهميتها بالنسبة للمؤسسة و القطاع البنكي،و الاقتصاد ككل، وهذا المقياس خاص بطلبة السنة الثانية LMD، جذع مشترك، و سنقوم بتوصيف المقياس كما يلي :
الاقتصاد النقدي إحدى فروع الاقتصاد الكلي الذي يدرس أثر النقود على أداء النشاط الاقتصادي لدولة ما أو منطقة نقدية، وقبل أن نبدأ بشرح المفاهيم الأساسية للعملية النقدية في هذا المقياس يجب أن يعرف الطالب المفهوم العام لدراسة الاقتصاد النقدي و السوق النقدي و سوق رأس المال، فمن الواضح الآن أن كل اقتصادات العالم في الوقت الحاضر هي اقتصادات نقدية يجري فيها تبادل السلع والخدمات باستخدام النقود لذا فان دراسة النقود تعني دراسة دور النقود في اقتصاد نقدي وتأثيراته، ويبرز في هذا المجال الدور المتجدد للبنك المركزي في النشاط الاقتصادي والنقدي باعتباره بنك الإصدار و بنك البنوك. كذلك لا ينحصر دراسة البنوك هنا بمعناه المؤسسي وإنما يقصد بها تفهم دورها بشكل خاص ودور الوساطة المالية، ومن هذا الجانب سيتم التركيز على البنوك بكونها المسؤولة عن الجزء الأكبر من عرض النقود. أما دراسة السواق المالية سيعتمد على دراسة الجوانب التمويلية التي ترتبط بالنقود والبنوك من خلال الأسواق النقدية وأسواق رؤوس الأموال، حيث يتم تبادل مختلف الأدوات والأصول بين أصحاب العجز والفائض من خلال حلقة الوسطاء الماليين.

Summary
This publication entitled Monetary Economics is intended to familiarize with the basic rules of this scale and control the sources of funding and their importance for the institution, the banking sector, and the economy as a whole. This scale is for second-year LMD students, common trunk, and we will describe the scale as follows:

Monetary economics is one of the branches of macroeconomics that studies the impact of money on the performance of the economic activity of a country or monetary region. Before we begin explaining the basic concepts of the monetary process in this scale, the student must know the general concept of studying monetary economics, the money market, and the capital market. It is now clear that all economies in the world at the present time are monetary economies in which goods and services are exchanged using money. Therefore, studying money means studying the role of money in a monetary economy and its effects. The renewed role of the central bank in economic and monetary activity is highlighted in this field as the issuing bank and the bank of banks. Also, the study of banks here is not limited to its institutional meaning, but rather means understanding their role in particular and the role of financial mediation. From this aspect, the focus will be on banks as they are responsible for the largest part of the money supply. The study of financial markets will depend on studying the financing aspects related to money and banks through the money markets and capital markets, where various tools and assets are exchanged between those with a deficit and a surplus through a circle of financial intermediaries.

الكلمات المفتاحية:
- الاقتصاد النقدي – النظم النقدية – المؤسسات المالية – السوق النقدي.